البيان

الاثنين | 30 ذو الحجة 1431 هـ | 06 ديسمبر 2010م |

لقاء الخليج الكبير

ملحق خاص يصدر عن «البيان» بمناسبة انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي الـ31

عبد الرحمن العطية: أحلم بانضمام الإمارات وعمان للاتحاد النقدي

20

فاهم القاسمي: التكامل حتمي ولا بد من تجاوز بطء التنفيذ

22

قمة أبوظبي ... تفعيل التعاون

العطية لـ «البيان»: عودة الإمارات للاتحاد النقدي ليست على جدول الأعمال

مجلس للدفاع المشترك.. وخطة لمواجهة «الإشـــ

تنطلق في العاصمة أبوظبي اليوم القمة الـ 31 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بجدول أعمال حافل بالملفات التكاملية الخليجية والملفات الساخنة سياسياً وأمنياً. وفيما اكدت مصادر عدة لـ «البيان» ان القمة، التي تستضيفها الدولة اليوم وغداً، ستعتمد مجلس الدفاع المشترك وخطة شاملة لمواجهة الإشعاع.. أوضح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن بن حمد العطية لـ «البيان» أن ملف الاتحاد النقدي وعودة الإمارات إليه ليست بين بنود القمة.

وسينظر المجلس الأعلى لمجلس التعاون في المواضيع المتعلقة بمسيرة العمل المشترك، ومن بينها الاستراتيجية العمرانية الموحدة، ومركز دول مجلس التعاون لمواجهة الكوارث، واستراتيجية العمل الإعلامي المشترك. وقالت مصادر مطلعة على جدول الأعمال إن القمة ستقر خطة شاملة لمواجهة الإشعاع الذري رفعها وزراء البيئة في الدول الأعضاء.

إلى ذلك، قال العطية إن قمة أبوظبي، التي ستعقد في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، ستشهد السماح بفتح فروع للشركات، فضلاً عن إقرار خطوات جديدة في مجالي: الربط الكهربائي ومشروع سكة حديد، فضلا عن الانجازات والمكاسب في جوانب مهمة مثل التعاون الأمني والعسكري.. والتطوير الشامل للتعليم والبيئة، والتنمية الاجتماعية. لكنه بيّن في رد على سؤال لـ «البيان» عن ملف الاتحاد النقدي أن عودة الإمارات إلى الاتحاد ليست بين بنود القمة، التي قال إنها ستناقش تقريراً من الأمانة العامة يتناول الانجازات التي حققتها مسيرة السوق الخليجية المشتركة ومقترحات بشأن القرارات اللازم اتخاذها لتعزيز هذه المسيرة وتسريع العمل لانجاز جميع مقررات السوق، لافتاً إلى أن القمة ستطلق الاستراتيجية الإحصائية الخليجية. وأشار إلى أن هناك مجموعة كبيرة من القرارات المتوقع اتخاذها بما فيها الجوانب الأمنية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، ومن بينها توصية بالسماح للشركات الخليجية بافتتاح فروع لها في كل الدول الأعضاء على قدم المساواة مع الشركات الوطنية لتوسيع نطاق السوق المشتركة. وستنظر القمة أيضاً في مشروع لتشكيل هيئة قضائية وفقاً للمادة 27 من الاتفاقية الاقتصادية للنظر في القضايا الخاصة بالسوق المشتركة.

وأشار العطية إن الحاجة أصبحت ملحة من أجل المضي قدما بمسيرة مجلس التعاون الى اقصى مراحل التنسيق وصولاً إلى التكامل المنشود تنفيذا للاهداف التى حددها النظام الاساسي للمجلس وتحقيقا لتطلعات وآمال مواطنيه.

وستنظر القمة معمقاً في تفعيل العمل المشترك، وفي هذا الشأن تتزاحم ثلاث أوراق عمل: كويتية، وقطرية، وبحرينية

الهيئة الاستشارية

تشارك الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى في قمة أبوظبي للمرة الأولى حيث اقتصرت اجتماعاتها في السابق على أعضائها ورفع مرئياتها إلى المجلس الأعلى. وتأتي المشاركة في اجتماع القمة، والتي ستقتصر على رئيس الهيئة، بناء على رغبة أصحاب الجلالة والسمو بتفعيل وتعزيز دور الهيئة لتكون أداة تعكس توجهات القادة وتتلمس نبض الشارع الخليجي وتعبر عن همومه وتطلعاته.

ـــــعاع» أمام القادة

القمة تنظر 3 أوراق لتفعيل «التعاون» مقدمة من البحرين وقطر والكويت

النظر في الاستراتيجية العمرانية الموحدة واستراتيجية العمل الإعلامي

خطوات لدفع الربط الكهربائي ومشروع السكة الحديد

بيان

تضمن البيان الختامي للقمة الـ 30 في الكويت في 14 و15 ديسمبر 2009 نحو 30 بنداً في شقين: مجالات التعاون المشترك، والجانب السياسي.
وجاءت ديباجة البيان بـ 4483 كلمة.

تعرض لآليات الارتقاء بالعمل الخليجي المشترك والنهوض به، وإن اختلفت في زوايا التركيز.

فورقة رؤية دولة قطر، مقدمة إلى المجلس الأعلى منذ عامين (في قمة الرياض التشاورية في مايو 2009) ترتكز على تفعيل الاتفاقية الاقتصادية عبر تعزيز الاستثمار في مشاريع مشتركة، وتعزيز البيئة الاستثمارية، مع الحضّ على الإسراع في قيام الاتحاد الجمركي. واشتملت الرؤية القطرية على مشروع حيوي في إطار موضوع الربط المائي، وكذلك اقتراح بإنشاء بنك تنموي مشترك لدول مجلس التعاون.

وفي سياق غير بعيد، يفترض أن تقدم الكويت ورقة عمل تدعو إلى تحقيق تكامل اقتصادي عبر بوابة تسريع تطبيق السوق الخليجية المشتركة عملياً.

وبحسب ما تسرّب عن فحواها، تشدد الورقة الكويتية على تكامل المؤسسات الإقتصادية، وعدم المنافسة الخليجية في المصانع والقطاعات الإنتاجية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي على مستوى دول المجلس.. مع تركيز على محاولة معالجة بند إغلاق الخطوط الخليجية أحيانا أمام السلع الخليجية وتعطلها في الجمارك.

وهناك ورقة رؤية مملكة البحرين لتطوير مجلس التعاون والتي عرضت على القادة في قمة الكويت (2009) وتقرر في حينه تكليف المجلس الوزاري بدراسة ما ورد فيها لوضعها موضع التنفيذ ضمن جدول زمني محدد، ويفترض أن المجلس الوزاري أنجز تقريراً حيالها.

مستجدات ساخنة

وفي الشق السياسي، يتضمّن جدول الأعمال احتلال إيران الجزر الإماراتية، وملف البرنامج النووي الإيراني والأزمة الحاصلة بشأنه على أكثر من صعيد، ومناقشة للقضية الفلسطينية، والمستجدات اللبنانية، والأوضاع في العراق والسودان والصومال، ومجالات التعاون مع اليمن بما في ذلك التنمية.

وفي الشق الأمني، سيقر القادة اتفاقية الدفاع المشترك، وسينظرون في التهديد الذي تعرض له أمن مملكة البحرين قبل شهرين من مخطط ارهابي استهدف اللأمن والاستقرار فيها، وسيؤكدون وقوفهم مع البحرين لضمان أمنها واستقرارها تحقيقاً لمبدأ الأمن الجماعي ووحدة الهدف والمصير المشترك. وقالت مصادر مطلعة إن القمة ستقر تفعيل الجانب الدفاعي والأمني من رؤية مملكة البحرين المقدمة إلى اصحاب الجلالة والسمو قادة المجلس.

وستنظر القمة في تنامي نشاط تنظيم القاعدة في اليمن والتهديدات الأمنية للتمرد الحوثي في شمال اليمن وقرب الحدود السعودية ما يعني المساس بالأمن القومي الخليجي.

دبي ـ نضال حمدان
الدوحة ـ أنور الخطيب
المنامة ـ غازي الغريري

أفكار توحدت في مشروع.. ومُلْهمها زايد

مجلس التعاون الخليجي.. من أبوظبي

زايد مترئساً القمة الأولى

بين القمة الأولى التي شهدتها أبوظبي في العام 1981 برئاسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، والقمة الحالية برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، مسيرة 30 سنة تواصلت خلالها مسيرة التعاون الخليجية ساعية نحو أهدافها في المجالات كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدفاعية، لتجسيد الاندماج الخليجي المنشود.

ففي أول قمة خليجية أكد البيان الختامي على أن «الاندماج الخليجي أصبح هو العامل الحاسم نحو توحيد السياسة الاقتصادية مؤكداً عزم دول المجلس على تحويل الثروة النفطية إلى عملية تنمية شاملة لصالح شعوبها»، وهذا يشير بوضوح إلى أن الاقتصاد كان حاضراً على جدول الأعمال منذ القمة الأولى لما للعامل الاقتصادي من أهمية في التأسيس للاندماج السياسي في المستقبل.

فوفق النظام الاساسي للمجلس في مادته الرابعة، يعتبر تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس من أهم المنطلقات.

وينص النظام الأساسي من بين بنوده على انشاء المشاريع المشتركة، ووضع انظمة متماثلة في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والاعلامية والاجتماعية والتشريعية، بما يخدم مصالحها ويقوي قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمها.

ولم يكن لقاء 25 مايو 1981 في ضيافة زايد بداية هذه المسيرة، إذ سبقه تحضير طويل واتصالات مكثفة بين القادة قام بها الراحل الكبير الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي كانت تراوده الفكرة منذ وقت طويل.. فكان الشيخ زايد قال في مطلع السبعينات من القرن العشرين إن «الوحدة الخليجية باتت أمراً واجب التحقيق».

وكان اللبنة الأولى لولادة هذا الكيان العربي الواعد .. لقاء قادة دول المجلس الست على هامش مؤتمر القمة العربية في العاصمة الأردنية العام ,1980. إذ نوقشت فكرة تأسيس مجلس خليجي مشترك للمرة الأولى بين الدول الخليجية العربية وعلى مستوى القيادة وبشكل جماعي بعدما كانت الاتصالات ثنائية والمبادرات فردية، ومنذاك باتت الفكرة موضوعاً للدراسة العميقة في الدوائر السياسية للدول الست التي ستنضوي لاحقاً تحت راية هذا المجلس.

ثم بعد شهور قليلة (في 25 يناير 1981) كان اللقاء الحاسم في مدينة الطائف على هامش مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي حمل اسم: «دورة فلسطين والقدس الشريف»، إذ التقى القادة مجدداً، ولكن باصرار أكبر على الفكرة، واتفقوا مبدئياً على قيام مجلس التعاون

وبدأت الخطوات الفعلية لذلك بعد اسبوع تقريباً على عودة القادة إلى بلدانهم، إذ بدأ وزراء الخارجية والطواقم المساعدة، اعتباراً من مطلع فبراير، في صياغة مشروع النظام الاساسي والذي أقر في مايو في أبوظبي.

القادة المؤسسون في صورة تذكارية على هامش القمة الأولى

من القمة السابعة في أبوظبي 1986

من القمة الأولى

من القمة الرابعة في أبوظبي 1983

من لقاء القادة في الدورة السادسة للمجلس الأعلى في مسقط 1985

خليفة في مستهل مشاركته في القمة الثلاثين في الكويت

محمد بن راشد مغادراً المنامة في ختام القمة الخامسة والعشرين في 2004

صورة جماعية في ختام القمة السابعة والعشرين في الرياض في 2006

من الجلسة الختامية للقمة التاسعة والعشرين في مسقط

من القمة الخامسة والعشرين في المنامة

من قمة الرياض 1987

من قمة الدوحة 1996

من قمة الدوحة 1990

مجلس التعاون الخليجي.. إنجازات وتحديات

أنشئ المجلس في مايو 1981، مع بداية الحرب العراقية الإيرانية لتنسيق المواقف بين الدول الأعضاء الست في وقت حرج أمنياً وسياسياً.
ويشترك أعضاء المجلس في النظام السياسي، والنسيج الاجتماعي والثقافي.

إعداد: نضال حمدان، جرافيك: أشرف نبيل

الهيكل القيادي

المجلس الأعلى

أعلى هيئة للقرار في المجلس، وتضم قادة الدول الأعضاء.
ويلتئم المجلس مرة كل سنة، وتعهد رئاسته بشكل تداولي وفقاً للترتيب الألفبائي.
الإجماع شرط لاتخاذ القرار بشأن القضايا الخطيرة

المجلس الوزاري

يضم وزراء الخارجية في معظم الأحيان.
ينعقد مرة كل ثلاثة شهور لاقتراح السياسة وبحث سبل تنفيذ القرارات.

اللجنة الاستشارية

تضم خمسة مندوبين عن كل بلد عضو، وتنحصر مهمتها في بذل المشورة للمجلس الأعلى.

الأمانة العامة

الجهاز الإداري الذي يسهر على إعداد اللقاءات، ويُشرف على تنفيذ السياسات.
والأمين العام يعينه المجلس الأعلى لولاية مدتها ثلاث سنوات تُجدد مرة واحدة. لكن تم تجاوز هذا الأمر مرتين: التمديد لعبدالله بشارة ولعبد الرحمن العطية.

أجهزة منبثقة عن الأمانة العامة

مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC Commercial Arbitration Centre

هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مؤسسة الخليج للاستثمار
Gulf Investment Corporation

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

هيئة مكافحة الإغراق

مجلس وزراء العمل و الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
المكتب التنفيذي

لجنة تسوية النزاعات

تنشأ وفقاً لغرض طارئ يتفق عليه المجلس الأعلى بهدف إيجاد حل سلمي للخلافات التي قد تنشأ.
وبعد الأمن أهم القضايا بالنسبة لمجلس التعاون، لكن إيجاد صيغة ترضي جميع الأعضاء تصادف بعض العراقيل.
ويسعى المجلس إلى التقليص من اعتماده على الولايات المتحدة، للحفاظ على أمن أعضائه، لكنه فشل في التوصل إلى إجماع على آلية بديلة.

1984 أنشئت نواة قوات «درع الجزيرة» الدفاعية المشتركة، لكن المجلس فشل في توسيع هذه القوات

2003 إقامة الاتحاد الجمركي

2007 إقامة السوق المشتركة

2010 الموعد المفترض للعملة الموحدة والذي تعرض للتأجيل بسبب خلافات فنية وسياسية

تعتبر دول الخليج من المجتمعات الفتية، فنسبة من هم دون الـ 15 من العمر في الدول الست تبلغ 31 في المئة من إجمالي السكان
المملكة العربية السعودية في المقدمة بنسبة 39,1
سلطنة عمان بنسبة 37,2
مملكة البحرين بنسبة 29,1
قطر بـ 26,6
الكويت بـ 26,1
الإمارات بنسبة 25,8

التوزيع العمري للسكان في دول المجلس

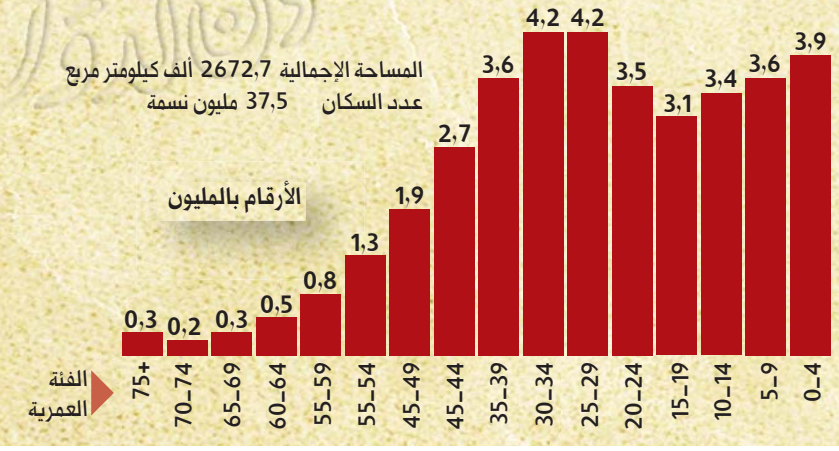

- 650 شركة مساهمة عامة يساهم فيها مواطنون من دول المجلس
- 1500 مشروع مشترك بين مواطني دول المجلس.
- 50.000 طالب يتلقون تعليمهم في الدول الخليجية غير الوطن الأم

- المستفيدون من مد المظلة التأمينية: 10.000
- العاملون في القطاع الأهلي والحكومي خارج دولهم: 35.000
- تملك العقار: 61.000

2017

مشروع القطار الخليجي الموحد والذي تقدر تكلفته المبدئية بنحو 25 مليار دولار. وبطول 2117 كيلومتراً. ويبدأ من الكويت وينتهي في مسقط مروراً بالسعودية والبحرين وقطر والإمارات. وسينفذ المشروع وفق برامج زمنية تحددها الجهات المختصة في الدول الأعضاء على أن يتم إطلاقه في العام 2017.

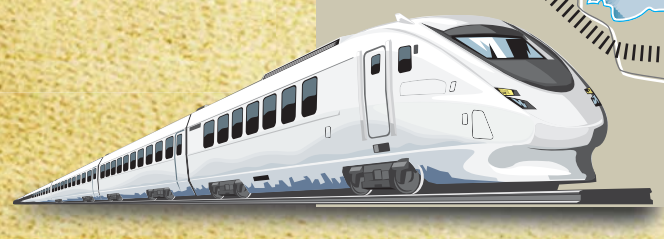

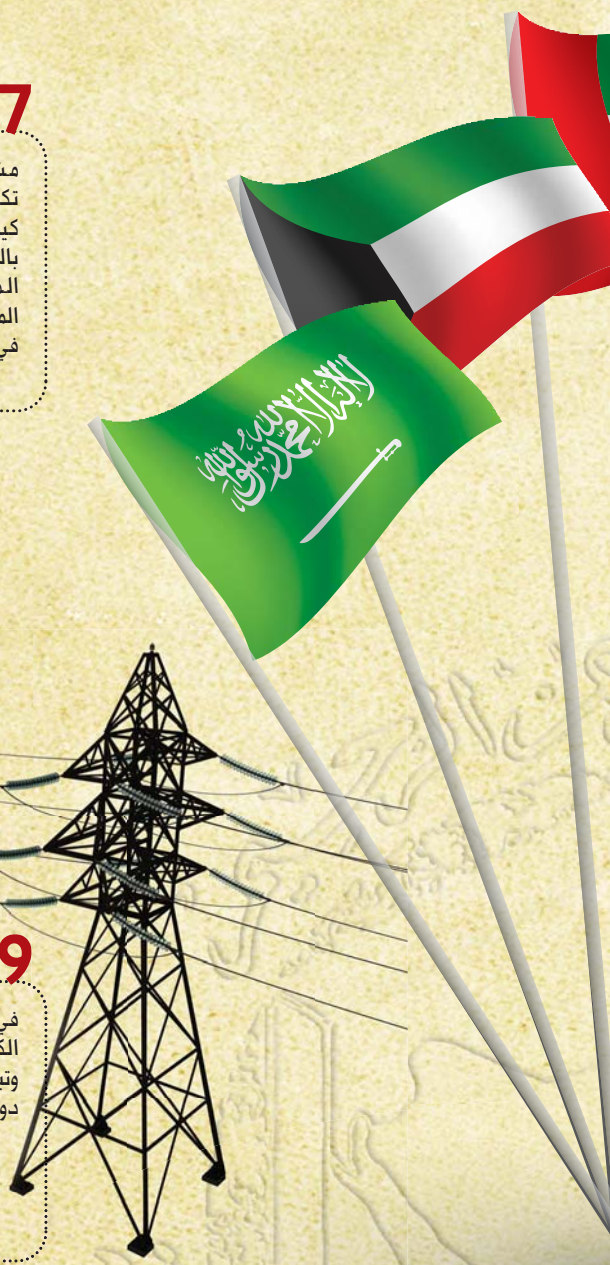

2009

في 7 يوليو 2009 تم تدشين المرحلة الأولى للربط الكهربائي الخليجي
وتبلغ تكلفة مشروع الربط الكهربائي 1,407 مليار دولار.. وتبلغ حصة الإمارات منها 216 مليون دولار

3

قسم المشروع إلى ثلاث مراحل: وتستحوذ الأولى (الربط بين السعودية والكويت والبحرين وقطر) على 90٪ من المبالغ المرصودة للمشروع بينما تتوزع نسبة الـ10٪ المتبقية على المرحلة الثانية الخاصة بالربط بين الإمارات وعمان. ثم المرحلة الثالثة الخاصة بالربط بين كل دول المجلس.

300

ربط الكهرباء من محطة منطقة سلوى في السعودية إلى منطقة الشويهات بطول يوازي الـ 300 كيلومتر.
الخطوط الموصولة هوائية بجهد 400 كيلوفولت لنقل 900 كيلوواط ـ تيار ثابت
بينما عمليات الربط بين السعودية والكويت من خلال خط مزدوج بجهد 400 كيلوفولت لنقل 1200 كيلوواط ـ تيار متردد.

الأمناء العامون

عبداللطيف الزياني
البحرين 2011

عبد الرحمن العطية
قطر 2002 ـ2011.

الشيخ د. جميل الحجيلان
السعودية 1996 ـ 2002.

الشيخ فاهم القاسمي
الإمارات 1993 ـ 1996.

عبدالله بشارة
الكويت 1981 ـ 1993.

مواقف الأعضاء من الوحدة النقدية

تدعم

أعلنت انسحابها من الوحدة النقدية.. لكنها تركت الباب مفتوحا أمام إعادة الانضمام.

أعلنت منذ العام 2007 عدم نيتها دخول منظومة العملة الموحدة لاعتبارات فنية

تدعم الوحدة النقدية

تدعم الوحدة النقدية

تدعم. ولكنها فكت في العام 2007 ارتباط عملتها (الدينار) بالدولار واستبدلتها بسلة عملات

أثمرت عشرات القرارات الباحثة عن إيجاد كيان اقتصادي فاعل وسوق واحدة

3 عقود و31 قمة وسعي دؤوب لتحقيق تكامل عنـ

عقد قادة دول مجلس التعاون الخليجي خلال ثلاثة عقود خلت 30 قمة عادية، وواحدة استثنائية، أثمرت استصدار ما يزيد على 150 قراراً تنظيمياً تضع نصب أعينها تحقيق المواطنة الخليجية، وتسهيل تنقل الخليجيين وأموالهم بين دول المجلس الست الأعضاء.

وكانت البداية سريعة جداً، إذ بعد أقل من ستة شهور على عقد القمة الأولى، قمة التأسيس في أبوظبي، وافق القادة على الاتفاقية الاقتصادية التي مهّدت لاحقاً، وفي غضون عامين، للقرار التاريخي القاضي بتوسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي يسمح لمواطني أي دولة عضو بممارستها في الدول الأعضاء الأخرى، لتلحق بها حزمة قرارات، مثل: حق التملك، وتشجيع المشاريع الاقتصادية، وإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية في المشاريع الحكومية، وفتح الأسواق أمام الراغبين في التجارة.. وصولاً إلى إطلاق السوق الموحدة في العام 2007. وفي موازاة ذلك، كان الاهتمام بالقرارات الدفاعية، والأمنية، والصناعية، والإعلامية، والبيئية، والتعليمية، وبالشباب، والثقافة.. وفي تقريب نسق التشريعات التي تسهل حركة تنقل الخليجيين بين الدول الأعضاء، سواء كانوا طالبين للرزق، أو العلم، أو الطبابة.

القمة الأولى

25 مايو 1981 ـ أبوظبي

التوقيع على النظام الأساسي للمجلس.

إنشاء لجان وزارية لتحقيق التعاون والتنسيق بين دول المجلس.

القمة الثانية

10 نوفمبر 1981 ـ الرياض

الموافقة على الاتفاقية الاقتصادية التي وقعها وزراء المال والاقتصاد .

دعوة وزراء الدفاع للاجتماع من اجل تحديد الأولويات من اجل تأمين استقلال وسيادة دول المجلس.

القمة الثالثة

9 نوفمبر 1982 ـ المنامة

اقرار توصيات وزراء الدفاع الهادفة إلى بناء القوة الذاتية.

الموافقة على إنشاء مؤسسة الخليج للاستثمار برأسمال قدره ملياران و100 مليون دولار أميركي.

تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس إلى هيئة خليجية.

القمة الرابعة

7 نوفمبر 1983 ـ الدوحة

توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي يسمح لمواطني أي دولة عضو بممارستها في الدول الأعضاء الأخرى.. اعتبارا من أول مارس 1984.

القمة الخامسة

27 نوفمبر 1984 ـ الكويت

الموافقة على الصيغة التي تنظم تملك للمواطنين في الدول الأعضاء.

تكليف الأمانة العامة بدراسة السبل المؤدية لتشجيع المشاريع الاقتصادية واقرار إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية في المشاريع الحكومية.

تفويض المجلس الوزاري بإقرار استراتيجية التنمية والتكامل.

القمة السادسة

3 نوفمبر 1985 ـ مسقط

الموافقة على وضع برنامج زمني لتنفيذ مختلف مجالات وأنشطة التعاون الاقتصادي.

تكليف المجلس الوزاري بإقرار هذا البرنامج ودراسة إمكانية إضافة أنشطة جديدة مع وضع نظام لذلك.

المصادقة على السياسة الزراعية.

المصادقة على الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.

المصادقة على أهداف ووسائل التربية والتعليم.

المصادقة على السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة.

إقرار الأهداف الاستراتيجية الأمنية، والتأكيد على سرعة انجازها.

الموافقة على التصور الاستراتيجي للتعاون الدفاعي.

الموافقة على معاملة الطلبة في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية معاملة الطلبة من أبناء الدولة التي يدرسون فيها.

الموافقة على معاملة الشهادات الدراسية الصادرة من دول المجلس معاملة الشهادات الصادرة من الدولة التي تتم فيها المعاملة.

القمة السابعة

2 نوفمبر 1986 ـ أبوظبي

السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني.

السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارتي التجزئة والجملة في أية دولة عضو ومساواتهم بمواطنيها.

الموافقة على القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية.

الموافقة على ميثاق الشرف الإعلامي لدول المجلس وعلى ضوابط الإعلام الخارجي.

اقرار التوصيات الخاصة بمسيرة التعاون العسكري.

القمة الثامنة

26 ديسمبر 1987 ـ الرياض

اقرار الاستراتيجية الأمنية الشاملة.

اقرار توصيات وزراء الدفاع حول التعاون العسكري.

المصادقة على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة عدد من الأنشطة الاقتصادية في مجالات جديدة بالدول الأعضاء.

المصادقة على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة مهن إضافية وفقا لضوابط ممارسة مواطني دول المجلس للمهن الحرة .

المصادقة على نظام الإقراض البترولي بين الدول الأعضاء.

اقرار خطة التنمية الثقافية ومساواة الطلاب في مؤسسات التعليم العالي.

تفويض المجلس الوزاري البدء بالمفاوضات الرسمية مع المجموعة الأوروبية حول التعاون الاقتصادي.

القمة التاسعة

19 ديسمبر 1988 ـ المنامة

السماح لمواطني دول المجلس بتملك أسهم شركات المساهمة المشتركة والجديدة العاملة في الأنشطة الاقتصادية.

مساواة مواطني دول المجلس في المعاملة الضريبية مع مواطني الدولة العضو التي يتم فيها الاستثمار.

اقرار نظام تشجيع وتنسيق وإقامة المشاريع الصناعية في دول المجلس.

اقرار نظام حماية الصناعات الوطنية الناشئة.

الموافقة على خطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية.

معاملة مواطني دول المجلس معاملة مواطني الدولة العضو التي يقيمون فيها في مجال الخدمات الصحية.

اقرار توصيات وزراء الدفاع والمجلس الوزاري المتعلقة بأوجه التعاون العسكري والأمني.

المصادقة على الاتفاقية الموقعة في لوكسمبورغ في 15 يونيو 1988 بين دول المجلس والجماعة الأوروبية.

تفويض المجلس الوزاري الدخول في مفاوضات مع الجماعة الأوروبية بهدف الوصول إلى اتفاق تجاري.

اصدار إعلان المنامة بشأن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

القمة العاشرة

18 ديسمبر 1989 ـ مسقط

التأكيد على اتخاذ الخطوات لتنفيذ ما تبقى من الاتفاقية الاقتصادية والتوصل إلى سوق خليجية موحدة.

الموافقة على قواعد الاستثناء من الإعفاء من الرسوم الجمركية بموجب المادة 24.

الموافقة على ما جاء في توصية المجلس الوزاري حول التعرفة الجمركية الموحدة.

الموافقة على ما جاء في توصية المجلس الوزاري حول آلية العمل المشترك.

اقرار توصيات وزراء الدفاع في بناء القوة الذاتية وفق التصور المشترك على أساس وثيقة السياسة الدفاعية.

القمة الحادية عشرة

22 ديسمبر 1990 ـ الدوحة

وقوف الدول الاعضاء حكومات وشعوبا مع دولة الكويت في محنتها ومساندتها المطلقة وتضامنها التام مع شعبها وحكومتها في جهادهما حتى التحرير الكامل.

الاسراع بخطى مجلس التعاون واحداث نقلة نوعية في العمل الجماعي.

اقرار توصيات وزراء الدفاع في تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية.

وضع برنامج لاستكمال انشاء السوق الخليجية المشتركة والاتفاق على سياسة تجارية موحدة.

القمة الثانية عشرة

23 ديسمبر 1991 ـ الكويت

مطالبة العراق بالاسراع في تنفيذ كافة قرارات مجلس الامن ذات الصلة باحتلاله دولة الكويت.

مواصلة التنسيق والتعاون في المجال العسكري والأمني.

ازالة جميع العوائق امام تنقل المواطنين وحركة التبادل التجاري وانسياب الاستثمارات.

اقرار اتفاقية انشاء برنامج مجلس التعاون لدعم جهود التنمية في الدول العربية.

القمة الثالثة عشرة

21 ديسمبر 1992 ـ أبوظبي

التضامن التام والتأييد المطلق لموقف دولة الامارات بشأن الجزر الثلاث.

اقرار توصيات التعاون العسكري التي تصب في الدفاع الجماعي.

اقرار العمل بالقواعد الجديدة لممارسة تجارة التجزئة.

الموافقة على نظام براءات الاختراع والنظام الأساسي.

القمة الرابعة عشرة

20 ديسمبر 1993 ـ الرياض

تطوير قوة درع الجزيرة والمجالات العسكرية العديدة الأخرى.

تشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ قرارات الدفاع الجماعي .

تحسين شروط تملك مواطني دول المجلس للعقار.

السماح لشركات الطيران الوطنية بممارسة نشاطها بدون وكيل عام او كفيل محلي.

اقامة مركز التحكيم التجاري.

القمة الخامسة عشرة

19 ديسمبر 1994 ـ المنامة

تطوير قوة درع الجزيرة لتصبح قادرة على التحرك الفعال السريع.

تكليف لجان بالنظر في الامكانيات المتاحة لاستيعاب الزيادة المستمرة في عدد طالبي العمل من مواطني دول المجلس.

التوجيه باستكمال الاجراءات اللازمة لتوحيد انظمة الشركات .

اقرار القواعد الموحدة لتملك وتداول الأسهم.

القمة السادسة عشرة

4 ديسمبر 1995 ـ مسقط

تعزيز وتكثيف التعاون والتنسيق في المجال الأمني.

تفعيل الاتفاقية الامنية بعد استكمال المصادقة عليها.

مباركة ما توصلت اليه الدول الاعضاء بشكل ثنائي لتنقل مواطنيها بالبطاقة الشخصية.

السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في عدد من المجالات التعليمية.

القمة السابعة عشرة

26 ديسمبر 1996 ـ الدوحة

توحيد التعرفة الجمركية لدول المجلس واقامة اتحاد جمركي بينها.

اقرار الصيغة المعدلة للسياسة الزراعية المشتركة.

ـــوانه المواطنة الخليجية

اقرار وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للأحوال الشخصية.
قرار بمواصلة اجهزة الاعلام بدول المجلس مواكبة التطورات الدولية في المجال الاعلامي.

القمة الثامنة عشرة

20 ديسمبر 1997 ـ الكويت

انشاء هيئة استشارية من مواطني دول المجلس ذوي الخبرة والكفاءة تتولى ابداء الرأي فيما يحيله المجلس الأعلى اليها من أمور.
اصدار الجوازات المقروءة آليا لمواطني دول المجلس خلال مدة لا تتجاوز عامين.
السماح للبنوك الوطنية بفتح فروع لها في الدول الأعضاء وفق الضوابط المعدة لذلك.
التوجيه بالشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط الكهربائي.
اقرار ثلاثة أنظمة للمحافظة على الحياة الفطرية وانمائها، والتعامل مع المواد المشعة وادارة النفايات.

القمة التاسعة عشرة

7 ديسمبر 1998 ـ أبوظبي

اقرار بعقد لقاء تشاوري أخوي لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون بين القمتين السابقة واللاحقة.
اعتماد البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد الجمركي وبدء العمل به اعتباراً من مارس 2001.
اعتماد وثيقة «الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون» لتحقيق التوازن في التركيبة السكانية وهيكل العمالة.
اعتماد «نظام الحجر الزراعي لدول المجلس» و«نظام الحجر البيطري لدول المجلس» بوصفهما نظامين إلزاميين.

القمة العشرون

27 نوفمبر 1999 ـ الرياض

اقرار وضع استراتيجية بعيدة المدى تتوجه نحو دعم خطوات التكامل الاقتصادي العربي.
تكليف الهيئة الاستشارية بالعمل على إعداد ملف استرشادي لزيادة فعالية تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة بما يخدم الإنسان الخليجي.
بلورة موقف موحد تجاه علاقات السوق النفطية، تضمن التوازن بين العرض والطلب.
تأكيد العزم والتصميم على مواجهة التحديات والتغلب عليها.

القمة الحادية والعشرون

31 ديسمبر 2000 ـ المنامة

اعتمد المجلس الأعلى مبتأ مشتركا لعملات دوله.
السماح لمواطني دول المجلس بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن سوى عدد محدد.
تمديد العمل بالنظام الموحد للجمارك.
الموافقة على معاملة مواطني دول المجلس العاملين في الخدمة المدنية معاملة مواطني الدولة مقر العمل.
الموافقة على الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم.
تكليف المجلس الوزاري النظر في كل الوسائل السلمية المتاحة التي تؤدي إلى إعادة الحقوق المشروعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

القمة الثانية والعشرون

31 ديسمبر 2001 ـ مسقط

اعتماد الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس.
تقديم بدء العمل بالاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003.
اعتماد النظام الموحد للجمارك بصيغته المعدلة.
تخفيض التعرفة الجمركية الموحدة إلى 5 في المئة على جميع السلع الأجنبية المستوردة.
الموافقة على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي.
تشكيل مجلس الدفاع المشترك.
الموافقة على الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب وقانون غسل الأموال.
تكليف المجلس الوزاري النظر في كل الوسائل السلمية المتاحة التي تؤدي إلى إعادة الحقوق المشروعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.
عضوية اليمن في مجلس وزراء الصحة لدول المجلس ومكتب التربية العربي ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ودورة كأس الخليج العربي لكرة القدم.

القمة الثالثة والعشرون

21 ديسمبر 2002 ـ الدوحة

إقرار خطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية.
اعتماد وثيقة مسقط للنظام الموحد للتسجيل العقاري العيني.
الموافقة على أن يكون للهيئة الاستشارية مقر دائم في مسقط.
تجديد تكليف المجلس الوزاري الاستمرار بالنظر في كل الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.
الترحيب بقبول العراق، غير المشروط، بقرار مجلس الأمن رقم 1441 القاضي بعودة المفتشين الدوليين.

القمة الرابعة والعشرون

22 ديسمبر 2003 ـ الكويت

الموافقة على إقامة مركز المعلومات الجمركي في مقر الأمانة العامة.
استعراض التقرير المرفوع عن السوق الخليجية المشتركة لتحقيقها في موعد أقصاه نهاية 2007.
الاطلاع على التقرير الخاص للبرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة في موعد أقصاه بداية 2010.
مباركة إبرام اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب.
اعتماد النظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية.
اعتماد النظام الأساسي لهيئة التقييس.
تكليف لجنة وزراء النقل والمواصلات إعداد دراسة جدوى اقتصادية لإنشاء خطوط سكك حديدية تربط دول المجلس.
الموافقة على ما توصل إليه وزراء الداخلية بشأن تعميم تنقل المواطنين بين الدول الأعضاء بالبطاقة الشخصية في اقرب وقت.

القمة الخامسة والعشرون (قمة زايد)

21 ديسمبر 2004 ـ المنامة

إقرار ما توصلت إليه اللجان المختصة بشأن مد المظلة التأمينية لمؤسسات التقاعد والتأمينات الاجتماعية لتغطية مواطني دول المجلس العاملين خارج دولهم في دول المجلس الأخرى.
إقرار قانون التنظيم الصناعي الموحد.
الموافقة على المعايير والمقاييس البيئية الموحدة في مجال الضوضاء وجودة الهواء والمياه العادمة.
اعتماد وثيقة الكويت للنظام الموحد لرعاية أموال القاصرين ومن في حكمهم.
الموافقة على تمديد العمل بوثيقة مسقط للنظام الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون بصفة استرشادية لمدة أربعة أعوام.
الموافقة على استحداث نوط يمنح للمنتسبين لقوة درع الجزيرة من أبناء القوات المسلحة.
التأكيد على الاستمرار بالنظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

القمة السادسة والعشرون (قمة فهد)

18 ديسمبر 2005 ـ أبوظبي

اعتماد وثيقة السياسة التجارية الموحدة.
تمديد الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي إلى نهاية 2007.
اعتماد النظام الاسترشادي للتحكم في المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.
اعتماد مرئيات الهيئة الاستشارية حول ظاهرة الارهاب.
التمسك بمبادرة السلام العربية.

القمة السابعة والعشرون (قمة جابر)

9 ديسمبر 2006 ـ الرياض

اعتماد الدليل الموحد لإجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة.
اعتماد قانون العلامات التجارية.
التوجيه باستخدام البطاقة الذكية لأغراض التنقل.
توحيد سعر الاستيراد للأدوية لكل دول مجلس التعاون للقطاع الخاص وبعملة واحدة.
اعتماد وثيقة أبوظبي للنظام الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
التأكيد على استمرار المجلس الوزاري بالنظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث
حض إيران على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
الترحيب بما جاء في وثيقة مكة المكرمة في الشأن العراقي في أكتوبر 2006.
حض الحكومة والفصائل السودانية على اللجوء إلى لغة الحوار.

القمة الثامنة والعشرون

3 ديسمبر 2007 ـ الدوحة

الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في يناير 2008.
السماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاطي الخدمات العقارية والخدمات الاجتماعية في جميع الدول الأعضاء.
اعتماد المبادرة البيئية الخضراء.
اعتماد استراتيجية رعاية الشباب.
مباركة اتفاق السعودية والبحرين على تنقل المواطنين بالبطاقة الشخصية والذي سبقه اتفاقات مماثلة مع سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.
النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.
مُطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

القمة التاسعة والعشرون

29 ديسمبر 2008 ـ مسقط

اعتماد اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي.
اعتماد النظام الأساسي لمركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات.
اعتماد انضمام اليمن الى هيئة التقييس ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية وهيئة المحاسبة والمراجعة وجهاز إذاعة وتلفزيون الخليج.
دعوة كافة الفصائل الفلسطينية إلى لم الشمل وتوحيد الكلمة.
النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي الى اعادة حق دولة الامارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.
الترحيب بإقامة علاقات دبلوماسية بين سوريا ولبنان.

القمة الثلاثون

14 ديسمبر 2009 ـ الكويت

اقرار المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال التعليم الفني.
اقرار الاستراتيجية الدفاعية وتطوير قدرات قوات درع الجزيرة المشتركة.
تهنئة دولة الإمارات العربية المتحدة على انتخابها كمقر للمنظمة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا).
النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.
اعتماد انضمام اليمن إلى لجنة رؤساء وكلاء البريد.
تأييد قرار مجلس الجامعة العربية الخاص بعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن الدولي لإعلان قيام الدولة الفلسطينية على أراضيها المحتلة في 1967.
عدم القبول بالإجراءات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية في إطار النزاع بدارفور في السودان.

تعزيز التعاون ومتابعة المستجدات الخليجية والعربية والدولية

مرحلة الثمانينات.. سباق بين التكامل الاقتـــ

لا يسع المواطن العربي بشكل عام والخليجي بشكل خاص إلا أن يثني على التجربة الخليجية في قيام مجلس تعاون يؤسس لوحدة خليجية في المستقبل في كل النواحي، وسط تحديات رئيسة، إقليمية ودولية، تواجهها دول هذا المجلس.

فمنذ أكثر من 30 عاماً اعتقد الكثير من المواطنين العرب والخليجيين أن هذا المجلس سينتهي بعد انتهاء المسببات التي أوجدته في ذلك الوقت، وأهمها التحدي الأمني بسبب الحرب العراقية الإيرانية. لكن ما تحقق من المنجزات خلال هذه الفترة يتعدى الناحية الأمنية ليصل إلى مختلف الجوانب التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتناول قادة دول المجلس منذ قمة الميلاد التي عقدت في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة أبوظبي في مايو1981، وعلى مدى 31 دورة منتظمة تعزيز التعاون والتنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والبيئية والعسكرية والأمنية وغيرها من المجالات بالإضافة إلى المتابعة المستمرة لمستجدات وتطورات الأحداث على الصعد الخليجية والعربية والإسلامية والدولية.

فخلال عقد الثمانينيات من القرن الـ20، وهو العقد الأول للمجلس، جهد القادة في تطوير التعاون بين دولهم، وتنمية علاقاتها وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط وتعميق وتوثيق الروابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات. وأقر القادة في قمتهم الأولى حتمية التكامل الاقتصادي بين دولهم والاندماج الاجتماعي بين شعوبهم. وتجلى ذلك في جميع مؤتمرات القمم اللاحقة، إذ أقر المجلس في دورته الثانية التي عقدت في الرياض العام 1981 الاتفاقية الاقتصادية الموحدة. واستمر القادة بمتابعة الخطوات التي تمت لتنفيذها ما أدى إلى زيادة ملحوظة للتبادل التجاري بين دول المجلس. وإقامة المشاريع المشتركة. وإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية بالمشاريع الحكومية. وتنظيمها لحق التملك للمواطنين في الدول الأعضاء. كما ان السياسة الزراعية والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية والسياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة وأهداف ووسائل التربية والتعليم لم تغب عن بال قادة دول المجلس وبرزت هذه الاهتمامات بجلاء في الدورة السادسة (1986).

ولم يكتف قادة المجلس بتحقيق التكامل الاقتصادي بين دوله الأعضاء بل كانوا يتطلعون إلى التعاون الخارجي لما فيه مصلحة أوطانهم، وفوّض المجلس الأعلى في دورته الثامنة المجلس الوزاري البدء بالمفاوضات الرسمية مع المجموعة الأوروبية حول التعاون الاقتصادي معها، ثم صادق في دورته التاسعة على الاتفاقية الموقعة في لوكسمبورغ في 15 يونيو 1988 بين دول المجلس والجماعة الأوروبية وفوض المجلس الوزاري الدخول في المفاوضات الرسمية مع الجماعة الأوروبية بهدف الوصول إلى اتفاق تجاري بين الطرفين. ووجه المجلس إلى ضرورة الإسراع في الوصول إلى توحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي من أجل قيام السوق المشتركة لدول المجلس.

التعاون الأمني

وفي الشأن الأمني خصوصاً، والذي كان أحد الأسباب الرئيسة لتشكيل المجلس في ضوء التحديات واسعة النطاق التي أصبحت تواجهها دول المجلس.. استعرضت مؤتمرات القمم في معظم دوراتها هذا الجانب، والوضع في المنطقة التي كانت على فوهة بركان بسبب الحرب العراقية الإيرانية التي عبرت الحدود لتصل إلى داخل مياه الخليج، وطالت أراضي دول خليجية لا علاقة لها بالحرب.

وأكدت القمم المتلاحقة على أن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن مجلس التعاون إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها. كما أكد القادة رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم.

وهيمنت المخاوف من تداعيات الحرب العراقية الإيرانية على مقاطع كبيرة في بيانات القمم الخليجية الختامية في دوراتها خلال حقبة الثمانينات (من 1981 وحتى 1988)، حيث أيد أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس الجهود المبذولة لوقف الحرب آنذاك باعتبارها من المشاكل التي تهدد أمن المنطقة وتزيد من احتمالات التدخل الأجنبي فيها. وأعلنوا بان ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وأيد المجلس في دورته الرابعة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 540 الصادر في 31 أكتوبر 1983 بوقف العمليات العسكرية في الخليج. وجدد المجلس استعداده لاستئناف المساعي التي قامت بها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت نيابة عن المجلس بين البلدين المتحاربيْن. كما تدارس في دورته الثامنة تطورات الحرب العراقية الإيرانية وأحداث مكة المكرمة وما تعرضت له الكويت من قصف بالصواريخ واعتداءات إيرانية تستهدف أمنها واستقرارها.

وأقر القادة في الدورة الثالثة للمجلس الأعلى التي عقدت في المنامة توصيات وزراء الدفاع الهادفة إلى بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء والتنسيق بينها بما يحقق اعتمادها على نفسها في حماية أمنها والحفاظ على استقرارها. إضافة إلى اقرار الاستراتيجية الأمنية في ضوء تصاعد الإرهاب في المنطقة وتعرض بعض دول المجلس لمحاولات إرهابية استهدفت زعزعة أمنها واستقرارها. والموافقة على التصور الاستراتيجي للتعاون الدفاعي.

وفي متابعة لمسيرة التعاون العسكري بين دول المجلس أشاد قادة المجلس في الدورة السابعة بما حققته قوة درع الجزيرة من استعداد كرمز للتصميم المشترك في الدفاع الجماعي. ليأتي بعد ذلك إقرار، الدورة الثامنة للمجلس الأعلى والتي عقدت في الرياض، الاستراتيجية الأمنية الشاملة بين الدول الأعضاء.

القضية الفلسطينية

وبما أن دول مجلس التعاون الخليجي تعد تقليديا جزءاً رئيسياً في المواجهة بين العرب وإسرائيل لاعتبارات دينية وقومية واستراتيجية، بحث المجلس الوضع في منطقة الشرق الأوسط في جميع دوراته خصوصا في الفترة التي نتحدث عنها من دورته الاولى وحتى العاشرة واستعرض ردود الفعل العربية والدولية حول مبادئ السلام التي أعلنتها المملكة العربية السعودية بشأن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية وقرر إدراجها على جدول أعمال مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في المغرب بهدف بلورة موقف عربي موحد حول القضية الفلسطينية.

وأوفد المجلس كلا من وزيري الخارجية الكويتي والقطري إلى سوريا في مسعى عربي من دول المجلس بالتعاون مع الجامعة العربية وتونس والجزائر لإنهاء الاقتتال المؤسف على الساحة الفلسطينية. كما ناقش المجلس تطورات القضية الفلسطينية وأدان الاعتداء الصهيوني على تونس وعلى مقر منظمة التحرير الفلسطينية فيها. ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية العام 1987 وتصاعدها، دعمت دول المجلس رسمياً وشعبياً هذه الانتفاضة.

وفي دورته التاسعة ناقش الأوضاع في الأراضي المحتلة وتصاعد الانتفاضة الباسلة وقرارات دورة الجمعية العمومية

الحرب العراقية الإيرانية هيمنت على حقبة الثمانينات

ـــــصادي والبحث عن الأمن

التأكيد أن أمن المنطقة واستقرارها مسؤولية شعوبها ودولها وأن المجلس المعبّر عن هذه الإرادة

إقرار حتمية التكامل الاقتصادي والاندماج الاجتماعي بين شعوب دول المجلس

تأييد جهود وقف الحرب العراقية الإيرانية باعتبارها من المشكلات التي تهدد أمن المنطقة وتزيد احتمالات التدخل الأجنبي

دعم دائم ومستمر للشعب الفلسطيني من أجل الوصول إلى حل عادل وشامل لقضيته العادلة

للأمم المتحدة في جنيف حول القضية الفلسطينية وبدء الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي الشأن اللبناني أكد المجلس تأييده لمؤتمر الوفاق اللبناني المنعقد في جنيف، وعبر عن أمله أن يحقق النتائج التي يتطلع إليها شعب لبنان. وشدد على استمرار دعمه لوحدة لبنان الشقيق والمحافظة على استقراره واستقلاله وسيادته الوطنية على ترابه. وهكذا انتهى العقد الثمانيني وسط حالة من العواصف السياسية والأمنية التي شتّتت تركيز مجلس التعاون عن التقدم على طريق التكامل الاقتصادي، رغم أن القمم العشر الأولى وضعت «بنية تحتية» صلبة للتكامل الاقتصادي، تمثّلت في الموافقة على الاتفاقية الاقتصادية، وتوسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي يسمح لمواطني أي دولة عضو بممارستها في الدول الأعضاء الأخرى، ومنح حق التملك للمواطنين في الدول الأعضاء، والسماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارتي التجزئة والجملة في أية دولة عضو ومساواتهم بمواطنيها، وتشجيع المشاريع الاقتصادية واقر إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية في المشاريع الحكومية، والمصادقة على السياسة الزراعية، وعلى الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، وإقرار نظام تشجيع وتنسيق وإقامة المشاريع الصناعية المشتركة.. إلى جانب التسهيلات الجمركية تشجيعاً لتنشيط التجارة البينية.

ومع ذلك، طغى الهاجس الأمني على المنجز الاقتصادي، وعلى المقررات التكاملية.

أكرم أبوالهنود

العقد الثاني شهد احتلال الكويت وتحريرها من قبضة صدام

قمم التسعينات تداوي «طعنة» الشقيق

كان عقد التسعينات من القرن الماضي من أعقد المراحل التاريخية التي واجهت مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ وقعت فيه أكبر جريمة في التاريخ العربي المعاصر، وهي احتلال دولة الكويت في العام 1990 على يد نظام صدام حسين.

هذه الجريمة التي هي أقرب الى الخطيئة السياسية، منها الى الخطأ السياسي، كانت بمثابة طعنة في الظهر من شقيق يفترض به الا يقدم على مثل هذا العمل، الذي نبح العروبة وجعل الكثيرين يتنكرون لها، طالما أنها لم تردع نظاماً عربياً عن سلب حرية وسيادة دولة شقيقة.. ولم تمنعه من استحلال دم الاشقاء الذين كانوا دوما عونا له في كل الاوقات.

وكان الجميع في تلك المرحلة يعتقدون ان مجلس التعاون الخليجي لن يصمد في وجه هذه العواصف والتداعيات التي فجرها احتلال الكويت ، لكن بعد مرور هذه السنوات الطويلة، تبين ان هذا المجلس استطاع بامتياز اجتياز «طعنة» الشقيق، وأن يعيد الحرية والحياة للشقيق الثاني.

حجم الصدمة

وفي عودة سريعة الى الوراء، وعبر غوص قليل في التاريخ، نستطيع ان نلمس حجم الصدمة التي ألمت بدول المجلس في القمة الحادية عشرة والتي عقدت في الدوحة في ديسمبر 1990، حيث أكد بيانها الختامي على ان المجلس الاعلى «ناقش افرازات العدوان ونتائجه الخطيرة على امن واستقرار منطقة الخليج والعالم العربي والامن والسلام الدوليين. والمجلس الاعلى اذ يجدد ادانته الشديدة للنظام العراقي لعدوانه السافر والغاشم على دولة الكويت ولاستمراره في رفض الامتثال لمبادىء ميثاق الجامعة العربية وقرار مؤتمر القمة العربي رقم 195 وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن الخاصة بالعدوان على دولة الكويت، فإن المجلس الأعلى يؤكد وقوف الدول الأعضاء حكومات وشعوبا مع دولة الكويت في محنتها ومساندتها المطلقة وتضامنها التام مع شعبها وحكومتها في جهادهما حتى التحرير الكامل».

ولم يكتف المجلس بهذا فقط بل حيا استمرار مقاومة الشعب الكويتي وتصميمه على قهر قوى الشر والعدوان، وعبر عن اعتزازه بتماسك الاسرة الكويتية الواحدة الذي تجسد خلال المؤتمر الشعبي الكويتي الذي عقد في مدينة جدة.

وكان أبرز ما جاء في هذا البيان الختامي فقرة تعبر بشكل كبير عن الفكرة الجامعة لمجلس التعاون الخليجي، وهو انه وحدة واحدة لايمكن ان تهتز ابدا تحت اي ظرف من الظروف. إذ أكد المجلس في قمة الدوحة على أن وقوف دوله «في وجه العدوان العراقي وتصميمها على مقاومته، وعزمها على ازالة كافة آثاره ونتائجه، من منطلق ان اي اعتداء على اي دولة عضو هو اعتداء على جميع الدول الاعضاء.. وان امن دول المجلس كل لا يتجزأ، وان عدوان نظام العراق على دولة الكويت هو عدوان على كافة دول المجلس».

ولم يمر سوى عام واحد حتى تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي، وبالاشتراك مع الاشقاء والاصدقاء من علاج «طعنة» الشقيق العراقي وتحرير الكويت من قبضته، واعادة الشرعية والحرية لها، وهذا الامر كان له فرحة وسعادة غامرة بين دول المجلس، وبالتحديد في القمة الاولى بعد التحرير، وهى القمة الثانية عشرة والتي عقدت في ديسمبر 1991 في الكويت.

وجاء في البيان الختامي لهذه القمة التي يمكن ان نطلق عليها «قمة النصر» ان المجلس الأعلى تدارس التطورات الاقليمية في منطقة الخليج في «ضوء تحرير الكويت واستعادتها لحريتها واستقلالها وسيادتها، ويحمد الله العلي القدير على توفيقه في صد العدوان والمعتدين ويبارك للكويت قيادة وشعبا بعودة الشرعية».

وعبّر المجلس الأعلى عن اعتزازه بـ «روح التضامن الاخوي والتآزر المبدئي في ما بين دوله، وسجل باكبار وقوف مواطني دول المجلس وقفة تؤكد عمق الانتماء والترابط ووحدة المصير بين افراد الاسرة الخليجية، وتظهر التلاحم الصادق القائم بين المواطنين وقياداتهم».

وأشاد المجلس الأعلى بمساندة الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت الى جانب الحق والعدل ومبادئ القانون الدولي، وقفة كان لها دورها الفاعل في التعبير عن الارادة الدولية، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية. وعبر عن اكباره وامتنانه لتلك الاسهامات التاريخية في الدفاع عن سيادة القانون، ونصرة العدالة ، وترسيخ قواعد ثابتة للأمن والاستقرار في المنطقة، خدمة للسلام العالمي بأسره. وأكد المجلس على موقف دوله تجاه النظام العراقي في رفض التعامل معه ما لم يلتزم بتنفيذ كافة القرارات.

ونلاحظ في البيان الختامي لهذه القمة ان دول المجلس ورغم عمق الجرح الذي شعرت به من قبل نظام صدام حسين، الا انها كانت على الدوام تفرق بين ما ارتكبه هذا النظام من خطايا سياسية وبين الشعب العراقي الذي كان ايضا ضحية لسياسات صدام غير المتزنة والمتهورة، والتي المنطقة امام تدخلات خارجية، ربما ستظل لسنوات طويلة قادمة.

وجاء في البيان الختامي لتلك القمة فقرة خاصة بالشعب العراقي تقول: «لاحظ المجلس الاعلى بأسف بالغ استمرار معاناة الشعب العراقي الذي لايزال يدفع ثمن سوء سياسة النظام العراقي واستمرار تعنته واستهانته بقواعد السلوك الدولي واحكام الشرعية الدولية، واستمرار تكريسه لسياسة اذلال الشعب العراقي، واصراره على الاستمرار في المعاناة والمأساة الانسانية التي يعيشها الشعب العراقي، والتي لن يخفف من وطئتها او يزيلها الا امتثال النظام العراقي لالتزاماته الدولية والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن، بما في ذلك كلا القرارين: 706 و712 وهما اللذان يسمحان بتأمين الاحتياجات الانسانية والغذائية والدوائية للشعب العراقي».

قضايا متنوعة

استحوذ احتلال الكويت وتحريرها والتداعيات التي ترتبت على هذا الحدث الجلل، على اهتمام دول المجلس خلال العشرية الاخيرة من القرن العشرين، لاسيما وان ذلك الحدث يعد الاول من نوعه في المنطقة العربية، اذ انه لم يسبق ان ضرب نظام عربي عرض الحائط بكل القيم والمواثيق العربية والدولية، ويحاول في يوم وليلة تغيير حقائق الجغرافيا والتاريخ على هذا النحو الفج.

لكن دول المجلس، لم تتوقف عند ما حدث، وتابعت مسيرتها، خصوصا بعد اكتمال تحرير الكويت من قبضة صدام، وواصلت قممها بلا كلل لتناقش وتهتم بكل التفاصيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشغل بال شعوبها، من أجل معالجتها المعالجة الامثل،وبما يحقق تطلعاتها ومكانتها في هذا العالم.

مسيرة السلام

وعلى الصعيد العربي، وبالأخص القضية المركزية للعرب وهي قضية الصراع العربي الاسرائيلي، تدارس المجلس الأعلى في قممه المتوالية خلال العشر سنوات الاخيرة من القرن العشرين، مسيرة السلام في الشرق الأوسط وما تعاني منه من تعطيل خطير ناتج عن عدم تنفيذ الحكومة الاسرائيلية لالتزاماتها المترتبة على الاتفاقيات الانتقالية الموقعة مع الجانب الفلسطيني، واتخاذها خطوات انفرادية تستبق مفاوضات الحل النهائي، ومن هذه الخطوات توسيع وبناء المستوطنات ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وفرض الحصار الاقتصادي على المواطنين الفلسطينيين واعاقة فرص التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يتنافى مع روح ومبادئ مسيرة السلام ونصوص الاتفاقيات الموقعة في اطارها.

واذ عبر المجلس الأعلى عن رفضه المطلق لسياسات وممارسات الحكومة الاسرائيلية هذه، فإنه طالبها بالوفاء بكافة التزاماتها الخاصة بالاتفاقيات المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية وفي مقدمتها استكمال مراحل اعادة الانتشار في الضفة الغربية وبدء مفاوضات الوضع الدائم مع الجانب الفلسطيني، بما يحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعة وحقه في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

كما طالب المجلس الأعلى استئناف الحكومة الاسرائيلية المفاوضات على المسارين السوري واللبناني من حيث انتهت اليه الجولات السابقة، وانسحاب اسرائيل الكامل من الجولان العربي السوري المحتل الى خط الحدود القائمة في الرابع من يونيو 1967 وفقا للقرارين: 242، 338، وانسحاب اسرائيل الكامل من جنوب لبنان وبقاعه الغربي واعادة كافة الأراضي اللبنانية المحتلة الى السيادة اللبنانية وفقا للقرار 425.

واعرب المجلس الأعلى عن تقديره لجهود الادارة الأميركية المبذولة في دعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وكذلك جهود روسيا الاتحادية، ودعوهما الى مواصلة وتكثيف دورهما في سبيل استئناف المفاوضات على كافة المسارات واعادة المسيرة السلمية الى وضعها الطبيعي الصحيح.

واشاد المجلس الأعلى بالاجماع الدولي لدعم ومؤازرة استمرارية عملية السلام في الشرق الأوسط وضرورة الوفاء بالالتزامات القائمة، واستئناف المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وصولا الى تحقيق السلام العادل والشامل. وفي هذا الصدد قدر المجلس الأعلى الجهود المبذولة من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ودعمه السياسي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

التطرف والإرهاب

خلال قمم العشرية الاخيرة من القرن العشرين، وبالتحديد منذ العام 1997، استجدت ظواهر العنف والارهاب والتطرف، على المستوى الدولي، وكانت مصدر قلق لكثير من الدول، لما فيها من استنزاف لقدراتها الاقتصادية والامنية، الامر الذي جعلها بندا ثابتا واصيلا على اجندة دول مجلس التعاون، لنظرا لأن تلك الظواهر المستجدة تترك تداعياتها على جميع الدول بلا استثناء.

وأكد المجلس الأعلى في قممه دائماً على أن التطرف والعنف والإرهاب، ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو منطقة بذاتها، ويعيد تأكيد نبذه واستنكاره لهذه الظواهر ورفضه المطلق لكافة أنواع العنف والإرهاب أيا كان مصدره.

وعبر المجلس عن أسفه لقيام بعض الدول بإيواء العناصر الإرهابية المتطرفة تحت شعار حماية حقوق الإنسان، ودعا المجلس الأعلى هذه الدول الى التمييز بين هذه الحقوق وما تقوم به هذه العناصر من أعمال وممارسات ارهابية هدامة تهدد أمن وسلامة الدول وتعرض مواطنيها والمقيمين فيها لأخطار بالغة. كما دعا هذه الدول الى العمل على منع استغلال هذه العناصر والجماعات المتطرفة والارهابية لأراضيها وقوانينها من أجل الحصول على التمويل والسلاح، وممارسة أية نشاطات أخرى تهدد أمن وسلامة الدول، ويدعو الى عقد اتفاقية دولية لمحاربة الارهاب.

تفعيل المسيرة

انطلاقاً من حرص المجلس الأعلى على تعزيز دور المواطن في تفعيل مسيرة المجلس، أقر المجلس الأعلى في العام 1997، أي في القمة الثامنة عشرة والتي عقدت في الكويت انشاء هيئة استشارية من مواطني دول مجلس التعاون ذوي الخبرة والكفاءة، تتولى ابداء الرأي في ما يحيله المجلس الأعلى اليها

غزو العراق للكويت أعطى الأولوية للتنسيق العسكري والأمني

دول التعاون حكومات وشعوبا أعلنت مساندتها المطلقة للكويت في محنتها

انشاء هيئة استشارية من مواطني الدول الأعضاء لتعزيز دور المواطن في تفعيل مسيرة المجلس

تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط الكهربائي

من أمور.

وفي المجال العسكري وافق المجلس على القرارات المرفوعة من وزراء الدفاع خاصة في ما يتعلق بالخطوات العملية لربط دول المجلس بشبكة اتصالات مؤمنة للأغراض العسكرية والتغطية الرادارية والإنذار المبكر والتمارين العسكرية. وفي الجانب الأمني صادق المجلس على قرارات وزراء الداخلية خاصة فيما يتعلق بتسهيل إجراءات تنقل المواطنين وانسياب السلع وحركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وكذلك إصدار الجوازات المقروءة آليا لمواطني دول المجلس خلال مدة لا تتجاوز عامين وذلك للاستغناء عن تعبئة بطاقات الدخول والخروج.

ربط كهربائي

وفي المجال الاقتصادي قرر المجلس الأعلى السماح للبنوك الوطنية في دول المجلس بفتح فروع لها في دول المجلس. كما قرر السماح لبنك الخليج الدولي بفتح فروع له في دول المجلس.

ووجه المجلس الأعلى بالشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط الكهربائي ووافق على تملك وإدارة المشروع عن طريق هيئة مستقلة تدار على أسس تجارية.

وفوض المجلس الأعلى المجلس الوزاري باعتماد القانون النموذجي الاسترشادي لتشجيع الاستثمار الأجنبي بدول المجلس.

وفي مجال الشؤون القانونية وافق المجلس الأعلى على القانون المدني الموحد لدول المجلس وسمي بوثيقة الكويت والقانون الجزائي الموحد وسمي بوثيقة الدوحة وكلاهما يستمدان أحكامهما من الشريعة الإسلامية وهما نظامان استرشاديان يساهمان في توحيد أنظمة القضاء في دول المجلس. وأكد المجلس الأعلى على ضرورة تبني سياسات سكانية تضمن التجانس والاستقرار والأمن لشعوبه ودوله. وأبدى في هذا الصدد ارتياحه لما تقوم به الدول الأعضاء من خطوات لتوطين الوظائف وتيسير انتقال العمالة الوطنية بين دول المجلس. وفي مجال المحافظة على البيئة أقر المجلس الأعلى ثلاثة أنظمة للمحافظة على الحياة الفطرية وإنمائها والتعامل مع المواد المشعة وإدارة النفايات والإجراءات الواجب الالتزام بها في نقل النفايات الخطرة بين دول المجلس.ووافق المجلس على توصيات وزراء الداخلية التي تتضمن الآليات والإجراءات المتعلقة بتسهيل انتقال وتبادل الأعضاء بين مراكز زراعة الأعضاء في دول المجلس.

اللقاءات التشاورية

كانت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت خلال الفترة من 7 إلى 9 ديسمبر 1998 في أبوظبي وبحضور إقليمي ودولي كبيرين، تمثل في مشاركة رئيس جمهورية جنوب افريقيا وقتها الرئيس نيلسون مانديلا والأمين العام للأمم المتحدة وكوفي عنان الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية ود.عصمت عبدالمجيد والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي د.عزالدين العراقي، خطوة مهمة على تعزيز التعاون بين دول المجلس ودعم مسيرتها الوحدوية، حيث قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري أخوي لأصحاب دوله في ما بين القمتين السابقة واللاحقة بهدف تعزيز ودفع مسيرة مجلس التعاون لتحقيق المزيد من الإنجازات التي تلبي تطلعات وطموحات مواطني دول المجلس.

وبحثت هذه القمة التي أطلق عليها قمة الإعداد للقرن المقبل مجمل تطورات الأوضاع السياسية والأمنية على المستويين الإقليمي والدولي وسبل دعم وتعزيز مسيرة مجلس التعاون في المجالات كافة. كما أعطت هذه القمة الضوء الأخضر للهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى التي كان تم الإعلان عن تشكيلها في القمة الثامنة عشرة بدولة الكويت ببدء عملها وعقد أولى جلساتها بأبوظبي وتكليفها بدراسة توظيف وتشغيل الأيدي العاملة المواطنة وتسهيل تنقلها بين دول المجلس. كما صدر عن القمة إعلان ابوظبي الذي أكد تصميم المجلس الأعلى العمل على تعزيز العلاقات العربية وفق القواعد والمبادئ والمواثيق العربية والإسلامية والدولية بما يعيد بناء التضامن العربي والعلاقات العربية على أرضية صلبة من التمسك بمبادئ وقواعد العمل العربي المشترك.

الاتحاد الجمركي

وتواصل انتظام عقد القمم الخليجية بعقد الدورة العشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض من 27 إلى 29 نوفمبر 1999 وخلصت هذه الدورة بالعديد من القرارات المهمة على الصعيد الاقتصادي من أهمها الاتفاق على قيام الاتحاد الجمركي وتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة وتعديل الشروط لاكتساب صفة المنشأ الوطني بالإضافة إلى بحث التعاون والتنسيق في مجال حماية البيئة.

خالد سيد أحمد

دعم الإمارات

لعل ابرز ما كان القاسم المشترك، في قمم العشرية الاخيرة من القرن العشرين، هو دعم موقف الامارات بشأن قضية احتلال الجزر الثلاث. إذ استعرض المجلس الأعلى سنويا تطورات قضية احتلال ايران للجزر الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وكرر أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن المنظمات والهيئات والتجمعات الإقليمية والدولية الأخرى، الداعية الى حل هذا النزاع حلاً سلمياً.

وإذ جدد المجلس الأعلى دوما تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، كرر المجلس مطالبته الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة منشآت في الجزر بهدف تغيير تركيبتها السكانية، والغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق تنفيذها من طرف واحد، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادىء وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية الى محكمة العدل الدولية.

وبالنسبة للعلاقات مع إيران، فإن قمم العشرية الاخيرة اكدت انه انطلاقاً من مواقف دول مجلس التعاون الثابتة لارساء علاقات طيبة مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وفي ضوء المؤشرات والتصريحات الإيجابية للمسؤولين الإيرانيين حول توجهات حكومة إيران للعمل على فتح صفحة جديدة للعلاقات مع دول مجلس التعاون، فإن المجلس الأعلى بحث مستجدات العلاقات مع ايران معرباً عن أمله بأن تشهد المرحلة القادمة تطوراً ايجابياً وعملياً في العلاقات بين الجانبين من أجل بناء الثقة المتبادلة وتأسيس العلاقات على قواعد ثابتة بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

عبور الألفية الجديدة بدفق تكاملي.. وبأجندة أعمال طموحة

العقد الثالث ركّز على الإنجاز في الملفات الاقتـ

وفد الإمارات إلى القمة الرابعة والعشرين برئاسة الراحل الشيخ مكتوم ومشاركة الشيخ محمد بن راشد والشيخ عبد الله بن زايد

دخل مجلس التعاون الخليجي الألفية الجديدة والعقد الثالث من عمره بروح متماسكة أكثر من ذي قبل ومتغيرات إقليمية ودولية فرضت نفسها على أجندة الأعمال بتنوعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كانت المنطقة حبلى دوماً بالمفاجآت، فإن قادة المجلس تمكنوا من تحصين دولهم بخطط واستراتيجيات أكملت اللبنة الأولى التي أرساها مؤسسو تلك المنظومة الذين أثبتوا للجميع أنه نشأ بعد دراسة متأنية وبحث وتشاور بين دول مجلس التعاون وهو في الأساس تحقيق لطموح قادة دوله من جهة واستجابة لمطالب شعبية في هذه الدول من جهة ثانية.

والحال، أن للمجلس سجلاً حافلاً بالانجازات المتحققة على أرض الواقع في مختلف المجالات سياسةً واقتصاداً وأمناً وإعلاماً وتعليماً. فقد عمد المجلس إلى تقوية مبدأ المواطنة الاقتصادية الخليجية بوصفها الركيزة الأساسية في كافة المشاريع المستقبلية وذلك لما تحمله تلك المنطقة من ثروات تعود بالنفع على المواطن الخليجي أولاً وأخيراً عبر توسيع مجالات تلك المواطنة وتعميق مفهومها في المعاملة بدون تمييز في مختلف المجالات. وفي حين حقق المجلس اختراقاً سياسياً جديداً بإحداث الهيئة الاستشارية المشتركة في ما يشبه مجلس شورى له، فإن هذا هو الأمر الذي لم تفطن له تكتلات إقليمية ودولية أخرى ومنها جامعة الدول العربية التي بقي برلمانها ضعيفاً نسبياً ومكبلاً بالتناقضات التي تفرق أكثر مما تجمع.

وخطت دول مجلس التعاون في الأعوام الماضية خطوات عدة رسّخت القواعد الأساسية لنجاح أي كيان مثل: توحيد العديد من الأنظمة والقوانين في مجال الأمن والتعليم والصحة والتأمينات والتقاعد والتجارة والزراعة والصناعة والاستثمار وتداول الأسهم وفي المجال العدلي والقانوني وتملك العقار.

بذور الإرهاب

وبرز في العقد الأخير ملف التطرف والعمليات الإرهابية وخاصة في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين، حيث نجحت دول الخليج عبر مجلسها الرصين بتطويق تلك الظاهرة أمنياً وثقافياً وفكرياً واجتماعياً بجهدٍ جماعي قل نظيره وتجربة تستحق الدراسة والاستنساخ.

هموم عربية

كما كانت مشاكل السودان والعراق والقضية الفلسطينية والوضع في لبنان الهم الذي سعى قادة المجلس في الأعوام العشرة الماضية إلى تداركه وإيجاد سبل شتى لحله. فمع تغيير النظام في العراق بعد زوال حكم الرئيس المخلوع صدام حسين أدركت دول الخليج انعكاسات ذلك عليها فساهمت في استتباب الأمن في العراق الجديد وكان لها دور ذو مغزى في إعمار العراق وبناء مؤسساته ليعود عضواً فاعلاً ضمن المنظومة الخليجية والعربية.

قرارات تحفيزية

وحملت أولى القمم في الألفية الجديدة قرارات مهمة مثل السماح لمواطني دول المجلس بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن باستثناء عدد محدد منها فضلاً عن إقرار معاملة مواطني الدولة مقر العمل. ولم يستثن القطاع التعليمي من خطط التطوير الخليجي البيني فتمت الموافقة على الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم. أما قمة 2001، فبرز فيها تشكيل مجلس الدفاع المشترك بما يعنيه ذلك من إدراك للتحديات الإقليمية والدولية التي تفرضها المستجدات السياسية في العالم لتؤكد بذلك دول المجلس على وجوب حماية المنطقة الإستراتيجية بأيدي أبنائها. ولم يغب الهم الأمني خاصة بعيد هجمات سبتمبر الإرهابية قبل ثلاثة شهور من القمة إذ تم إقرار الإستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب وقانون غسل الأموال. ولكن بقي الشق الاقتصادي الأبرز في هذه القمة بالموافقة على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي وتقديم بدء العمل بالاتحاد الجمركي، دون نسيان التقارب الكبير الذي حصل مع اليمن بانضمامه إلى العديد من المؤسسات التابعة للمجلس.

وفي قمة 2002، طفت على السطح الملفات السياسية الإقليمية. ففضلاً عن التأكيد مجدداً على حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث المحتلة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى كما في القمم السابقة واللاحقة، لاحت بوادر أزمة العراق وأزمة المفتشين الدوليين. فتم الترحيب بقبول العراق، غير المشروط ، لقرار مجلس الأمن رقم 1441 القاضي بعودة هؤلاء المفتشين وذلك قبيل شهور معدودة من بدء حرب العراق في مارس 2003 والتي انتهت بالإطاحة بالنظام الحاكم هناك.

وكانت خطط إزالة العقبات أمام حرية التنقل بين مواطني دول مجلس التعاون واضحة في جدول أعمال قمة 2003 من حيث الموافقة على ما توصل إليه وزراء الداخلية في دول المجلس بشأن تعميم تنقل المواطنين بين الدول الأعضاء بالبطاقة الشخصية، عدا عن تكليف لجنة وزراء النقل والمواصلات بإعداد دراسة جدوى اقتصادية لإنشاء خطوط سكك حديدية تربط دول المجلس.

وبقي الملف الاقتصادي هو المهيمن باستحواذ قضيتي

ـصادية

قمة الدوحة أذنت بولادة السوق المشتركة

القمم العشر الأخيرة طغى عليها الشأن الاقتصادي والتطورات السياسية في دول الجوار

تغير النظام في العراق والملف النووي الإيراني وتوتر الوضع في السودان ولبنان أكبر الأحداث

السوق الخليجية المشتركة والعملة الموحدة والاتحادالجمركي والبطاقة الذكية

السوق الخليجية المشتركة والعملة الموحدة على نصيب الأسد من المناقشات، مع التشديد على تحقيق السوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه نهاية 2007 وإصدار العملة الموحدة في موعد أقصاه بداية 2010.

مسائل معيشية

أما «قمة زايد» في 2004، فعالجت المسائل المعيشية والاجتماعية التي تهم المواطن الخليجي وأفراد أسرته وهي التي اعتمدت وثيقة الكويت للنظام الموحد لرعاية أموال القاصرين ووافقت على تمديد العمل بوثيقة مسقط للنظام الموحد للأحوال الشخصية وأقرت ما توصلت إليه اللجان المختصة بشأن مد المظلة التأمينية لمؤسسات التقاعد والتأمينات الاجتماعية لتغطية مواطني دول المجلس العاملين خارج دولهم في دول المجلس الأخرى.

سلام.. إرهاب.. نووي

وكان التمسك بمبادرة السلام العربية التي أطلقت في 2002 السمة البارزة لقمة أبوظبي في 2005 التي مددت أيضاً الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي إلى نهاية 2007 واعتمدت مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن ظاهرة الإرهاب.

وكانت القضايا السياسية، إلى جانب تلك الاقتصادية مثل التوجيه باستخدام البطاقة الذكية لأغراض التنقل، العنوان الرئيس لقمة 2006 من جهة حض إيران على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والترحيب بما جاء في وثيقة مكة المكرمة في الشأن العراقي في أكتوبر 2006، فضلاً عن حض الحكومة والفصائل السودانية إلى اللجوء إلى لغة الحوار، بعدما ازدادت سخونة الملفات السياسية في المنطقة التي ما فتئت تشهد تغيرات متسارعة واكبها مجلس التعاون الخليجي وساهم في إخماد فتيل أزماتها.

ولادة السوق المشتركة

وفي قمة 2007، خطا المجلس خطوة كبيرة نحو التكامل الاقتصادي الفعال بالإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في يناير 2008 والسماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاطي الخدمات العقارية والخدمات الاجتماعية في جميع الدول الأعضاء.

وشهدت قمة 2008 اعتماد اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي وإقرار النظام الأساسي لمركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات، في حين كانت الخطوة التاريخية التي قامت بها دمشق وبيروت بإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين موضع ترحيب من قبل قادة المجلس.

وتداعت دول المجلس للاجتماع بشكلٍ طارئ وذلك بفعل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في يناير من العام الماضي. وبحثت الدول الست المشكلة للمجلس المأساة التي يعاني منها الفلسطينيون في القطاع فهبت لنجدة سكان غزة بالمساعدات الإنسانية والدعم السياسي في المحافل الدولية.

أما القمة الأخيرة التي عقدت قبل عام، فكانت كما سابقاتها حبلى بالموضوعات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية. فمن إقرار المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال التعليم الفني إلى إقرار الاستراتيجية الدفاعية وتطوير قدرات قوات درع الجزيرة المشتركة مروراً بعدم القبول بالإجراءات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية في إطار النزاع بدارفور بإصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني عمر حسن البشير. وأكدت دول مجلس التعاون الخليجي من جديد على حسن التنسيق الكامل بينها على طريق التكامل بهدف تطوير منطقة الخليج ورفعة المواطن الخليجي وهو الهدف الذي أنشأ المجلس لأجله في نهاية المطاف.

ونجح مجلس التعاون خلال عمره القصير، مقارنة بتجمعات مشابهة، في إيجاد مجموعة إقليمية متماسكة ومتكاملة إلى حد كبير اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

رؤوف بكر

يتضمن 21 مادة تحدد الاختصاصات وسبل تجاوز التباينات

النظام الأساسي لـ «التعاون الخليجي» يؤكد على المصير المشترك ووحدة الهدف

النظام الأساسي :

دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت،

إدراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الاسلامية..

وايمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها

ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين..

واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها انما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية..

واستكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها..

وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى..

وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وافقت في ما بينها على ما يلي:

المادة الأولى: إنشاء المجلس

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون.

المادة الثانية: المقر

يكون مقر مجلس التعاون في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

المادة الثالثة: اجتماعات مجلس التعاون

يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء.

المادة الرابعة: الأهداف

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية في ما يلي:

تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

الشؤون الاقتصادية والمالية

الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات

الشؤون التعليمية والثقافية

الشؤون الاجتماعية والصحية

الشؤون الإعلامية والسياحية

الشؤون التشريعية والإدارية

دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية.

إنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

المادة الخامسة: عضوية مجلس التعاون

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ 1981/2/4.

المادة السادسة: أجهزة مجلس التعاون

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية:

المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات

المجلس الوزاري

الأمانة العامة

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية.

المادة السابعة: المجلس الأعلى

المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول.

يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء.

يعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثامنة: اختصاصات المجلس الأعلى

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة في ما يلي:

النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.

وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها.

النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها.

النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام بإعدادها.

اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

اقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.

تعيين الأمين العام.

تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون.

إقرار نظامه الداخلي.

التصديق على ميزانية الأمانة العامة.

المادة التاسعة: التصويت في المجلس الأعلى

يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد.

تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية.

المادة العاشرة: هيئة تسوية المنازعات

يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى: «هيئة تسوية المنازعات» وتتبع المجلس الأعلى.

يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف. فإذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى. فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات.

ترفع الهيئة تقريرها متضمنا توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً.

المادة الحادية عشرة: المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى.

يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة شهور ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة: اختصاصات المجلس الوزاري

اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات.

العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ.

تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء في ما بينها.

إحالة أي من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة للدراسة وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه.

النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى.

إقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة.

بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة.

التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.

النظر في ما يحال إليه من المجلس الأعلى.

المادة الثالثة عشرة: التصويت في المجلس الوزاري

يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد.

تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية والتوصيات بالأغلبية.

المادة الرابعة عشرة: الأمانة العامة

تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون ومن تستدعيه الحاجة من موظفين.

يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين.

يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين مواطني الدول الأعضاء ولا يجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري.

يكون الأمين العام مسؤولاً مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له.

المادة الخامسة عشرة: اختصاصات الأمانة العامة

تتولى الأمانة العامة المهام التالية:

إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون.

إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون.

متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء.

إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته.

إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون.

التحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات.

الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

المادة السادسة عشرة:

يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم والا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها.

المادة السابعة عشرة: الامتياز والحصانات

يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه.

يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة، الى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار إليهما في الفقرة 2 من هذه المادة.

يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة.

المادة الثامنة عشرة

يكون للأمانة العامة ميزانية تسهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية.

المادة التاسعة عشرة: نفاذ النظام الأساسي

يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار إليها في ديباجة هذا النظام.

تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة إيداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء، إلى حين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعا لديها.

المادة العشرون: تعديل النظام الأساسي

لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام.

يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل.

يصبح التعديل نافذ المفعول اذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع.

المادة الحادية والعشرون: أحكام ختامية

لا يجوز إبداء تحفظ على أحكام هذا النظام.

أبوظبي.. حاضنة التكامل الخليجي

إعداد: نضال حمدان جرافيك: البيان

تستضيف أبوظبي اليوم وغداً الدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وشهدت أبوظبي، التي احتضنت سابقاً خمساً من القمم الخليجية، ولادة العديد من القرارات المصيرية الهادفة إلى تحقيق التكامل الخليجي

القمة الأولى
25 مايو 1981

وقّع أصحاب الجلالة والسمو على النظام الأساسي للمجلس والهدف، تطوير التعاون بين الدول الأعضاء، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط وتعميق وتوثيق الروابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات وإنشاء المشاريع المشتركة ووضع أنظمة متماثلة في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والتشريعية

القمة السابعة
2 نوفمبر 1986

إقرار التوصيات المرفوعة حول التعاون العسكري.
السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني من حيث الأهلية .
السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارتي التجزئة والجملة في أية دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة .
أولوية المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني.
موافقة على ميثاق الشرف الإعلامي .

الدورة الثالثة عشرة
21 ديسمبر 1992

إقرار توصيات وزراء الدفاع التي تصب في الدفاع الجماعي وفي مقدمتها تطوير قوة درع الجزيرة
إقرار التوصيات الخاصة بالاتفاقية الأمنية الشاملة
إقامة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون
الموافقة على نظام براءات الاختراع لدول مجلس التعاون

الدورة التاسعة عشرة
7 ديسمبر 1998

اعتماد قرار تنفيذ شبكة الاتصالات المؤمنة، والتغطية الرادارية والإنذار المبكر
اعتماد مرئيات التصدي الجماعي لظواهر العنف والإرهاب
إقرار وثيقة الإطار العام للاستراتيجية السكانية
إقرار وثيقة استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى: 2000 - 2025
إقرار الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية
اعتماد التوصيات المؤكدة على سرعة إنتاج الجازولين (البنزين) الخالي من الرصاص وتسويقه بدول المجلس في مدة أقصاها العام 2002 وعلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتخفيض نسبة الكبريت في الديزل المنتج من المصافي الوطنية
توجيه وزراء التربية والتعليم والمعارف بإعداد دراسة شاملة تهدف إلى تطوير المناهج لتقوية التواصل بينها

الدورة السادسة والعشرون (قمة الملك فهد)
18 ديسمبر 2005

تمديد الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي إلى نهاية 2007
التوجيه بسرعة استكمال متطلبات السوق المشتركة قبل نهاية 2007
إعفاء عدد من السلع من الرسوم الجمركية
اعتماد وثيقة السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس، القاضية بالتعامل مع العالم الخارجي كوحدة اقتصادية واحدة
التوجيه بدعم تمويل المشاريع التنموية في اليمن
اعتماد النظام الاسترشادي للتحكم في المواد المستنفذة لطبقة الأوزون
التأكيد على تسريع إنجاز مد مظلة الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم

الدورة الحادية والثلاثون
6 ديسمبر 2010

سينظر القادة في
توسيع نطاق السوق الخليجية المشتركة عبر السماح للشركات الخليجية بافتتاح فروع لها في جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة مع الشركات الوطنية.
تشكيل هيئة قضائية وفقاً للمادة 27 من الاتفاقية الاقتصادية للنظر في القضايا الخاصة بالسوق المشتركة
الاستراتيجية العمرانية الموحدة
مركز دول مجلس التعاون لمواجهة الكوارث
استراتيجية العمل الإعلامي المشترك
مجالات التعاون مع اليمن

قضية الجزر

أشير إليها صراحة في بيانات القمم الخليجية بدءاً من الدورة الـ 13 (قمة أبوظبي 1992).
وحازت الإمارات خلال تلك القمة على التأييد المطلق لموقفها، ودعما للإجراءات الكفيلة باستعادة الجزر.

111

تبلغ مساحة الجزر الثلاث: أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى نحو 111 كيلومترا مربعا، وأكبرها أبوموسى بمساحة 70 كيلومترا، وأصغرها طنب الصغرى التي تقدر مساحتها بـ 0,7 كيلومتر.

في حديث دافع فيه عن منجزات مجلس التعاون الخليجي

العطية لـ «البيان»: عضوية الإمارات تعطي قيـــ

خليفة مترئساً القمة السابعة والعشرين للمجلس

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن بن حمد العطية على دور دولة الإمارات في دفع مسيرة الاتحاد النقدي وإعطائه القيمة الاقتصادية التي ستغيب بغيابها عنه، نظراً لما تمتلكه من «حضور اقتصادي دولي»، وكونها ثاني الاقتصادات الخليجية العربية حجماً.

وأشار العطية، في حوار مطوّل مع «البيان»، إلى أن دولة الإمارات «تظل عنصراً فاعلاً في اللجان الفنية ذات العلاقة بمشروع الاتحاد النقدي»، مشيراً إلى أن الدولة حتى عندما أبدت رغبتها في عدم المشاركة في المشروع النقدي فإنها «باركت» جميع الخطوات الداعمة لتحقيقه.. كما أنها لم ترهن مشاركتها فيه بأي اشتراطات. وتمنى أن يرى كلاً من الإمارات وسلطنة عُمان أعضاء في منظومة الاتحاد النقدي قريباً.

وبعدما قال العطية إن التباينات الحاصلة بين بعض الدول الأعضاء في المجلس حيال بعض القضايا «آنية»، أكد أنها لا «تمس الرؤى التكاملية» التي شدد على أنها «تسير بإيقاعات منتظمة وتسمح بهامش الاختلاف في التحليل».

وعن أبرز التحديات التي تواجه دول المنظومة الخليجية على المدى القريب، قال: «المحافظة على الأمن والاستقرار، والمضي قدما في عملية التنمية... والتركيز على وحدة الموقف والقرار أياً كانت طبيعته».

وفي ما يلي نص الحوار الذي أجرته «البيان» مع العطية:

لماذا لم يتمكّن مجلس التعاون من إقناع المواطن الخليجي بعد كل هذه الانجازات؟

لأن لمواطني مجلس التعاون سقف تطلعات لا حدود له، وبالتالي وبعد أن تجسدت على أرض الواقع إنجازات عديدة في مختلف مجالات التنمية فمن حقهم أن يتوقوا للمزيد .

أما مسألة قناعة هذا المواطن أو ذاك فهي مسألة نسبية، لا يمكن البت فيها ببساطة، ومن دون إجراءات ودراسات تستقصي اتجاهات الرأي العام .. وليست قضية كلام .. وهي تبقى مجرد قول عام.

نسبة الانجاز

بعد 30 عاماً على تأسيس مجلس التعاون الخليجي، كم تعطي من 100 لإنجازاته؟

لست ميالاً لإعطاء نسب افتراضية لا تقوم على أسس علمية أو واقعية، ولكنني أود التأكيد على أنني فخور بالإنجازات والمشاريع التكاملية التي تحقّقت خلال السنوات الأخيرة.. كما أنني فخور قبل ذلك بالإرادة الجماعية لقادة دول مجلس التعاون التي أثرت في تحقيق الكثير من المكاسب. ولعل أهمها تنقل مواطني دول مجلس التعاون بالبطاقة الشخصية بين الدول الأعضاء، وقيام السوق الخليجية المشتركة بمزاياها العشر، مثل: حرية التنقل والعمل والإقامة، مزاولة الأنشطة، التملك العقاري، تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، الخدمات التعليمية والصحية، التأمينات والضمانات الاجتماعية، المعاملة الضريبية، تنقل رؤوس الأموال والاستثمارات، وغيرها.. إضافة إلى قيام الاتحاد الجمركي.

وستشهد قمة أبوظبي ميزة وهي السماح بفتح فروع للشركات.. والربط الكهربائي، ومشروع سكة حديد، فضلا عن الانجازات والمكاسب في جوانب مهمة مثل التعاون الأمني والعسكري.. والتطوير الشامل للتعليم والبيئة، والتنمية الاجتماعية.

هناك الكثير من التباينات (ولا نريد أن نقول خلافات) بين دول المجلس حول قضايا حدودية، وعسكرية، واقتصادية.. هل ذلك عائد لقصور في تطبيق الفكر التكاملي، والتمسك ربما بالسيادة؟

لنفترض جدلاً أن هناك تباينات في وجهات النظر حول قضايا معينة، فإن ذلك لن يمس الرؤى التكاملية التي تسير بإيقاعات منتظمة وتسمح بهامش الاختلاف في التحليل.. وبخاصة وأن مثل هذه التباينات آنية.

هل من تعارض بين السيادة الوطنية للدول الأعضاء وتعزيز عمل مجلس التعاون؟

إذا كان هناك تعارض فكيف استطاعت دول المجلس أن تبني صرحا عملاقا خلال ثلاثة عقود رغم التحديات التي واجهت المسيرة، وفي الوقت نفسه شهدت التنمية داخل كل دولة عضو نمواً متصاعداً في معدلات التنمية، وقد انعكس ذلك إيجاباً على العمل الخليجي المشترك.

ما سر بطء إصدار الأدوات التشريعية والقانونية، أو لنقل: التباين في سرعة التجاوب بين الدول الأعضاء، الواجب توافرها لتطبيق ما تتفق عليه القمم؟

نقترب من نهاية العقد الثالث من مسيرة التعاون، وبقدر ما نفخر بما تحقق، فإننا ندرك أننا لم نبلغ بعد تلك الطموحات التي وضعها قادة المجلس نصب أعينهم. وعلى العموم، لا أرغب في الحديث عن دوري الشخصي، فالتاريخ والمراقبون هم خير شهود على ما تم خلال السنوات الماضية. فبفضل من الله ثم بتوجيهات ودعم القادة والمجلس الوزاري واللجان الوزارية وجهود أسرة الأمانة العامة فقد حققت المسيرة الخيرة العديد من الإنجازات في كافة المجالات، ودون تغليب ملف على ملف، أما أهم الملفات التي آمل أن تتحقق في الفترة المقبلة فهي استكمال تنفيذ ما تبقى من قرارات أصدرها القادة في القمم السابقة، بما في ذلك عودة الإمارات العربية المتحدة إلى الاتحاد النقدي، ومواصلة العمل، وبذل أقصى الجهد للوصول إلى التكامل والاندماج على كافة مسارات العمل المشترك.

هل هناك فعلاً خلل في المتابعة والمساءلة؟

لقد شكلت لجنة وزارية لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى منذ ثلاث سنوات، وهي تجتمع مرتين في العام، وترفع نتائجها إلى المجلس الأعلى، سواء إلى القمم التشاورية أو الاعتيادية.. وقد لاحظنا تطورا ملموسا في عدد كبير من قرارات القمم المتعاقبة، ونتوقع أن يتم استكمال تنفيذ ما تبقى من قرارات، وهي قليلة، خاصة وأن القادة يولون اهتماما كبيرا لتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى، وبالتالي فإن استكمال التنفيذ وإزالة المعوقات بلا شك ستسرع من عملية الأداء، تحقيقا لأهداف التكامل وعلى جميع مجالات العمل المشترك.

هل ترون حاجة لإعادة صوغ بعض بنود النظام الأساسي للمجلس لتجاوز مسألة البطء لناحية تشريع آلية رقابة ومتابعة؟

إجابتي السابقة أوضحت أن عملية المتابعة تتم بشكل عملي مدروس.

الوحدة النقدية وغياب الإمارات

هل ترى أملاً في ولادة العملة الخليجية الموحدة، وفي تحقيق

قمة أبوظبي ستفتح الباب أمام فروع للشركات.. والربط الكهربائي ومشروع القطار

سقف تطلعات مواطني مجلس التعاون لا حدود له ويتوقون إلى المزيد

فخور بالإرادة الجماعية لقادة المجلس التي كانت وراء الكثير من المكاسب

لا أرغب في الحديث عن دوري الشخصي.. وآمل العودة إلى الاتحاد النقدي

ـــــمة للوحدة النقدية

العطية: لا تغليب لملف على ملف

تصوير: محمد حكيم

الاتحاد النقدي؟

عند الحديث عن العملة الخليجية الموحدة، وتحديدا الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون، فإننا لسنا بصدد الحديث عن آمال، وإنما خطوات فعلية تحققت على أرض الواقع. إذ حملت السنوات الماضية العديد من القرارات المهمة التي خرجت إلى حيز التنفيذ وتم تنفيذها بالفعل. فعلى سبيل المثال، اتخذت الدول الأعضاء في اتفاقية الاتحاد النقدي إقرارا بالتوقيع على الاتفاقية، والقارئ لتفاصيل هذه الاتفاقية يعلم يقينا قيمة هذا التوقيع وأبعاده التنفيذية. وقد بدأ على إثر ذلك فعليا تنفيذ مضمون هذه الاتفاقية وتحققت خطوات جادة ملموسة على صعيد التهيئة التشريعية والفنية لقيام الاتحاد النقدي. ولعل من المناسب التأكيد على أن الهدف ليس مجرد إصدار عملة موحدة، بل الخروج بعملة قوية محكومة بمنظومة تشريعية لمؤسسات رصينة وقوية وقادرة.

هل سيعيق غياب دولة الإمارات تحقيق هذا الاتحاد؟

بلا أدنى شك، وقد أكدت على ذلك مراراً. إن وجود الإمارات العربية المتحدة مع شقيقاتها الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي سيزيد من متانة الاتحاد. كما أن عضويتها في هذا الاتحاد ستمنحه معنى وقيمة اقتصادية مهمة. ولدولة الإمارات حضور اقتصادي ودولي بارز، كما أنها تمثل ثاني الاقتصادات الخليجية العربية حجماً، بل وسجّلت ضمن أفضل 20 اقتصاداً في العالم طبقاً لمؤشر التطور المالي في العام 2009. وعلى العموم، فإن دولة الإمارات المتحدة تظل عنصراً فاعلاً في اللجان الفنية ذات العلاقة بمشروع الاتحاد النقدي.. وفي هذا تعبير عن الدعم الكريم والدائم من قبل الإمارات لمشاريع مجلس التعاون جميعها. وأتمنى، شخصياً، أن أرى الإمارات العربية المتحدة وعُمان أعضاء في منظومة الاتحاد النقدي قريباً.

هل من أمل في النظر في مطالب الإمارات للعودة إلى الاستعدادات الجارية لتطبيق هذا الاتحاد؟

دعني أؤكد في البداية على الرعاية الكريمة التي تلقاها مسيرة العمل الخليجي المشترك، بل وجميع المشاريع التكاملية من لدن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان (حفظه الله).. بما فيها مشروع الاتحاد النقدي. والإمارات عندما أبدت رغبتها في عدم المشاركة في المشروع النقدي فإنها لم تقيّد دعمها للمشروع بأي مطالب، بل باركت جميع الخطوات الداعمة لتحقيقه.. كما أنها لم ترهن مشاركتها فيه بأي اشتراطات.

وأنا لعلى يقين بأن الإمارات العربية المتحدة لن تتأخر عن دعم هذا المشروع والمساهمة فيه بمشيئة الله، باعتبارها ركيزة أساسية ومهمة في منظومة مجلس التعاون. وفي المقابل، فإن الدول الأعضاء لن تتردد في توفير كافة السبل لانضمامها (الإمارات) وسلطنة عمان للدخول الكامل في هذا المشروع، من منطلق روح الأخوة، ودعم مسيرة التكامل. وهذا عهدنا في القيادتين الإماراتية والعمانية.

غياب الهيئات!

تعتبر دولة الإمارات في مقدمة الدول الخليجية تطبيقاً لمقررات القمم الخليجية، ومع ذلك لا يوجد على أرضها ولا مقر لأية هيئة خليجية.. هل في ذلك عدل؟

من حق الإمارات العربية أن تحتضن هيئات أو مؤسسات خليجية، وبخاصة أن دورها الريادي يؤهلها لذلك، ناهيك عن أنها شهدت ميلاد مجلس التعاون الذي انطلق من أبوظبي، إضافة إلى التزامها الكامل في تنفيذ قرارات مجلس التعاون.. وإنها من الذين واكبوا ذلك قرابة تسع سنوات. ورأيي في ذلك معروف، وبوضوح تام. وأنا أتطلع لأن تتوصل الدول الأعضاء إلى صيغة أو قرار يتيح للإمارات أولوية استضافة هيئات أو مؤسسات تتناسب وحجم دور الإمارات الريادي في مسيرة العمل المشترك.

درع الجزيرة.. والأوضاع

زرتم في مايو الماضي قيادة قوات درع الجزيرة وشدّدتم على السعي إلى ترسيخ التكامل الدفاعي.. فهل لذلك علاقة بأوضاع المنطقة الملتهبة.. واحتمالات تفجر حرب فيها؟

مجلس التعاون يهتم بكل ما من شأنه دعم الأمن والاستقرار في المنطقة.. والمحافظة على المكتسبات التي تحققت.

ولعله من يمن الطالع أن يحظى الجانب الدفاعي باهتمام كبير، وهذا يحسب لقادة دول مجلس التعاون.. وبالتالي عندما زرت قيادة قوات درع الجزيرة والتقيت القيادة أكدت على التكامل.. من منطلق المقررات التي أقرتها القمم المتعاقبة.

الدرع النووي

هل صحيح أن القمة المقبلة ستقر خطة شاملة لمواجهة الإشعاع؟.. وهل لهذا علاقة بالملف النووي الإيراني؟

إن هناك دعماً واهتماماً كبيراً بالجانب الدفاعي.

الملف النووي الإيراني من القضايا الشائكة في المنطقة.. ما هي رؤيتك لحلّه؟ وكيف يمكن نزع فتيل الأزمة الحاصلة بسببه؟

رؤيتنا واضحة في هذا الخصوص، وتركز على ضرورة حل أزمة النووي الإيراني بانتهاج الحوار الدبلوماسي لطي أزمة هذا الملف. وبالحوار أيضا يمكن نزع فتيل الأزمة.

ما هي أبرز التحديات أمام الخليجيين في المرحلة الراهنة؟

المحافظة على الأمن والاستقرار، والمضي قدما في عملية التنمية، وخاصة أن منطقة الشرق الأوسط شهدت اضطرابات ومشكلات عدة.. وهذا أيضاً أضاف أعباء جديدة على دول مجلس التعاون لترسيخ الأمن الإقليمي، والاستمرار في التركيز على وحدة الموقف والقرار أياً كانت طبيعته.

وما هي أبرز التحديات خلال العقد المقبل؟

إجابتي السابقة تحمل في طياتها ما يمكن اعتباره مدخلا مناسبا لدراسة يمكن إجراؤها لتحديد هذه التحديات بشكل علمي مدروس.

حوار- نضال حمدان

تفاعل مع الهموم العربية

سألت «البيان» عبدالرحمن العطية عن مزاحمة القضايا العربية القضايا الخليجية في البيانات الختامية للقمة الخليجية، حتى بات الهم العربي يشغل معظم حيز المداولات القيادية الخليجية، فكان ردّه أن «المجلس جزء أصيل من المنطقة، ومن الطبيعي أن يتفاعل مع همومها». واعتبر العطية «عادياً» المساحة الكبيرة التي تشغلها القضايا العربية في نص البيانات الختامية للمجلس الأعلى لدول التعاون الخليجي.

الموقف من اليمن

وجّهت «البيان» إلى الأمين العام لمجلس التعاون سؤالاً يقول: «ما هو الموقف من عضوية اليمن؟ ولماذا يعامل الملف بدبلوماسية إذا كانت العضوية صعبة المنال؟»، فأجاب العطية بالقول: إن «اليمن قد أصبح عضواً في كل المنظمات والهيئات المتخصصة المنبثقة عن مجلس التعاون والتي شكل انضمام اليمن إليها إضافة نوعية ومردودات إيجابية». وبعدما نفى أن تكون هناك مماطلة دبلوماسية، قال: «أبداً، لا بد أنكم اطلعتم على النظام الأساسي، ولن أخوض في تفاصيله الخاصة بمعايير العضوية... وأود أن أشير في هذا السياق إلى أن علاقات اليمن مع دول المجلس قد شهدت قفزات نوعية». وأعرب عن امله في أن تشهد هذه العلاقات قفزات والمزيد من التطور حتى يتحقق التكامل بين المجلس واليمن. وتابع القول إن اليمن وشعبه الشقيق «كان ولا يزال يحظى بالأولوية لدى قادة المجلس، لأهميته ومكانته وحيوية دوره في المنطقة».

دافع عن المجلس وخططه.. وألقى مسؤولية التأخير على الإرادات والإدارات

فاهم القاسمي لـ «البيان»: التكامل بطيء.. ولابد

فاهم القاسمي: على دول المنظومة الخليجية أن تتسابق في إزالة أي عوائق تعترض الخطط التكاملية

تصوير: محمد حنيف

أكد الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون الخليجي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي على أن لا مناص أمام دول الخليج العربية من تعزيز مجلسها وتفعيل دوره، عبر تحسين آليات التنفيذ والمتابعة لمقررات قممه.

ورغم أن الشيخ فاهم، الذي تقلّد حقيبة الاقتصاد الإماراتية في العقد الأخير من القرن الماضي ومنصب وزير الدولة لشؤون المجلس الأعلى ومجلس التعاون الخليجي بين عامي 2003 و2005، أعطى 65 في المئة لما أنجزه مجلس التعاون بالنسبة إلى طموح المواطنين الخليجيين.. فإنه دافع عن تجربة التعاون الخليجي وعن المجلس معتبراً أنه قدر محتوم للخليجيين ومذكّراً بالدعم اللامحدود الذي قدمه الراحل الكبير الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لتدعيم المجلس الذي أراده تجربة اتحادية كبرى. وقال الشيخ فاهم إن البطء الحاصل في تطبيق مقررات القمم سببه التباين في إرادات وإدارات الدول. ورأى الشيخ فاهم أن تزايد التحديات التي تهدد دول المنطقة، بشكل مباشر أو غير مباشر، يستوجب من دوله إعطاءه دفعة كبيرة إلى الأمام نحو مزيد من التلاحم والتعاضد.

وفي مايلي نص الحوار بين «البيان» والشيخ فاهم القاسمي:

هناك 30 قمة سابقة على قمة اليوم، فما هو المطلوب برأيك كمواطن إماراتي وخليجي؟

لا شك أن كل قمة تضيف جديداً إلى مسيرة مجلس التعاون، سواء في الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وهذه القمة تكملة لحلقة متواصلة من القمم. والمطلوب هو تسريع عملية التكامل وإقامة السوق الخليجية المشتركة، لأنه بدونها لا تستطيع دولنا أن تشكل تكتلاً اقتصادياً مؤثراً.

هناك توصيات عديدة لم تر النور، فضلا عن توصيات للهيئة الاستشارية لم تنفذ بعد.. ونأمل ان تقر خلال القمة التي تستضيفها الإمارات.

ومن ضمن الأوليات التي أرى إيلاءها الاهتمام في الوقت الراهن تطوير الموارد البشرية بهدف خلق سوق عمالة خليجية واعية. وهذا يتطلب وضع استراتيجية تعليمية قادرة على مواكبة التطورات التنموية التي تعيشها بلادنا، وسد الفراغ الحاصل في هذا الجانب سيكون له انعكاس على تصحيح الخلل في التركيبة السكانية في دول الخليج، وتالياً تعزيز أمنها.

معيقات داخلية

إذن، ترى أن عملية التكامل بطيئة. هل الخلل في وضع الخطط؟ أم التنفيذ؟ وهل هو من طريقة عمل المجلس أم أن ذلك عائد لغياب الإرادة السياسية؟

هي فعلا بطيئة.. ومع ذلك أنا أنتقد من يقول إن المجلس لم يفعل شيئاً.. هناك أشياء وقرارات كثيرة، ولكن هناك بطئاً في الإنجاز. وهذا ليس سببه غياب الإرادة السياسية بل معيقات داخلية.. فآليات التنفيذ وآليات المتابعة تحتاج إلى تطوير. الكثير من الأهداف والخطط والبرامج تضيع، لعدم فعالية آلية المتابعة.

أليس هناك جهاز للمتابعة داخل الأمانة العامة؟

لا، لا يوجد جهاز خاص.. والمتابعة منوطة بالأمانة العامة فقط وبلجنة وزارية شكلت حديثاً، بينما مثل هذا الجهاز يجب أن يكون موجودا في كل دولة من الدول الست وعلى ارتباط دائم بالأمانة العامة لتذليل أي معوقات.. وهذا الأمر بات ملحاً.

الفجوة بين الطموح والإنجاز

بعد 30 سنة من العمل.. كم تعطي منجزات مجلس التعاون من 100، إذا ما ربطناها بطموحات المواطن الخليجي؟

65 في المئة تقريبا.

هل هناك فجوة ما بين الطموح الذي يرنو إليه الجمهور، وبين الواقع الذي تدركه الطبقة القيادية وقيادة المجلس؟.. وهل رفع المواطن الخليجي سقف الأمنيات إلى فوق ما يمكن أن تسمح به الظروف والإمكانات؟ وهل حقق المجلس أكثر من المتوقع ولكن القاعدة لا تتلمس هذه المنجزات؟

الطموح يختلف بين فينة وأخرى.. وهناك تباينات بين شعوب المجلس في ما تريد من المجلس.

ففي البدايات كان البعض ينادي بالوحدة، على منوال اتحاد الإمارات، والبعض كان يرى الأولوية لتحقيق التكامل الاقتصادي والتي ستكون مدخلا للوحدة والاندماج. وكان التوافق على المضي قدما في التكامل الاقتصادي وتحقيق وحدة اقتصادية قد تكون مستقبلاً مدخلاً لأشياء أكبر.

وهكذا، الخطط والبرامج تتماشى مع الطموحات.. ففي العام 2001 جاءت الاتفاقية الاقتصادية وأقرت المعاملة الوطنية لأي مواطن خليجي في أي بلد غير بلده الأصلي.. وأنجزت كل الدول هذا الأمر في العديد من المناحي: الأنشطة الاقتصادية، والعمل، والتقاعد، والتأمينات، وتملك الأراضي والعقار.. ولكن أي بطء قد يطال التطبيق يعود إلى سلوك الدول وكيفية التطبيق.. وعلى الدول أن تتسابق في إزالة أي عوائق تعترض الخطط.

.. وفجوة الإقناع

لماذا لم يستطع مجلس التعاون من إقناع المواطن الخليجي بدوره؟.. هل الخلل من هيئات المجلس التي لم تستطع من الوصول إلى المواطن؟.. هل هو من الوزارات والهيئات المعنية في الدول الأعضاء؟ من الإعلام؟

اللوم لا يجب أن يقع على مجلس التعاون.. فالمجلس أهدافه وخططه معلنة وموجودة وهي قيد التطبيق، ولكن البطء عائد إلى إرادات وإدارات الدول، والتباين في سرعة تلبيتها لمتطلبات التنفيذ.

والحقيقة أن هناك انجازات ملموسة حققها المجلس.. فالتجارة البينية زادت بصورة كبيرة. فعلى سبيل المثال، كانت حركة التجارة بين الإمارات وباقي دول مجلس التعاون في حدود 17 مليار أما اليوم، وبحسب إحصاءات العام 2009، فإنها تقترب من 55 مليارا.. وهذا سببه إلغاء الرسوم والتعريفات والتعامل على أساس انتقال السلع ضمن نطاق السوق الواحدة. هذا التطور ملموس ويلحظه أي مراقب، على عكس التنسيق السياسي الذي قد لا يكون ملموسا للشريحة العظمى من المواطنين.

والمواطن الخليجي يهمه أن يحصل على كل الحقوق والواجبات التي تتوفر له في بلده في أي بلد عضو في المجلس.. وهذا المبدأ أقرته الاتفاقية الاقتصادية.

قدر محتوم

يتردد كثيرا الكلام عن وجود ممانعة ما لتحقيق التكامل ولنقل الاندماج بدواعي التمسك بمظاهر السيادة.. هل هناك منافسة ما بين المفهومين؟

إنه قدرٌ محتومٌ للخليج أن يكون كياناً واحداً، وأثبتت دولنا أنها كيان متماسك. ولكن عملية التكامل والاندماج تتطلب تنازلاً بحجم ما عن جزء من السيادة، أو لنقل الصلاحيات، لصالح هذا الكيان.. وهذا الأمر موجود في كل التكتلات، والاتحاد الأوروبي مثال على ذلك. وكل عمل جماعي يتطلب تنازلاً عن بعض الصلاحيات أو المسؤوليات. ودائما الاتفاقات الدولية الجماعية لها أفضلية على القوانين الداخلية.

دعم زايد

أين موقع الإمارات في الاستجابة لهذه الأنظمة؟

دولتنا والحمد لله متقدمة كثيرا، واتخذت قرارات تنفيذية تسهل الاتفاقية في وقت مبكر جداً.. وفي الكثير من مقررات المجلس الأعلى.

أنتم عايشتم هذا الواقع، مرة كأمين عام المجلس، والمرة الثانية كوزير اقتصاد.. نريد معرفة كيفية التعامل مع مثل

ـيل عن التفعيل والتسريع

القيادة العليا للإمارات تقدم دوماً دعمها لتقوية المجلس.. والشيخ زايد كان يقول: لا غنى لنا عنه

مجلس التعاون حقق 65٪ من طموحات الخليجيين والخلل في غياب أجهزة المتابعة

التكامل والاندماج يتطلبان تنازلاً من الدول الأعضاء عن جزء من الصلاحيات

هذه القرارات.. ولماذا تعتبر الإمارات متطورة؟

عندما كنت في الحكومة كان هناك توجيه من القيادة العليا للدولة، ومن الشيخ زايد، رحمه الله، بأنه لا غنى لنا عن المجلس ونريد تقويته حتى يستفيد منه الإماراتيون والخليجيون على حد السواء، وكان سموه داعماً لكل توجه يدعم التكامل الخليجي.

وكان الشيخ زايد يؤكد على الدوام على أن الإمارات تدعم هذا المجلس بكل ما لديها، وكان رحمه الله يؤكد على أن الإمارات تقدم تجربتها الاتحادية لاخوانها الخليجيين للاستفادة منها. وأذكر قوله في إحدى القمم: «انتقلنا من الاتحاد الأصغر (اتحاد دولة الإمارات) إلى الاتحاد الأكبر».

وما حققته دولتنا يمكن تلمسه من الاطلاع على التقارير التي تصدرها الأمانة العامة للمجلس والتي تبيّن عدد المستفيدين من الأشقاء الخليجيين من تطبيق القرارات والأنظمة داخل الإمارات.

الأولوية.. للاقتصاد أم الأمن؟

لماذا كان تركيز قيادات دول مجلس التعاون على الجانب الاقتصادي دون غيره من الجوانب الحياتية التي تمس الخليجيين؟

الاقتصاد هو عصب الحياة، لكل دولة ولكل إقليم، ولكن هذا لا يعني أن المجلس أغفل النواحي الأخرى، فهناك منجزات في مجالات السياسة، والثقافة، والرياضة.

العالم يحترم القوة الاقتصادية.. وهناك الآن توجه في مجلس الأمن الدولي لإعطاء مقاعد دائمة للكيانات الاقتصادية القوية والفاعلة، مثل: اليابان، وألمانيا، وحتى الهند بعدما برزت كقوة اقتصادية. وهكذا يملك الاقتصاد دوراً كبيراً في خلق واقع سياسي.

ومن منطلق امتلاك دول الخليج النفط والغاز، وهما عصب الحياة الاقتصادية في العالم، وأنظمتها الاقتصادية والسياسية متشابهة كان تفضيل القيادات الشروع في هذا الجانب، ولكن ذلك لا يعني انعدام التنسيق السياسي، مع أن تدخل السيادة في الاقتصاد قد يعرقل أحيانا، فهناك اجتماعات دورية متواصلة بين وزراء خارجية المجلس.. وهناك تنسيق قائم على مستوى القمة، إذ يلتقي القادة في قمتين كل سنة: عادية وتشاورية.

ولكن بعض المراجع تفيد بأن الهاجس الأمني، الذي تولّد مع اندلاع الحرب الإيرانية العراقية، كان الدافع وراء تأسيس المجلس؟ وهذا ما يمكن متابعته في البيانات الختامية للقمم الأولى حتى توقفت الحرب؟ ومع ذلك لم يكن التنسيق العسكري - الأمني الخليجي على مستوى هذا الهاجس - الخطر والذي استفحل في مرحلة ما بعد 1990؟

لا، هذا التنسيق كان قائماً.. ولكنه غير ظاهر للموا طن العادي.

صحيح أن الهمّ الأمني سيطر على البدايات، وهذا عائد إلى توجه الثورة الإيرانية إلى تصدير ثورتها وهو ما شكّل صدمة لدول الخليج التي كانت تعتقد أن الثورة ستكون منفتحة وستنتهج سياسة تعاون وتقارب.. وهذا الأمر كان بمثابة جرس إيقاظ لدول الخليج العربية التي نشط مستوى التنسيق بينها. وبعد ذلك بنحو سنة اندلعت الحرب الإيرانية العراقية وهو ما أدخل دول الخليج في سباق مع الزمن لتجنّب، وتجنيب المنطقة، هذا الخطر الذي يهدد أمنها.. وزادت وتيرة الاجتماعات الخليجية، ثنائيا أو مع أقطاب الشرعية الدولية في الأمم المتحدة.. ودخلت العديد من دول المنطقة في اتفاقات عسكرية بعدما بات التهديد مباشراً إثر اندلاع حرب الناقلات.. وترافق ذلك مع زيادة التنسيق على الجانب الأمني والعسكري ووضع خطط مشتركة.

أمن الخليج من أمن العرب

يرى البعض أن مجلس التعاون الخليجي بات جامعة عربية مصغرة، وأن المشاكل العربية باتت تستهلك وقت القمم الخليجية حتى «غرقت» بياناتها.. فهل هو بحث عن قضايا اتفاق بدل الدخول في قضايا أمنية وسياسية خليجية شائكة؟

أمن دول مجلس التعاون الخليجي جزء ومكمل للأمن العربي.. وأي تدهور ما في بقعة ما من الوطن العربي يكون له تأثير على أمن دول التعاون. وهذا دليل على أن التحديات اتسعت رقعتها. ففي الثمانينات من القرن الماضي كان الخليج مشغولاً بالحرب العراقية الإيرانية، أما الآن فالمنطقة محاطة من جنوبها وشرقها وغربها وشمالها ببؤر توتر: هناك مشاكل في اليمن، وحرب في الصومال، وقلاقل وتوتر في السودان، ومخاطر في العراق ولبنان، وقلق من إيران، وإرهاب في أفغانستان وباكستان.

وإذا كان القلق الأمني من حرب العراق وإيران مطلع الثمانينات أحد أسباب قيام مجلس التعاون فإن التحديات المتكاثرة حالياً مدعاة لأن تعطي قفزة للمجلس لمواجهتها عبر تنسيق أكبر ومزيد من التلاحم والتعاضد.

تحديات في وجه المنطقة

ما هي أبرز التحديات التي تواجه المنطقة حالياً، وفي المدى المنظور؟

هناك نوعان من التحديات: سياسية واقتصادية.

أما السياسية، فتتمثل في استمرار إيران في احتلال الجزر الإماراتية الثلاث وغياب أي ردود إيجابية ما يعني استمرار التوتر. وهناك استمرار تدخل إيران في الشؤون الداخلية لدول المجلس وشؤون العراق، وعلى إيران معالجة هذه الملاحظات إذا كانت تريد التأسيس لعلاقة تعاون مستقبلية.

وهناك القلاقل في اليمن: الصراع مع الحوثيين ومع القاعدة ومع المعارضة في الجنوب.. وهذا يؤثر على الدول المجاورة ودول مجلس التعاون، وهذا يلقي بدور على دول مجلسنا بأن تسهم بطريقة ما في حل هذه المشاكل.

وبما أن الأمن الخليجي جزء من الأمن العربي، فلا بد من تحرك إيجابي لإقامة الدولة الفلسطينية، فعدم التوصل إلى تسوية سيؤدي إلى استفحال حالة اللا استقرار وبخاصة إذا ما مضت إسرائيل قدما في تكريس الدولة اليهودية، ما سيخلق تحديات خطيرة على الوضع العربي ومنه الوضع الخليجي.

وهناك ملف الإرهاب، الذي بات شأنا عالميا رغم أن دول مجلس التعاون الخليجي حذرت من هذا الخطر منذ التسعينيات من القرن الماضي وقبل 11 سبتمبر بسنوات. ولا نُخرج من ملف الإرهاب، الإرهاب الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الذي كما امتد إلى بيوت الفلسطينيين ومزارعهم وقراهم امتد أيضا إلى دول مجلس التعاون.. وقضية اغتيال محمود المبحوح لا تزال ماثلة للعيان.. وفي هذا الإطار لا بد أن نشيد بالدور الفعال الذي قامت به شرطة دبي بالكشف عن خيوط هذه الجريمة الإرهابية.

أما التحديات الاقتصادية فتتمثل في: اعتماد دول مجلس التعاون على النفط والغاز لذلك فهي أمام تحدٍ قاس لتنويع مصادر الدخل. وهناك جهود البحث عن مصادر بديلة للطاقة أقل كلفة ما قد يؤثر على سعر النفط، وهذا يستوجب من دول المجلس التنسيق الفعال للحفاظ على سعر عادل للنفط حتى تستمر عملية التنمية والتطوير.

وفي خضم هذه التحديات، يجب التركيز على تطوير الموارد البشرية عبر تطوير التعليم. إلى جانب توسيع اقتصاد يعتمد على الإبداع والابتكار.

واستثمار العوائد والفوائض المالية الموجودة في الخارج وفي الداخل. ومعالجة الخلل الحاصل في ملف الأمن المائي عبر البحث عن موارد مياه بطريقة اقتصادية.. فضلاً عن التعاون في مشاريع زراعية كبرى في المناطق التي تتوفر فيها الأراضي الصالحة للزراعة داخل المنظمة الخارجية أو أي مكان في العالم.

حوار - نضال حمدان

الخلل عندهم

سألت «البيان» الشيخ فاهم القاسمي عن اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي المتعثرة منذ أكثر من 20 عاماً، بحكم متابعته المفاوضات الخاصة بها خلال تبوئه منصبي الأمين العام لمجلس التعاون ووزير الاقتصاد في الدولة.. فقال: «الخلل عندهم (الأوروبيون)». وأضاف الشيخ فاهم القاسمي ان الأسواق الخليجية مفتوحة للبضائع الأوروبية وبتعرفة بسيطة لا تزيد على 5 في المئة ولا تواجهها أي سياسات حمائية، بينما «هم يفرضون الكثير من العراقيل الحمائية على منتجاتنا على محدوديتها.. صادراتنا تقتصر على البتروكيماويات والألمنيوم والأسماك». وتابع القول إنه بعد صراع دام نحو 22 سنة لا تزال الاتفاقية الأوروبية الخليجية عصية على التوقيع، رغم أن دول مجلس التعاون الخليجي وقعت العديد من الاتفاقات التجارية مع العديد من الكتل الاقتصادية من أميركا اللاتينية إلى جنوب شرق آسيا. وأضاف أن الأوروبيين هم الشريك التجاري الأكبر لدول مجلس التعاون.. «ولكنهم يدّعون أن قوانين دول مجلس التعاون غير متناسقة ومتباينة وأنهم يريدون التعامل مع حرفة واحدة من القوانين التجارية والاستثمارية.. وهذا عذر غير مقنع»، ولكنه يجب أن يكون دافعا لدول مجلس التعاون على المضي قدما بالقوانين الاسترشادية الموجودة وصياغتها بقانون موحد. وقال إن «هناك بطئاً للأسف، حتى لدينا في الإمارات، هناك قانون الشركات لا يزال يخضع لتعديلات منذ 20 سنة، بما فيها الفترة التي كنت أدير فيها وزارة الاقتصاد والتجارة، وحتى الآن لم ينجز».

ولاية واحدة

3

سألت «البيان» الشيخ فاهم القاسمي عن خلفيات عدم تمديد ولايته في العام 1996 كما حال باقي الإمناء العامين قبله وبعده.. فأوضح لها تفاصيل اختياره من قبل القيادة لتحمل هذه المسؤولية وشرف تمثيل دولة الإمارات، مشيراً إلى أن عدم التمديد جاء بطلب شخصي منه، لرغبته في رعاية عائلته الصغيرة.

حلقة جهود متواصلة

«ما هو الملف أو القضية التي عرضت على المجلس ولم تتمكن من حلها خلال ولايتك؟».. سؤال طرحته «البيان» على الشيخ فاهم القاسمي فكان رده كالتالي:

«حقيقة، قد أظلم نفسي إن قلت أنني لم أسهم بجهود متواضعة للوصول إلى بعض القرارات والاتفاقات الإيجابية وحل بعض القضايا محل الاختلاف.. وفي المقابل، قد أعطي نفسي رصيداً أكبر مما تستحق لو أنني قلت أنني فعلت كذا وكذا. العملية حصيلة جهد مشترك. وهي سلسلة من الجهود، فمن كان قبلي قدّم ما استطاع وأنا ساهمت بما أستطيع، ومن جاء بعدنا بذل جهده أيضاً.

أمين اتحاد الغرف التجارية الخليجية يطالب بتفعيل دور القطاع الخاص

عبدالرحيم نقي: المجلس يحتاج إعادة نظر جديدة

عبدالرحيم نقي

تصوير: محمد حكيم

البطء سببه عملية تحويل القرار الصادر عن المجلس الأعلى إلى قرار وطني

السوق المشتركة دخلت مرحلة تتطلّب تفعيل الأدوات والتشريعات

إيجاد قنوات تواصل بين مجلس التعاون واتحاد الغرف ضرورة لحل المعوقات

يقول الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي عبدالرحيم حسن نقي إن السوق الخليجية المشتركة شهدت منذ إطلاقها في العام 2007 متغيرات ومعطيات جديدة، ويدعو قمة مجلس التعاون إلى صوغ إستراتيجية متناسقة، تحفز الاقتصاد الوطني عبر منح القطاع الخاص دوراً أكبر.

وبينما يبدي نقي قلقه من التأخير الحاصل في الوحدة الجمركية وتأثير ذلك السلبي على السوق المشتركة.. يشير إلى ثلاث قضايا لاتزال تبحث عن حل، وهي: فتح الحدود بين دول مجلس التعاون 24 ساعة. طريقة احتساب الوعاء الجمركي، وتوزيع العوائد . توحيد المواصفات والمقاييس.

وفي حين يرى عبدالرحيم نقي أن بعض القضايا تحل بالزمن.. يضيف أن السوق الخليجية المشتركة دخلت مرحلة تتطلّب تفعيل الأدوات والقوانين والتشريعات بين الدول الأعضاء وبخاصة ما يتعلق بالاتحاد الجمركي المعطل والذي يعتبر أحد معرقلات تطبيق هذه السوق. ويطالب قمة المجلس التي تنعقد اليوم بالتركيز على هذا الجانب. وتابع القول إن هذا الأمر يزداد إلحاحاً بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، ما يستدعي، برأيه، وضع «إستراتيجية اقتصادية» لدول المجلس، وتشكيل هيئة لإدارة الأزمات.

وعن الحل الذي يراه لحل مشكلة توزيع العوائد الجمركية، يرى أن «أفضل الحلول المطروحة التي يمكن اللجوء إليها في هذا الشأن، هو تسليم كل دولة ما يتحصل لها من إيرادات مع إيداع نسبة معينة من مجموعها في صندوق يخصص لإعانة الدولة التي تعاني نقصا في إيراداتها الجمركية بسبب انضمامها للتكامل أو أن يتم تحويله إلى موازنة الأمانة العامة لمجلس التعاون لتمويل الأنشطة التابعة لها»، في إشارة إلى تجربة الاتحاد الأوروبي في هذا الخصوص. ويضيف أنه «وفي أحسن الأحوال، فإن الإيرادات الجمركية في دول مجلس التعاون الخليجي تساهم بنسبة لا تتجاوز الـ 10 في المئة من مجموع الإيرادات الحكومية» لذلك «يجب ألا يقف هذا الموضوع حجر عثرة بوجه الاتحاد الجمركي». واقترح إنشاء هيئة جمركية عليا تشرف على الأداء الجمركي مكونة من ممثلين عن الأجهزة الرسمية المعنية والقطاع الخاص.

رؤية جديدة

وعن الفجوة الحاصلة بين القرار والتطبيق، يرد نقي على تساؤل «البيان» بالقول إنه بعد مرور 30 سنة على تأسيس مجلس التعاون بات العمل الخليجي المشترك في انعطافة تتطلب «رؤية جديدة» تنعكس على تحقيق المواطنة الاقتصادية في كل المجالات.

لماذا، ألم تتحقق هذه المواطنة بعد؟

يجيب الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية الخليجية على «البيان» بالقول إن «المسألة نسبية»، عازياً تخلّف البعض عن الركب إلى «طبيعة القرارات» في إشارة إلى عملية تحويل القرار الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون إلى قرار وطني، وهي عملية تأخذ بعض الوقت، وتختلف سرعتها بين دولة وأخرى. ويركز على أن «المطلوب صوغ تصوّر جديد ومنهج جديد» لمجلس التعاون. ويضيف أنه رغم كون المجلس «أحد التجارب الناجحة عربياً» إلاّ أنها تحتاج إلى «إعادة تقييم» و«نظرة جديدة» لتحفيز مسيرة التكامل.

تحفيز الاقتصاد من بوابة «الخاص»

ويشدد على ضرورة تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع القطاع الخاص على لمساهمة في التنمية، لافتاً إلى أن الاستفادة من هذا الأمر لن تقتصر على القطاع الخاص إذ ان لها ارتباطاً وثيقاً بدعم قطاع العمل وخلق فرص عمل للشباب. ويعرض مثلاً على الاهتمام بسوق العمل إلى التجربة الأميركية خلال العامين الماضيين، إذ صرفت الولايات المتحدة مبالغ طائلة، في تصرف متناقض مع فلسفتها الاقتصادية، لإنقاذ العديد من الشركات المتعثرة لا لشيء إلا بسبب نظرتهم الخاصة لسوق العمل.

وبينما يطالب نقي بتحويل جزء من الاستثمارات الخليجية الخارجية، والتي تقدر بأكثر من تريليون دولار، إلى سوق العمل الخليجي.. يؤكد على أن الخريطة الاستثمارية تغيرت، مشدداً على أن البيئة في الخليج، وفي القطاع الخاص الخليجي، باتت صالحة للاستثمار.

ويرى أن هذا الهدف الرئيس للسوق الخليجية المشتركة التي تنشد خلق سوق واحدة ما سيجعل دول المجلس أكثر جذباً للاستثمار. ويطالب بتبني إستراتيجية موحدة للوصول إلى تحقيق هذا الهدف على المستويين الخاص والعام عبر وضع خطط وسياسات جادة لتنويع اقتصادات المنطقة.. فضلاً عن تحرير القوانين والأنظمة والسياسات المتعلقة بحرية الاستثمار والتجارة والصناعة والعمل وتوحيدها.

ويطالب عبدالرحيم نقي بإيجاد قنوات تواصل بين مجلس التعاون واتحاد الغرف التجارية الخليجية لـ «حل المشكلات والمعوقات».

ويشير النقي إلى دراسة مقارنة أجراها اتحاد غرف التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي حيال أداء مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، بيّنت أن الأوروبيين يأخذون وقتاً طويلاً في دراسة أي قرار قبل تشريعه وعندما يصدر يكون التنفيذ سريعاً، فيما آلية إصدار القرارات في مجلس التعاون سريعة ولكن التطبيق ومواءمة القوانين في الدول الأعضاء تكون بطيئة.

حوار ــ نضال حمدان

خالد البستاني: مؤسسات الدولة شاركت في 277 اجتماعاً وقدمت 70 دراسة

الاتحاد الجمركي العمود الفقري للتكامل المنشود

عززت الرؤية الثاقبة والتوجيهات السديدة لقيادة دولة الإمارات الرشيدة تجربة التكامل الاقتصادي الخليجي، وساعدت على مواجهة العديد من التحديات التي واجهت تطبيق الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون خلال الفترة الانتقالية، ما ساهم في انتقال السلع والبضائع بين دول المجلس بشكل ميسّر.

وساهمت المبادرات التي طرحتها والقرارات التي اتخذتها دولة الإمارات على مستوى اللجان الاقتصادية المشتركة بين دول المجلس في نجاح تجربة التعاون وتهيئة البيئة المناسبة لقيام السوق الخليجية المشتركة.

ويؤكد مدير عام الهيئة الاتحادية للجمارك بالإنابة خالد علي البستاني أن دول مجلس التعاون حققت انجازات مهمة في سبيل تطبيق الاتحاد الجمركي منذ صدور قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في العام 2001 بالبدء في تطبيق الاتحاد اعتباراً من الأول من يناير 2003.

ويشدد البستاني على أن الاتحاد الجمركي هو العمود الفقري للتكامل الاقتصادي والسوق الخليجية المشتركة بين دول التعاون، مطالباً بضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطبيق الاتحاد الجمركي بصورة متكاملة من بينها: إنهاء الملفات المعلقة المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، وإعادة النظر في القانون الجمركي الموحد في ضوء التطورات وأفضل الممارسات العالمية وانضمام دول المجلس للاتفاقيات الدولية مثل: اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، وتطوير إجراءات وأساليب العمل في إدارات الجمارك بدول المجلس بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

ويشير إلى أن دول المجلس نجحت في الفترة الأولى من عمر الاتحاد الجمركي في وضع آلية مرنة وفعالة لانتقال السلع في ظل الاتحاد الجمركي وتضمنت تلك الآلية العديد من الإجراءات، ومن أهمها: إلغاء العمل بإجراءات التأهيل للمصانع الوطنية، وانتقال السلع دون قيود جمركية أو غير جمركية، ومعاملة السلع الوطنية المنتجة في الدول الخليجية المثبت عليها دلالة المنشأ واسم المنتج معاملة المنتجات الوطنية، ومطالبة المستوردين بوضع دلالة المنشأ على السلع الأجنبية، وعدم مطالبة المنتجات الوطنية بشهادة المطابقة عند تصدير منتجاتها إلى الدول الأعضاء بعكس السلع الأجنبية الواردة، وفي حالة وجود دلالتي منشأ (وطنية وأجنبية) على السلعة تفرض عليها رسوم جمركية، اتخاذ إجراءات رادعة ضد من يقوم بتقديم بيانات مزورة للمنشأ للتهرب من دفع الرسوم الجمركية، والاتفاق على قائمة موحدة للسلع الممنوعة وأخرى للسلع المقيدة، وإلغاء العمل بنظام العبور (الترانزيت).

ويلفت إلى أنه «لضمان نجاح تطبيق الاتحاد الجمركي اتفقت دول مجلس التعاون على إعطاء الدول الأعضاء فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات لتطبيق الاتحاد الجمركي (انتهت في نهاية العام 2005 ومددت) حتى تتمكن دول المجلس من ترتيب أوضاعها الداخلية حيال عدد من النقاط الهامة ومنها مهام المنافذ الجمركية البينية، وآلية المقاصة بين الدول الأعضاء للرسوم الجمركية ونسب توزيع الحصيلة، وآلية انتقال السلع الأجنبية بين الدول الأعضاء، والاتفاق بين الدول الأعضاء على قائمة موحدة للسلع الأجنبية التي ستخضع لرسوم حماية جمركية، ووضع آلية موحدة للفسح الجمركي للأدوية والمستحضرات الطبية، ووضع ضوابط استيراد وانتقال السلع الغذائية بين دول المجلس، وكذلك الاتفاق على آليات توحيد المواصفات والمقاييس للسلع، والنظر في معالجة الحماية لبعض السلع ونظام الوكالات التجارية ليتفق مع متطلبات الاتحاد الجمركي، وأخيراً الاتفاق على آلية توزيع الحصيلة الجمركية».

وذكر مدير عام الهيئة الاتحادية للجمارك بالإنابة أن دول المجلس تمكنت خلال السنوات الماضية من وضع الآليات وأطر العمل المطلوبة لتطبيق الاتحاد الجمركي الخليجي، وبقيت بعض النقاط المحدودة محل تفاوض لوضع الصيغة الأمثل لها مثل آلية تحصيل وتوزيع الحصيلة المشتركة.

خالد البستاني

الاتحاد الجمركي.. ركيزة انطلاق السوق الخليجية (أرشيفية)

مبادرات إماراتية متواصلة

ويستطرد البستاني بالتوضيح وإلقاء الضوء على دور دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق التعاون الاقتصادي، عن طريق طرح العديد من المبادرات واتخاذ القرارات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي، إذ قدّمت كل ما يتطلبه نجاح الاتحاد من تطبيق الأنظمة والقوانين والقرارات الصادرة من دول المجلس.

وقال إن دولة الإمارات ممثلة في الهيئة الاتحادية للجمارك، وبالتعاون مع إدارات الجمارك المحلية والجهات ذات الاختصاص، عملت على محاور عدة لتعزيز تجربة الاتحاد الجمركي، مثل مشاركتها الدائمة في اجتماعات اللجان المختلفة ومن بينها لجنة التعاون المالي والاقتصادي (85 اجتماعاً)، ولجنة وكلاء المال (34 اجتماعاً)، ولجنة المديرين العامين للجمارك (39 اجتماعاً)، ولجنة الاتحاد الجمركي (52 اجتماعاً)، ولجنة القانون الجمركي (12 اجتماعاً)، ولجنة النظام المنسق (28 اجتماعاً)، ولجنة المقاصة الجمركية (27 اجتماعاً).

ويوضح أن دولة الإمارات قدّمت العديد من المبادرات ومن بينها مبادرة إنشاء المكتب الإقليمي لبناء المقدرة الجمركية، ومبادرة رفع كفاءة العمل في نقاط الدخول الأولى، ومبادرة إعفاء الألماس من الرسوم الجمركية، إلى جانب إنشاء الهيئة الاتحادية للجمارك في العام 2003 لتنظيم العمل الجمركي وتطبيق متطلبات الاتحاد الجمركي، ووضع آليات لتنسيق العمل الجمركي الخليجي، واستحداث وحدات إدارية متخصصة في حماية حقوق الملكية الفكرية ومواجهة الغش والتدليس، وتوحيد الإجراءات الجمركية في إدارات الجمارك بالدولة بما يتوافق مع متطلبات الاتحاد الجمركي الخليجي، كما ساهمت دولة الإمارات في تقييم مراحل تطبيق الاتحاد الجمركي لما بعد الفترة الانتقالية، ومعالجة أهم المعوقات والعقبات.

ولفت البستاني إلى أن الإمارات دعمت تجربة الاتحاد الجمركي عن طريق الدراسات وبلغ عدد الدراسات التي قامت بها الهيئة والدولة خلال عمر الاتحاد الجمركي ما يقرب من 70 دراسة، أبرزها دراسة عن اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، ودراسة حول إعفاء الألماس من الرسوم الجمركية، وأخرى بشأن التخليص المسبق، ودراسة حول مشروع بروتوكول الاتجار غير المشروع للتبغ، ودراسة حول حقوق الملكية الفكرية وتعديل القانون بشأنها.

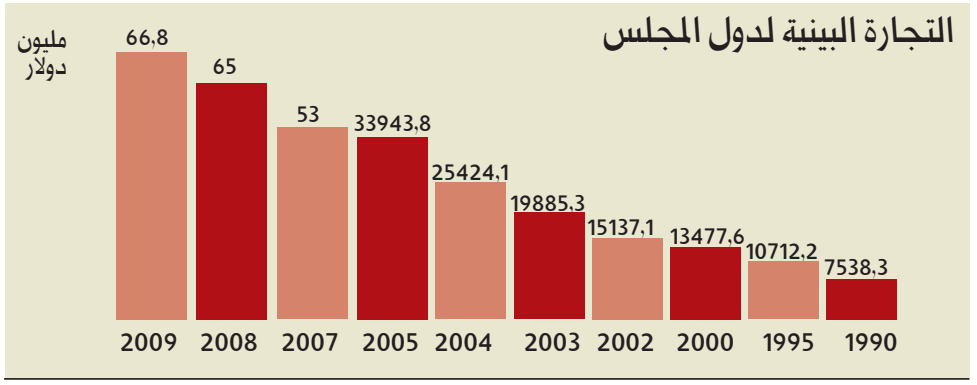

المصدر: الامانه العامة لمجلس التعاون الخليجي

جمرك

تمثلت أساسيات الاتحاد الجمركي في تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي 5 في المئة، وأنظمة وإجراءات جمركية موحدة، مثل: القانون الجمركي الموحد، بيان جمركي موحد. كما يرتكز هذا الاتحاد على اعتماد نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة، فضلا عن انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، ومعاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة السلع الوطنية.

التزام بالقرارات والاتفاقيات

وشدد مدير عام الهيئة بالإنابة على أن دولة الإمارات حرصت على الالتزام بقرارات مجلس التعاون في ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية، ومن ثم سارعت بالانضمام إلى اتفاقية كيوتو المعدلة وكذلك اتفاقية اسطنبول للإدخال المؤقت من منطلق قناعاتها بالآثار الايجابية لتلك الاتفاقيات التي تتعلق بالاقتصاد الإماراتي وأيضاً مسيرة التكامل بين دول التعاون.

وتتويجاً لجهود الهيئة التي استمرت لأكثر من ستة شهور، صدر المرسوم الاتحادي رقم 33 لسنة 2010 بشأن انضمام الدولة إلى اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية. كما صدر مرسوم آخر في يونيو الماضي بانضمام الدولة إلى اتفاقية للإدخال المؤقت وما تحتويه من أحكام تنظم عملية الإدخال المؤقت للسلع والبضائع ومن بينها ما يعرف بـ «كارنيه» أو دفتر الإدخال المؤقت (ءشءزخش)، وذلك لارتباط تنفيذها بمتطلبات الاتحاد الجمركي لدول المجلس، فضلاً عن كونها إحدى الاتفاقيات الدولية المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية (طشد). ويلفت إلى أن الهيئة الاتحادية للجمارك تتبنى حالياً تطبيق نظام الكتروني للمقاصة الجمركية والإحصاء يهدف إلى التشغيل الآلي للمقاصة إلى عمل التسويات بين مطالبات دول مجلس التعاون ومطالبات الجمارك المحلية بطريقة آلية.

رفع معدل التجارة البينية

ويؤكد البستاني أن انجازات دول مجلس التعاون في مجال الاتحاد الجمركي ساهمت، إلى جانب عوامل أخرى، في رفع معدلات التجارة البينية، مشيراً إلى أن بيانات التجارة بين دولة الإمارات ودول المجلس في ظل قيام الاتحاد الجمركي في الفترة من 2002 إلى 2009 تشير إلى أن حجم التجارة البينية بين دولة الإمارات ودول المجلس ارتفع من 16,7 مليار درهم في العام 2002 إلى 54,8 مليار درهم في نهاية العام 2009. منوهاً إلى أن إجمالي التجارة بين الإمارات ودول مجلس التعاون في ظل الاتحاد الجمركي بلغ 281,4 مليار درهم.

عبد الفتاح منتصر

الأكثر التزاماً بمقررات القمم.. وماضية على نهج زايد

الإمارات أكبر المؤمنين بالبيت الخليجي

خليفة مترئساً وفد الدولة إلى قمة البحرين 2004

زايد مترئساً وفد الدولة إلى القمة الثامنة عشرة في الكويت

لعبت دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً مشهوداً في دفع مجلس التعاون الخليجي قدماً وتدعيم بنيانه، عبر تجسيد تعهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، بمواصلة العمل مع إخوانه قادة دول المجلس على تعزيز العمل الخليجي المشترك، وزيادة فاعليته باستكمال بناء صروح التكامل السياسي والاقتصادي والأمني إلى واقع حي بخطوات عملية ملموسة.. وذلك سيراً على المنهج الذي أرساه الراحل الكبير الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

وتمثل الإمارات، ومنذ قبل ولادة مجلس التعاون، ركيزة أساسية من ركائز العمل الخليجي المشترك. وستكون الدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون التي تنعقد اليوم في أبوظبي، قمة المنجزات بحق والتي تأتي في موازاة مرور 30 عاما على أول اجتماع لقادة دول التعاون الخليجي في أبوظبي لتأسيس مجلس التعاون، إذ ستشهد القمة طرح، وللمرة الأولى، إستراتيجية التنمية الشاملة.

مبادرات متعاقبة

وكان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة أكد في القمة السادسة والعشرين، التي انعقدت في أبوظبي العام 2005، على أن التعاون كفيل بأن يزيد من صلابة البيت الخليجي الواحد.

وأبدى سموه، حفظه الله، اصراراً على تحقيق المزيد ودفع مسيرة البناء والعطاء الخليجي، بقوله: «ورغم ما حققنا من إنجاز إلا أن طموحاتنا، وتطلعات شعوبنا، تحتم علينا مزيداً من الجهد، خاصة مع التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، وما سيترتب عليها من تحديات ومهددات، وما يتطلبه كل هذا من التعجيل بتذويب الفوارق والتباينات، وتحقيق التكامل والتنسيق البيني، خاصة في مجالات التعاون الاقتصادي، وتوحيد الأسواق والقوانين والإجراءات، وانتقال الأموال والأفراد، وكل هذا لن يتحقق دون وجود آليات فعالة قادرة على المتابعة، وتحويل قراراتنا، وما يصدر عنا من توصيات إلى واقع حي يحسه المواطن الخليجي، في حياته اليومية».

إيمان بصلابة المجلس

وعملت دولة الإمارات، منذ تأسيسها، مع أشقائها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مساندة كل المساعي والجهود الممكنة من أجل احتواء بؤر التوتر والصراعات في منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي، حيث تجدد تأكيدها باستمرار على ضرورة حل الخلافات بالطرق السلمية. كما دأبت على تأكيد حرصها على دعم وتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك وتطوير علاقات التعاون من خلال الاتفاقيات المشتركة، لتعزيز صلابة المجلس ككيان تكاملي وحدوي تعاوني.

منهج زايد

واعتمدت دولة الإمارات في بناء علاقاتها الخارجية، وبنت في ضوئه سياستها للتعامل مع الدول القريبة والبعيدة شعوبا وأنظمة، المنهج الذي أرساه مؤسس الدولة زايد بن سلطان، وبنى عليه بإبداع خلَفَهُ في قيادة الدولة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد، حفظه الله، حتى صارت سياسة الإمارات الخارجية، مثلا يُحتذى من القريب والبعيد على حدٍ سواء، باعتبارها تجسيدا للحكمة والاعتدال والتوازن، دون التفريط بواجب مناصرة الحق وتحقيق العدالة، بالأسلوب الإنساني الأكثر تأثيراً. وأرسى رحمه الله ركائز هذه السياسة المتمثلة في الحوار والتفاهم بين الأشقاء والأصدقاء والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، واحترام المواثيق الدولية، وقواعد حسن الجوار، وسيادة الدول ووحدة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، فجاءت المحصلة انفتاحا متبادلا بين الإمارات ودول الخليج أينعت ثماره شراكات إستراتيجية سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتربوية وصحية.

الهام.. وبناء قوي

وإيمانا منها بأن العمل على بناء اقتصاد إقليمي قوي أفضل الوسائل لتحقيق استقرار اجتماعي، جاءت كل القرارات التنفيذية التي بادرت الدولة باتخاذها لتفعيل دور السوق الخليجية المشتركة في إطار دعم المشروعات المشتركة، وزيادة تكامل الأعمال والنشاطات المالية التي من شأنها تحقيق الأهداف والمصالح التي نص عليها ميثاق المجلس وتعزيز القدرة التنافسية لهذا التكتل الاقتصادي.

وأوصت لجنة السوق الخليجية المشتركة بتعميم تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في إبراز الدور الاستراتيجي للسوق المشتركة على الدول الأعضاء بالمجلس للاستفادة منها وحضّت الدول الأعضاء في المجلس الخليجي على حذو دولة الإمارات في هذا الشأن. كما تأكد طوال العقود الثلاثة الماضية التزام الدولة بشكل مطلق بدعم كل ما يتفق عليه القادة، وأظهرت التقارير الدورية التي تصدرها اللجان المنبثقة عن الأمانة العامة للمجلس على الدوام التزام الدولة تجاه

الأولى في تنفيذ القرارات

نفذت الإمارات 11 قراراً من أصل 14 قراراً صدرت عن المجلس الأعلى للقادة، في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية.

ومن بين هذه القوانين: القانون الموحد للعلامات التجارية لدول المجلس، وقانون السماح لمواطني دول مجلس التعاون الطبيعيين والاعتباريين بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن دون تحديد، واعتماد تنظيم تملك مواطني المجلس للعقار في الدول الأعضاء لغرض السكن والاستثمار، وتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات والسماح لهم بممارسة خدمات التعقيب لدى الدوائر الحكومية.

5219

يعمل في وزارات الحكومة الاتحادية الإماراتية 1932 مواطناً من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، و207 مواطنين في القطاعات شبه الحكومية، فضلاً عن 3080 موظفاً يعملون في القطاع الخاص. وهذا الرقم شهد زيادة من 2117 موظفاً في العام 2008.

محمد بن راشد مع مكتوم في قمة المنامة 2000

%50

أعلنت مؤسسة الإمارات للاتصالات «اتصالات» أخيراً تخفيض أسعار المكالمات أثناء التجوال الدولي في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 50 في المئة لجميع المكالمات المحلية داخل بلد التجوال وكذلك جميع المكالمات الصادرة إلى الإمارات بالإضافة إلى توحيد أسعار المكالمات الصادرة إلى دول مجلس التعاون.
وقال النائب الأول للرئيس في اتصالات خليفة الشامسي إن تخفيض أسعار المكالمات أثناء التجوال داخل مجلس التعاون يأتي ضمن إستراتيجية المؤسسة القائمة على «دعم التعاون الخليجي وتقديم القيمة الأفضل» لعملائها أثناء تواجدهم داخل الدولة وخارجها.

بناء العمل البرلماني

بادرت الإمارات في وضع تصور كامل لبرنامج عمل البرلمانات الخليجية بشمل آلية الاجتماع وأخذ القرارات ورفع التوصيات وكافة الأنشطة المتعلقة بعمل الاجتماع.
وتضمّنت الورقة الإماراتية، التي قدمت إلى اجتماع البرلمانات الخليجية الأسبوع قبل الماضي في أبوظبي ولقيت موافقة جميع دول الخليج، التأكيد تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين شعوب مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبما يحقق أهدافها في التنمية والتقدم. كما تضمنت اقتراح التشريعات المتماثلة في مختلف المجالات سعيا لتحقيق أهداف دول المجلس وتوحيد المواقف والرؤى في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية وتطوير متطلبات العمل البرلماني في البرلمانات الخليجية ومقتضيات التعاون مع حكومات دول المجلس مع مراعاة الخصوصية الوطنية لبرلمان كل دولة ودراسة ما يحيله المجلس الأعلى لقادة دول المجلس من موضوعات وقضايا تهم شعوب الدول الأعضاء.
وتضمنت الورقة كذلك اختصاصات ومهام الاجتماع الدوري كوضع الخطط والبرامج اللازمة لتوثيق التعاون بين البرلمانات الخليجية في شتى المجالات البرلمانية ومقترحات العمل اللازمة لتحقيق التنسيق بين البرلمانات الخليجية في جميع المجالات تحقيقا لأهداف دول المجلس ورفعها بعد الموافقة عليها إلى المجلس الأعلى للقادة. وشملت الورقة الإماراتية أيضا عقد الاجتماعات التنسيقية على هامش المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية وتبادل المذكرات وأوراق العمل والمقترحات بين برلمانات الدول الخليجية قبل عقد المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية لاجتماعاتها بوقت كاف لتوحيد المواقف والرؤى في هذه المحافل.

خليفة بن زايد: رغم ما حققنا من إنجاز إلا أن طموحاتنا وتطلعات شعوبنا تحتم علينا مزيداً من الجهد

سياسة الإمارات تجسيد للحكمة والاعتدال والتوازن من دون التفريط بواجب مناصرة الحق

الدولة دأبت على تأكيد حرصها على دعم وتعزيز صلابة المجلس ككيان تكاملي وحدوي تعاوني

تنفيذ القرارات بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة.

الأولى في متابعة التنفيذ

ووصف مسؤولون خليجيون الإمارات بأنها ركيزة أساسية في العمل الخليجي المشترك سواء تعلق ذلك بالاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة مشيرين في أكثر من موقع وفي أكثر من مناسبة على أن دولتنا، الإمارات، تعد الدولة الأولى في تنفيذ كامل قرارات مجلس التعاون.. مستشهدين بما حققته في مسيرة التعاون على صعيد تنفيذ وتطبيق قرارات المجلس الأعلى. وفي هذا الصدد أظهر تقرير حديث صادر عن إدارة المال والنقد في مجلس التعاون أن الإمارات في طليعة الدول الأعضاء الملتزمة في تنفيذ قرارات المجلس الأعلى الاقتصادي.

مبادرات التكامل

وطرحت الإمارات العربية المتحدة مبادرة عملية تهدف إلى تكامل الأسواق المالية وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية في دول مجلس التعاون. إذ طالب وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع سعادة المهندس سلطان بن سعيد المنصوري رؤساء مجالس إدارات هيئات أسواق المال الخليجية بالمزيد من التنسيق وتوحيد الجهود وإطلاق المبادرات الإبداعية، لمواجهة التحديات التي خلّفتها الأزمة المالية العالمية، منوهاً إلى أن الكثير من الشركات والمؤسسات في دول العالم تسارع إلى إقامة تحالفات وتكتلات بل واندماجات في ما بينها للتغلب على الصعوبات التي تواجهها.

كما أصدرت الإمارات الكثير من القرارات والتشريعات الخاصة التي من شأنها أن تعزز دور السوق الخليجية المشتركة منذ بدئها في العام 2008 وحتى الآن، من بينها قانون التنقل والإقامة، وقانون العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، ونظام الضمان والتأمين الاجتماعي، ووقف العمل بالقيود على ممارسة دول التعاون للأنشطة الاقتصادية، وأيضاً تجارة التجزئة، وتداول الأسهم، وتنظيم القطاعات الخدمية والعلمية.

ليلى بن هدنة

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

الحالم دوماً بالوحدة.. ومُلْهم التكامل الخليجي

لم يكلّ في السعي إلى توحيد إمارات الخليج في دولة قوية تلحق بركب التطوير

صاحب قرار منع البترول عن الدول المساندة لإسرائيل في 1973 تقديراً منه للدم العربي

يعتبر الراحل الكبير الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان باني دولة الإمارات الحديثة، ومنجزاته خلال الـ 33 سنة التي قاد بها الدولة بفكر السابق لعصره وبإيمانه بوحدة الإمارات وبحتمية اتحاد الخليجيين، عصيّة على الإحصاء.

من مواليد العام 1918، وتولى الحكم في إمارة أبوظبي في العام 1966 ومنذ ذلك وهو يعمل على بناء دولة قوية عبر توحيد إمارات الخليج المتصالحة حتى تلاقت أفكاره مع باني نهضة دبي المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، ثم باقي آباء الإمارات المؤسسين.

خاض غمار السياسة في ريعان شبابه ولم يتجاوز الـ 28 من العمر عبر حكم مدينة العين، فحرّك فيها التطوير وحوّلها من واحة صحراوية إلى حاضرة غنّاء. وعلى نبراس ذلك الفكر التطويري افتتحت في المدينة في العام 1959 أول مدرسة حملت اسم المدرسة النهيانية، كما تم إنشاء أول سوق تجاري، وشبكة طرق ومستشفى. وخاض زايد «معركة الحياة» في العين فأصدر قراره القاضي بإعادة النظر في ملكية المياه وجعلها، على ندرتها، متوفرة للجميع بالإضافة إلى تسخيرها لزيادة المساحات الزراعية لتصبح المدينة وضواحيها خضراء تسرّ الناظرين.

وبعد 20 سنة من حكم العين انتقلت إليه مقاليد إمارة أبوظبي (في 6 أغسطس 1966) بإجماع أبناء العائلة الحاكمة خلفاً لشقيقه الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان. ومنذ ذاك الوقت لم يكلّ في السعي على توحيد الإمارات التسع الصغيرة في الخليج في دولة قوية تلحق بركب التطوير، فكان الإنجاز بتلاقي الأفكار والأهداف السامية مع الشيخ راشد بن سعيد، ثم اتسع الحلم ليبزغ العام 1969 إلى تكوين الاتحاد التساعي والذي اختار في 21 أكتوبر زايد حاكماً له.. ولكن الكيان الوليد لم يستمر طويلاً.. كما أن إيمان زايد بحتمية الوحدة لم يفتر بل زادته المصاعب التي واجهت الاتحاد التساعي إصراراً على تحقيق الحلم، فكان 2 ديسمبر 1971.

كرم عربي

وإذا كانت إنجازات زايد للإمارات والإماراتيين تحفظها القلوب قبل الكتب، فإن منجزاته العربية، وهو الذي يكنى بـ «حكيم العرب»، أكبر وأكثر من أن تحصى. فمِنَح الإمارات كانت ولاتزال شريان الحياة للعديد من الدول العربية والإسلامية النامية، ويكفيه أنه صاحب قرار منع البترول عن الدول المساندة لإسرائيل في العام 1973 تقديراً منه للدم العربي المدافع عن الأمة.

وبدأ زايد في تلك الفترة في جس نبض أشقائه في دول شبه الجزيرة بتأسيس اتحاد خليجي وثابر على ذلك حتى استضاف في أبوظبي في مايو 1981 خمسة من قادة العرب معلنين ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وهكذا يعتبر المغفور له بإذن الله، الشيخ زايد مؤسس أنجح مشروع وحدوي عربي في التاريخ المعاصر، وبرحيله فقدت الأمة العربية كبيراً، حكيماً، نذر نفسه لوطنه ولأمته، وكان رجل الوحدة بلا منازع.

نشأ زايد مولعاً بالخيل، وكانت نشأته إسلامية بدوية، أعطته القدرة على التحمل والجلد والصبر.

بعد وفاة والده، فتح زايد الشاب عينيه على قومه وهم يعانون الحرمان، ما زوّده بالصلابة والعزم. لذا كان شغله الشاغل عندما بدأ يشق غمار عمل خلال تلك الفترة تحسين أحوال المواطنين المعيشية، وتحقيق العدل. وعن ذلك يقول الرحالة البريطاني ويلفرد ثيسجر في كتابه «الرمال العربية»، إن «زايد رب أسرة كبيرة، يجلس دائماً للاستماع إلى مشكلات الناس، ويقوم بحلها، ويخرج من عنده المتخاصمون في هدوء، وكلهم رضا بأحكامه التي تتميز بالذكاء، والحكمة، والعدل». أما زايد فكان يقول على الدوام إن «بابنا مفتوح وسيظل دائماً كذلك... ونحن نرجو الله أن يجعلنا دائماً سنداً لكل مظلوم. إن أي صاحب شكوى يستطيع أن يقابلني في أي وقت. ويحدثني عن مظلمته».

عدالة

شهدت أبوظبي، وشتى بقاع الدولة المنضوية تحت لواء الوحدة، في فترة حكمه نهضة عمرانية، وتنموية، وصحية، واقتصادية شاملة، وانتشر التعليم، وأقيمت المستشفيات والعيادات الطبية المتطورة في المدن والحضر، وتحققت العدالة الاجتماعية، وانتشر الأمن، والأمان، والاستقرار، وبدأت الكوادر الإماراتية المؤهلة تأخذ مواقعها في مختلف مجالات العمل، إذ أقر دفع المكافآت الشهرية للطلبة الذين يتعلمون كحافز لاستمرارهم في المدارس، وأوفد البعثات التعليمية إلى جامعات الدول العربية والأجنبية، لتلقي التعليم في التخصصات المختلفة لإيمانه الراسخ بأنهم ثروة البلد التي لاتنضب.

تعلم زايد مبادئ الحرب والقتال بين البدو، وأحب ركوب الخيل العربية، والجمال، وكان رحمه الله مغرماً بالفروسية وبالصيد وبرع في الصيد، وأتقن فنون القتال، وأظهر اهتماماً في علم الأنساب، والأدب، ومعرفة وقائع العرب وأيامهم.

وكان رحمه الله مولعاً بقرض الشعر النبطي وصدرت له دواوين عدة. كما حرص على تشجيع إحياء التراث والعادات والتقاليد. واهتم بالزراعة بشكل ملفت للنظر فانتشرت في جميع الأرجاء رغم طبيعة المنطقة الصحراوية. وأمر بتأسيس مجلس البيئة الأعلى، والذي يعنى بشؤون البيئة والزراعة بهدف المحافظة على البيئة البرية في دولة الإمارات التي تحولت في عهده العديد من المساحات القاحلة إلى واحات خضراء.

وما فعله إلاّ ترجمة متواضعة لأحلام كبيرة بذل عمره في تحقيقها، وهو يقول في هذا: «كانت أحلامي كثيرة، وكنت أحلم بأرضنا تواكب حضارة العالم الحديث، ولكني لم أكن أستطيع أن أفعل شيئاً كبيراً، لم يكن في يدي ما يحقق الأحلام، ورغم ذلك كنت واثقاً أن الأحلام ستتحقق ذات يوم». ونقل عنه قوله: «إنني مثل الأب الكبير الذي يرعى أسرته، ويتعهد أولاده، ويأخذ بأيديهم حتى يجتازوا الصعاب، ويشقوا طريقهم في الحياة بنجاح، فالحاكم ما وجد إلا لخدمة شعبه، ليوفر لهم سبل التقدم والأمن والطمأنينة والاستقرار».

نضال حمدان

ديمقراطية

كان الشيخ زايد رحمه الله بحسه العفوي ديمقراطياً، وفي هذا يقول: «إنني لا أنفرد برأي، ولا أفرضه فرضاً، وإذا كانت هناك آراء مخالفة لرأيي لعدلت إلى الرأي الأصوب».

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

قائد الاستقلال والتحول الديمقراطي

تولى منصب رئيس البلدية حتى تسلمه مقاليد الحكم وأقر أول دستور للبحرين

أنشأ مجلس الدفاع الأعلى في 1973 وديوان الخدمة المدنية في 1982

يعتبر الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة باني البحرين الحديثة، وصاحب مخطّطها التنظيمي.. وخطت البحرين في عهده خطوات سريعة نحو التقدم مستثمراً ثروة الإمارة من النفط الذي اكتشف مبكراً (في العام 1932) لخدمة تطور البلاد ورفاه المواطنين.

ونظراً لوقوع البحرين في قلب مياه الخليج العربي وكونها قبلة الباحثين عن الثروة والحرية فإنها كانت بلداً ذا خصوصية تميزت فيه بالنسبة لبلدان منطقة الخليج حتى باتت حاضرة تنوير في المنطقة، وعاشت مزاوجة فريدة بين الثروة والنزعة التطورية المعاصرة في الرؤية السياسية والاجتماعية. وهو ما قاد، بدعم من الزعيم الراحل، بعد إلغائه المعاهدة الموقعة في القرن الـ 19 مع الامبراطورية البريطانية، إلى عملية تحول ديمقراطي دستوري مبكرة أيضا، تمثلت في وضع دستور دائم في العام 1973، وتشكيل مجلس وطني (برلمان) منتخب ذي صلاحيات كبيرة، إذ منح الشيخ عيسى المشرّعين أعضاء المجلس الوطني الحق في استجواب أعضاء مجلس الوزراء، بمن فيهم الرئيس.

وتميزت التجربة الديمقراطية في البحرين بتوافر العديد من المقومات التي أدت إلى نمو الوعي السياسي فيها مبكراً، إذ شهدت البحرين تأسيس أول مجلس بلدي في 1920 ما جعلها الأولى خليجياً، والثالثة عربياً في هذا المجال. وبغض النظر عن الدور الذي كانت تقوم به البلدية من توفير الكهرباء والماء وتمهيد الطرق وإنشاء الحدائق والاضطلاع بشؤون النظافة، كانت البلدية مسؤولة عن توفير خدمات الصحة، وفوق ذلك كانت تشكيلته تنتخب. وكان منصب رئيس البلدية من أرفع المناصب في البحرين، وتولى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة قيادة دفة المجلس البلدي من العام 1956 وحتى العام 1961 حين تسلم مقاليد الحكم.

وخطت البحرين في عهد المغفور له بإذن الله خطوات سريعة للحاق بركب الدول المتطورة، وتحديث الدولة وإعادة هيكلتها. ويوصف الأمير عيسى بن سلمان بالتواضع والبساطة وسمو الأخلاق والكرم. وارتبطت مرحلة الاستقلال باسمه بشكل وثيق، حيث رسّخ أركان الإمارة رغم المخاطر التي كانت تتهدّدها نتيجة مطالبات إقليمية أجنبية مزعومة، ما جعله جديراً بصفة القيادة وسط العواصف.

وكان الشيخ عيسى ذو نظرة سياسية ثاقبة اكتسبها من اقتحام معترك السياسة باكراً. إذ وبعد ساعات من التوقيع على وثيقة إنهاء المعاهدة الخاصة التي كانت قائمة بين البحرين والمملكة المتحدة في 15 أغسطس 1971، أصدر مرسوماً بشأن إعادة التنظيم السياسي والإداري لبلاده. وطبقا لهذا المرسوم تم تغيير اسم إمارة البحرين إلى دولة البحرين، وكذلك لقب حاكم البحرين إلى أمير دولة البحرين، وتبع ذلك صدور مرسوم آخر بإعادة التنظيم الإداري للدولة، حيث تم تغيير مسمى مجلس الدولة إلى مجلس الوزراء، ورئيس مجلس الدولة إلى رئيس الوزراء، وأعضاء مجلس الدولة إلى وزراء. وفي العام 1973 شكّل مجلس الدفاع الأعلى وضمّ في عضويته وزراء: الدفاع والخارجية والداخلية والمالية والاقتصاد الوطني وشؤون مجلس الوزراء والإعلام ورئيس الحرس الوطني ونائب القائد العام لقوة دفاع البحرين ورئيس هيئة الأركان، وأسند الأمير إلى هذا المجلس مسؤوليات الشؤون العليا للدفاع والمحافظة على سلامة الوطن. وفي عهده (في نوفمبر 1980) تم تأسيس المجلس الأعلى للنفط الذي أنيطت به مهمة وضع السياسات الضامنة للمحافظة على الثروة النفطية، التي بدا أن احتياطياتها ليست غزيرة، وتطوير استغلالها والإشراف على ما يتم إنشاؤه من مؤسسات نفطية وتنمية الصناعات المرتبطة بالنفط. وأنشأ الراحل ديوان الخدمة المدنية في أبريل 1982، وأسندت إليه مهمة وضع السياسات الخاصة بالتوظيف وتحديد حاجة الجهاز الحكومي من القوى العاملة وبرامج رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية بين الكوادر الحكومية والهيئات والمؤسسات التي تسهم الحكومة في ملكيتها. ويعد الشيخ عيسى راعي الديمقراطية في البحرين، ففور صدور أول دستور في العام 1973، دعا إلى انتخاب المجلس الوطني الذي لم يعمّر طويلا، وتعرض للحل بعد ذلك بعامين. ومع مطلع التسعينات، شهدت البحرين تجربة أخرى للتحول الديمقراطي، كان أبرز معالمها تشكيل مجلس شورى في العام 1992 منحت له صلاحيات استشارية. وفي سبتمبر 1996 أصدر مرسوما يقضي بزيادة عدد أعضاء مجلس الشورى من 30 إلى 40 عضواً، فضلاً عن توسيع صلاحياته ليعطى له حق المبادرة في إبداء الرأي والمشورة في ما يحيله إلى مجلس الوزراء وإنشاء لجان مختصة للمناقشة.

إنجاز بعيد المدى

وكان أحد أهم الانجازات التي تحسب للأمير عيسى بن سلمان آل خليفة على المدى الطويل، والتي لا تقل أهمية عن عمليتي التحول الديمقراطي اللتين قادهما، هي تعريب قوات الأمن البحرينية بإقالة رئيس جهاز الأمن الداخلي أيان هندرسون البريطاني الجنسية. وشهد عهده الذي دام 38 سنة قفزات كبيرة، فالقطاع المصرفي في البحرين بات مضرب الأمثال في التطور، واحتضنت البحرين مقار لكبرى المؤسسات المالية الدولية.. كما أنشئت في عهده مشروعات كبيرة، مثل: شركة ألمنيوم البحرين، وشركة نفط البحرين، والحوض الجاف.. فضلا عن مشروعات الغاز، وصناعة البلاستيك، والبيوت الجاهزة.

حسين الجمو

بيان الاستقلال

شدد الشيخ عيسى بن سلمان في بيان استقلال البحرين على أنه «نظراً لصدور قرار مجلس الأمن التاريخي في 11 مايو 1970 الذي أكد بصورة قطعية ومباشرة رغبة شعب البحرين في الحصول على اعتراف دولي بكيانه وشخصيته، كشعب ينتمي إلى دولة مستقلة ذات سيادة وحرة في تقرير أسس علاقاتها بالدول الأخرى.. وعليه قررت الحكومة عزمها على إنهاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السياسية والعسكرية التي تنظم علاقات التحالف بين حكومة البحرين والحكومة البريطانية، وعليه بوشر فعلاً الانسحاب العسكري البريطاني من أراضي البحرين».

وشدد الشيخ عيسى على أن «البحرين الدولة العربية المستقلة هي صاحبة السيادة المطلقة على أراضيها»، قاطعاً الطريق على أطماع أبدتها قوى إقليمية في حينه.

السلطان قابوس بن سعيد

نهج خاص في رسم السياسات الهادئة

يرى أن بناء الثقة بين الشعوب يسهم في انتصار الأمن والسلام وشيوع الرخاء

خلفيته التعليمية تمزج بين الانفتاح على الآخر من دون التخلي عن الهوية

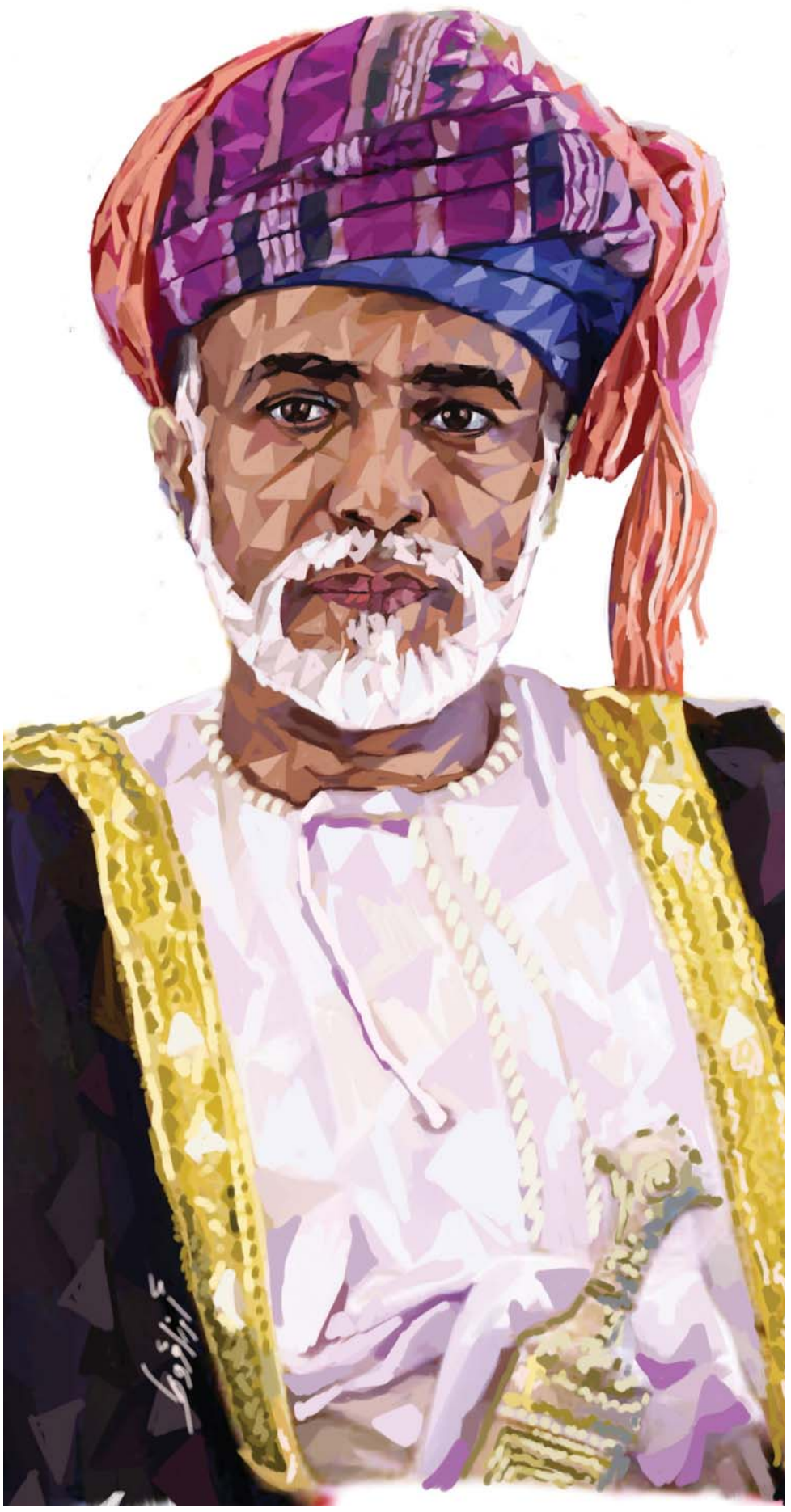

ربما تكون سلطنة عمان من الدول الأقل «ضجيجاً سياسياً» في العالم العربي، وهو أمر فريد من نوعه في رقعة جغرافية اعتادت لغة الخطاب الحاد في إدارة العلاقات والأزمات، وافتعال المعارك الوهمية.

ربما تكون السلطنة أيضاً من بين الدول الأكثر بعداً عن التحيز لطرف على حساب آخر، أو الانضمام لمعسكر ضد آخر، رغم انها عايشت - شأنها شأن الكثيرين - مرحلة مهمة في التاريخ الدولي كان الانقسام فيها ما بين شرق وغرب.. يمين ويسار.. سيد الموقف والمواقف.

ربما تكون كل هذا، لكنها في المقابل كانت، ولاتزال، لديها فلسفتها السياسية الخاصة التي تقوم على ان المصالح المشتركة والحوار الهادئ والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والبحث عن القواسم التي تجمع، والابتعاد عن الأسباب التي تفرق، والانفتاح على الجميع، أمور ينبغي التركيز عليها والتمسك بها بشدة إذا ما أرادت دولة ما ان تبني مكانة لها مرموقة قاعدتها اكتساب احترام الجميع.

ان هذه السياسة، التي يمكن ان نطلق عليها سياسة «لاضرر ولاضرار»، يقف وراءها رجل واحد، هو السلطان قابوس بن سعيد الذي تولى مقاليد الحكم في الثالث والعشرين من يوليو 1970، حيث شرع منذ ذلك الحين في وضع هذه السياسة على أرض الواقع. وهو ما يمكن ان نلمسه بوضوح، في النهج الذي اتبعته السلطنة خلال السنوات الأربعين الماضية، والتي كان من أبرز سماتها الوقوف على مسافة واحدة من الجميع، وعدم اتخاذ مواقف انفعالية من أي طرف لصالح طرف آخر.

هذه السياسة حدّدها السلطان قابوس بوضوح عندما قال: «وكما هو شأننا في الالتزام بقيمنا ومبادئنا في رسم السياسات الداخلية وتنفيذها فإننا لا نحيد عن المبادئ السياسية، والثوابت الأساسية، التي انتهجناها في مجال العلاقات الخارجية. فمواقفنا نابعة من قناعاتنا، وهي تعبر عن صدق توجهاتنا، ووضوح رؤانا، وواقعية تعاملنا مع مختلف القضايا والمشكلات «الدولية والإقليمية».

وتابع: «وإذا كان العالم لا يمكن أن يخلو من النزاعات والمشكلات بحكم تضارب المصالح فإننا نعتقد جازمين أن بناء الثقة بين الشعوب، وتأكيد أواصر الصداقة مع الدول، والعمل على تحقيق المصالح المشتركة، ومراعاة الشرعية الدولية، والالتزام بالمعاهدات والقوانين.. كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التفاهم الواعي، والتعاون البناء، من أجل انتصار الأمن والسلام، وشيوع الطمأنينة والرخاء».

هذه السياسة تنبع من خلفية السلطان قابوس التعليمية، والتي تمزج بين الانفتاح على الآخر من دون التخلي عن الهوية، حيث تلقى تعليم اللغة العربية والمبادئ الدينية على أيدي أساتذة مختصين. ثم أرسله والده السلطان سعيد بن تيمور إلى انجلترا، حيث واصل تعليمه لمدة عامين في مؤسسة تعليمية خاصة، وفي العام 1960 التحق بأكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية كضابط مرشح، حيث أمضى فيها عامين درس خلالهما العلوم العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثان، ثم انضم إلى إحدى الكتائب البريطانية العاملة آنذاك في ألمانيا الغربية حيث أمضى ستة شهور كمتدرب في فن القيادة العسكرية. بعدها عاد إلى بريطانيا حيث درس لمدة عام في مجال نظم الحكم المحلي، وأكمل دورات تخصصية في شؤون الإدارة. ثم هيأ له والده الفرصة، فقام بجولة حول العالم استغرقت ثلاثة شهور، عاد بعدها إلى بلاده في العام 1964. وعلى امتداد السنوات الست التالية تعمّق في دراسة الدين الإسلامي، وكل ما يتصل بتاريخ وحضارة عُمان دولة وشعباً على مر العصور.

وأشار السلطان قابوس في أحد أحاديثه إلى ذلك بالقول: «كان إصرار والدي على دراسة ديني وتاريخ وثقافة بلدي لها عظيم الأثر في توسيع مداركي ووعيي بمسؤولياتي تجاه شعبي والإنسانية عموماً. وكذلك استفدت من التعليم الغربي وخضعت لحياة الجندية، وأخيراً كانت لدي الفرصة للاستفادة من قراءة الأفكار السياسية والفلسفية للعديد من مفكري العالم». وفي خط متواز مع السياسة الحكيمة التي اتبعها خارجياً، أقر السلطان قابوس السياسة نفسها داخلياً، حيث حرص على دفع السلطنة إلى حالة متقدمة من المعاصرة مع الإبقاء على الأصالة بحيث لا تفقد البلاد هويتها.

منجزات عملاقة

ومنذ توليه الحكم في 23 يوليو 1970 أسرع في إقامة إصلاحات ومنجزات ضخمة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية. وأهتم - كما يقول موقعه الرسمي على الانترنت - بشتى «اتجاهات الحضارة، ورعي الفكر بالعلم، والعقل بالوعي، والنفس بالأمل والأمن». وبدأ بتنفيذ مشاريع كبيرة لتنمية ولايات السلطنة ورفع مستوى معيشة الشعب واقتصاد الدولة، واهتم ببناء الدرع الواقية للسلطنة متمثلة في القوات المسلحة. كما اتخذ السلطان قابوس قاعدة رئيسية نحو ترسيخ قاعدة الشورى في عمان، فأنشأ المجلس الاستشاري للدولة، الذي باشر أعماله لسنوات ثم أمر بإنشاء مجلس الشورى ليساهم بالمشورة في وضع وتحديد المشاريع التي تهدف إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى جولاته السنوية التفقدية في ولايات السلطنة المختلفة، حيث يتعرف عن قرب على أحوال المواطنين الذين يجلسون إليه في جلسات أشبه بالبرلمان المفتوح.

خالد سيد أحمد

اهتمامات واسعة

للسلطان قابوس بن سعيد اهتمامات واسعة بالدين واللغة والأدب والتاريخ والفلك وشؤون البيئة، حيث يظهر ذلك جلياً في الدعم الكبير والمستمر للعديد من المشروعات الثقافية، وبشكل شخصي، محلياً وعربياً ودولياً. ومن أبرز هذه المشروعات على سبيل المثال لا الحصر، موسوعة السلطان قابوس للأسماء العربية، ودعم مشروعات تحفيظ القرآن سواء في السلطنة وفي الدول العربية، فضلاً عن جائزة السلطان قابوس لصون البيئة، ودعم مشروع دراسة طرق الحرير.

الاثنين | 30 ذوالحجة 1431 هـ | 06 ديسمبر 2010م | البيان

الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود

أبو النهضة السعودية.. وباني الجامعات

قاد الوفد السعودي المفاوض مع اليمن في 1934. وشارك في مؤتمر لندن 1939

شارك في حملات عسكرية والمهمات السياسية في عهد والده

يلمس المتأمل في سيرة الملك خالد بن عبد العزيز تواضعه وعدله. كما أن المتتبع لشؤون المملكة في فترة حكمه لابد وأن يلحظ تطوراً مشهوداً عايشته قطاعات الصحة والتعليم والصناعة، فضلاً عن اهتمامه الدائم بشؤون المواطن.

أما فيما يخص سياسته الخارجية، فركزت على الاهتمام بالشأن العربي والقضايا الساخنة في المنطقة، لاسيما الحرب الأهلية اللبنانية. فضلاً عن اهتمامه بشكل مباشر بالشأن الخليجي، إذ كان من المساهمين في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج.

النشأة.. والسياسة

في 21 فبراير 1913 رزق الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود بابنه الخامس من الذكور من الأميرة الجوهرة بنت مساعد بن جلوي آل سعود. ونشأ الأمير الصغير في كنف والده عبدالعزيز في مدينة الرياض خلال الفترة التي بدأ فيها الإعداد لضم مناطق أخرى للدولة، فتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن في طفولته، ودرس العلوم الشرعية على يد نخبة من العلماء، كما تدرب على الفروسية والرماية.

واشترك الأمير خالد بن عبدالعزيز في بعض الحملات العسكرية والمهمات السياسية في عهد والده الملك عبدالعزيز آل سعود، كما عُيّن رئيساً للوفد السعودي المفاوض في شأن الخلاف مع اليمن في العام 1934، كما شارك مع أخيه الملك فيصل في مؤتمر لندن في العام 1939 (الذي عرف باسم مؤتمر فلسطين). وبصفة عامة، واصل الملك خالد حياته في كنف والده ولم يتطلع لأي منصب، ولم يشتغل بالسياسة بعد وفاة الملك عبدالعزيز في نوفمبر 1953. رغم أنه كان عُيّن في العام 1926 نائباً لأمير الحجاز (فيصل بن عبدالعزيز) بعد ضمها إلى الدولة السعودية. لكن فيصل، رأى في خالد، بعدما تسنّم الحكم، مواصفات تؤهله لتبوء منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، وكان ذلك في العام 1962، وهو بالمصادفة أول منصب يتسلمه منذ وفاه والده.

وعقب استشهاد أخيه الملك فيصل، بايعه البيت السعودي والعلماء والأعيان ملكاً في 25 مارس 1975.

البناء الداخلي

واستكمل الملك خالد مسيرة البناء التي بدأها والده، وتميز عهده بالرخاء الاقتصادي، وساهمت سياساته ومجهوداته في إحداث نهضة حضارية في شتى المرافق.

ومن المعروف عن الملك خالد، رحمه الله، اهتمامه الكبير بالزراعة، إذ قدم أشكال الدعم كافة للمشروعات الزراعية والحيوانية، وأنشئت في عهده صوامع الغلال ومطاحن الدقيق، ما أسهم في إنتاج كميات من القمح زادت عن حاجة المملكة. كما انه اهتم بتشجيع القطاع الصناعي، فأنشأت الدولة وزارة الصناعة والكهرباء التي قامت بإعداد الخطط الصناعية لرفع مستوى الصناعة والتصنيع. ومع تسلمه الحكم ازداد دخل المملكة من النفط، ما ساهم في توفير الأموال والمصادر اللازمة لتنفيذ الخطة الخمسية التي وضعت في عهد الملك فيصل.

كذلك، أظهرت إدارته اهتماماً بالمجال الصحي بتطوير المستشفيات والمستوصفات الحكومية وتعميمها، وتوفير الدواء والعلاج للمواطنين دون مقابل. فضلاً عن اهتمامه بالجانب التعليمي، حيث شهدت البلاد نهضة تعليمية وتطوراً ملحوظاً، إذ افتتحت في عهده، الذي دام قرابة سبع سنوات فقط، ثلاث جامعات، هي: جامعة الملك فيصل في محافظة الإحساء، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، وأم القرى في مكة. كما تم توسيع التعليم العالي للبنات. كما اهتم أيضاً بتطوير الجيش السعودي وأسلحته، بالإضافة إلى تطوير الحرس الوطني. وفي المجال الديني، اهتم الراحل بمتابعة إتمام ما تبقى من عمارة المسجد الحرام، وافتتح مصنع كسوة الكعبة بعد تجديده، كما جرى في عهد توسعة المسجد النبوي.

السياسة الخارجية

حاول الملك خالد التدخل لحل أزمة الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت بعد توليه الحكم مباشرة، ودعا إلى عقد قمة عربية مصغرة لبحث الشأن اللبناني وانتهى الأمر بقبول دخول قوات الردع العربية. كذلك، كان من الداعمين لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المرض والوفاة

بدأت أولى علامات المرض مع إصابته في العام 1970 بذبحة صدرية وتمت معالجته في منزله، ومرّ خلال فترة العلاج بمضاعفات هددت حياته. وفي العام 1972 أجريت له عملية لاستئصال جزء من الجدار الأمامي من الحجرة القلبية اليسرى، وفي العام 1976 اكتشف الأطباء مشكلة في ساقه وأجريت له جراحه في لندن، وفي العام 1978 اكتشفت علامة ضعف في عضلة القلب وأجريت له عملية جراحية قلبية ثانية.. ولم يمهله المرض طويلاً، إذ توفي في 13 يونيو 1982 في مدينة الطائف.

سهير العبد

أقوال

للراحل عشرات الأقوال المأثورة التي تدلل على بعد بصيرته، وفكره التحديثي. ومن ذلك قوله: «لأن المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف، فإننا نحرص على بناء قاعدة اقتصادية قوية أساسها وقاعدتها الإنسان السعودي الذي نبني فيه القدرة على تحديات التعامل مع منجزات العصر، تلك القدرة التي أصبحت في مستوى رفيع من الأداء». وترجم كرم الرفادة بقوله: «إن المملكة العربية السعودية لفخورة جداً أن تضع كل إمكاناتها، وتجند كل طاقاتها من أجل خدمة حجاج بيت الله الحرام، الذين يحلون في بلادهم وبين أشقائهم».

جائزة

نال الملك خالد جائزة الملك فيصل العالمية تقديراً لجهوده في المجالات الإسلامية، خصوصاً في حقل التضامن الإسلامي، وتقديراً لدعوته إلى عقد مؤتمر القمة الإسلامية الثالث العام 1981 بجوار البيت العتيق، حيث جمع زعماء العالم الإسلامي لمناقشة قضايا المسلمين وتوحيد صفوفهم.

الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني

مؤسس أول مجلس شورى في قطر

أعاد تحقيق استقرار الحكم في قطر وألغى معاهد الحماية مع بريطانيا

عدّل في أبريل 1972 الدستور القطري، ووضع قطر على سكة التحديث

هو سادس أمراء قطر من مواليد العام 1932، وتولى الحكم في 22 فبراير 1972.

بدأ الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني عهده بسلسلة خطوات سريعة لوضع قطر في مكان مرموق بين الأمم، إذ استهل حكمه بالحصول على عضوية في جامعة الدول العربية (11 سبتمبر)، ثم سريعاً، وفي 21 سبتمبر من العام ذاته أصبحت قطر العضو الـ 130 في الأمم المتحدة.. كما انضمت إلى العديد من المنظمات العالمية مثل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

وبعد ذلك بنحو 10 أعوام، كان الشيخ خليفة من الداعمين لتأسيس مجلس التعاون الخليجي، ومن الطامحين لتحقيق هذا الكيان العربي الوحدوي إنجازات تترجم تطلعات الخليجيين بالتنمية والتقدم.

بداية سياسية

وَلَج الشيخ خليفة ميدان القيادة عبر موقع قائد قوات الأمن في قطر، ثم بات مسؤولاً عن المحاكم المدنية، إلى أن أصبح نائب الحاكم في 24 أكتوبر 1960. وترأس أول وزارة شُكّلت في قطر في 29 مايو 1970 طبقاً لأحكام النظام السياسي المؤقت. وبالإضافة إلى توليه منصب رئيس الوزراء حرص على الاستحواذ على منصب وزير البترول. وفي العام 1972، تولى منصب رئيس الهيئة الاستثمارية لاحتياطي الدولة، واستمر في مناصبه حتى بعد توليه مقاليد الحكم.

في 3 سبتمبر 1971، وجّه خطاباً إلى الشعب القطري أعلن فيه استقلال بلادهم منهياً العلاقة التعاهدية مع بريطانيا العظمى، وملغياً معاهدة الحماية الني وقّعت بين البريطانيين والقطريين في العام 1916 في عهد الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني.

تنظيم.. استعداداً للتطوير

شرع الشيخ خليفة بن حمد في بدايات عهده في عملية إعادة تنظيم هيكل الحكومة في بلاده.. استعداداً لمرحلة التحديث والتطوير المدفوعة بالطموح والثروة المتدفقة من باطن الأرض. وفي 19 أبريل 1972 عدّل الدستور القطري، وشكّل أول مجلس شورى، ومع توسع قطاع الأعمال الحكومية أمر في نهاية العام 1990 بإعادة تكوين مجلس الشورى ليتألف من 30 عضواً مع إعطاء المجلس صلاحيات أوسع. وإلى جانب ذلك تم إنشاء ديوان المحاسبة للتدقيق في أداء الأجهزة الحكومية القطرية ومنع الهدر فيها. وفي وقت لاحق ومع تفرّع الأجهزة الحكومية وتوسع الخدمات التي تقدمها الوزارات والهيئات الحكومية وتحوّل الدولة الفتية إلى قبلة للعمالة أمر الشيخ خليفة بإعادة تنظيم ديوان الخدمة المدنية.

وفي ضوء هذه الخطوات، بل القفزات، التنظيمية المدروسة حقّقت قطر نهضة متكاملة في جميع المجالات ارتقت بها إلى مصاف الدول العصرية المتطورة.

وفي منتصف السبعينات من القرن العشرين آلت ملكية صناعة النفط على التراب وداخل المياه الإقليمية إلى الحكومة القطرية التي بدأت العمل على تطوير إنتاجه ومنتجاته، لكنه كان حريصاً على الاستفادة من الخبرة الأجنبية لتطوير هذه الثروة وزيادة عائدات الدولة منها فوقّع عدداً من اتفاقيات الشراكة مع شركات نفطية أميركية وفرنسية.

وشهد عهده بدء إنتاج الغاز الطبيعي في حقل الشمال الذي يعتبر ثاني أكبر حقل منفرد للغاز غير المصاحب في العالم، واحتياطيه المثبت حوالي 250 تريليون قدم مكعب وربما هو 500 تريليون قدم مكعب.

وعرف عن الشيخ خليفة بن حمد الطبع الهادئ. وفي هذا السياق، يشير معاصروه إلى أنه كان ثاقب النظر ويوزن سياسته للأمور بميزان الحكمة.

وتمكن الشيخ خليفة بن حمد من النجاح في تحقيق استقرار الحكم في قطر واستعادة العمل بآلية انتقال السلطة. وهكذا استمر على سدة الحكم نحو ربع قرن، إلى أن انتقلت السلطة إلى ابنه البكر الشيخ حمد بن خليفة في 27 يونيو 1995.

غادر الشيخ خليفة بلاده وعاش خارج قطر، في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وفرنسا، نحو 10 أعوام. وعاد بعد هذا الغياب الطويل عن الديار في العام 2005 للمشاركة بتشييع جثمان إحدى زوجاته.. ومنذ ذلك الحين استقر في قطر وبات يكنّى بالأمير الوالد.

نضال حمدان

الشيخ جابر الأحمد الصباح

صاحب «رصيد الأجيال القادمة»

من أهم إنجازاته تأسيس ميناء الشويخ وتشغيل أول محطة للتكرير

أعاد إحياء الحياة النيابية في 1981 وجمّدها في يوليو 1986

تعرّض في مايو 1985 لمحاولة اغتيال بسبب موقفه الداعم للعراق

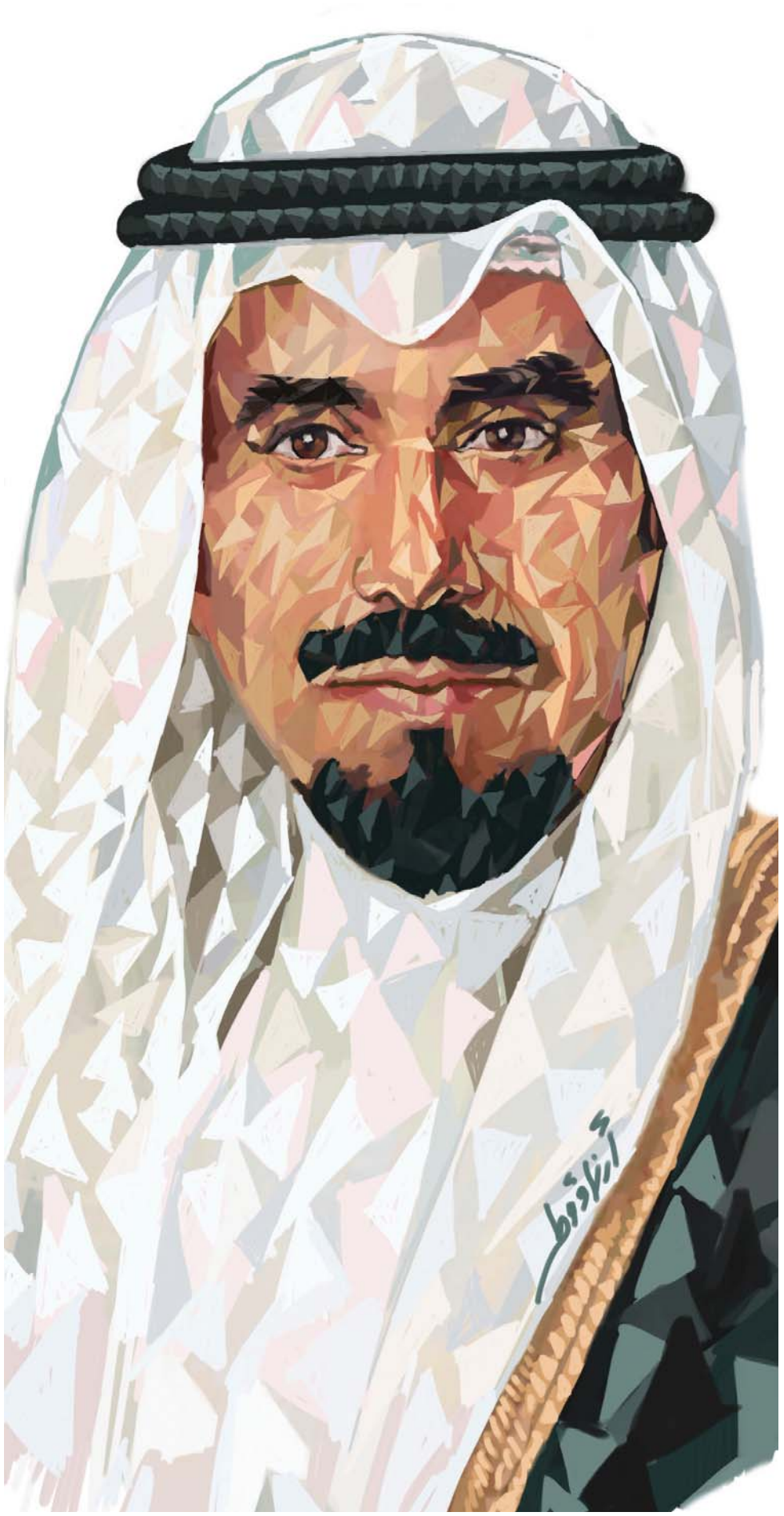

1988

حمل الشيخ جابر الأحمد، رحمه الله، في وقت مبكر، ومنذ العام 1988 تحديداً، لواء إسقاط فوائد الديون المستحقة على الدول الفقيرة وتخفيض هذه الديون على الدول الأشد فقراً.
وألغى ديون بلاده على العديد من الدول النامية.
وطرح مبادرته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر ثمانينات القرن الماضي.

هو الأمير الثالث عشر لدولة الكويت، والثالث منذ عهد الاستقلال الذي بزغت شمسه في العام 1960، وحكم ما يزيد على 28 عاماً (من 31 ديسمبر 1977 إلى 15 يناير 2006).. ويعتبر من أكثر الزعماء، بعد منجز الاستقلال وأبو الدستور الشيخ عبدالله السالم الصباح، تحقيقاً لإنجازات الكويت المعاصرة.

عاش في فترة الثلاثينات من القرن العشرين وهي بداية النهضة العلمية والثقافية في الكويت. وبدأ العمل الإداري، بنكهة السياسة، وهو في العشرين من العمر (في العام 1949) عندما عينه والده الأمير أحمد الجابر نائباً له في الأحمدي، وكان المسؤول العام عن المدينة التي تعتبر كنز الكويت ومكمن ثروته النفطية، وفي العام 1959 عينه الشيخ عبدالله السالم الصباح رئيساً لدائرة المال والأملاك العامة إلى جانب رئاسته لمجلس النقد الكويتي الذي أصدر أول عملة وطنية للكويت في استقلال عن الروبية الهندية.

وحقق الكثير من الإنجازات، ومن أول إنجازاته أنه طوّر الإدارة المالية وحوّلها إلى وزارة ثم نظّمها واستحدث فيها من الإدارات والآليات ما جعلها تفوق وزارات كثير من الدول التي كانت سابقة لها.

وبعد استقلال الكويت في 19 يونيو 1961 وإجراء انتخابات المجلس التأسيسي عين وزيراً للمالية والصناعة في الحكومة الكويتية الأولى، وبعد ذلك بأربع سنوات (في نوفمبر 1965) عيّن رئيساً لمجلس الوزراء، وبعد أقل من عام بويع ولياً للعهد. وبعد أقل من عام أيضاً، وتحت الضغط السياسي المتأتي جراء اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في 5 يونيو 1967 أصبح حاكماً عرفياً للكويت إلى أن رفعت الأحكام في 1 يناير 1968.

ومن أهم إنجازاته في شؤون النفط تأسيس ميناء الشويخ وتشغيل معمل تقطير مياه البحر وأول محطة لتكرير المياه وإنشاء التجارب الزراعية، وتأسيس شركة البترول الوطنية الكويتية.

كما أنشأ صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وهو صندوق لتجميع المال من عوائد النفط، ولحفظ استقرار الأجيال المقبلة مادياً، حيث ان عمر النفط محدود ومن حق الأجيال أخذ نصيبها منه، ولذلك خصص نسبة 10 في المئة من إيرادات الدولة العامة لاستثمارها في مشاريع داخلية وخارجية استفاد منها الشعب الكويتي أثناء الغزو العراقي الذي حدث في العام 1990.

ومن سمات عهده، سلباً وإيجاباً، إعادة إحياء الحياة النيابية في الكويت في العام 1981 بعد غياب دام نحو 14 سنة.. لكنه اضطر إلى تجميد الحياة البرلمانية وتعليق العمل بالدستور في يوليو 1986 بسبب المواجهات التي حدثت بين مجلس الأمة والحكومة.. ثم عاد في العام 1992 أعاد الحياة النيابية، بزخم جديد.

كان من أصحاب الفكر الوحدوي، وقدّم كل دعم للقضية الفلسطينية، حيث نشأت حركة فتح في الكويت. ومن ذلك مساعيه لتوحيد اليَمَنَيْن منذ سبعينات القرن الـ 20، وقبل ما يزيد على عقدين من تحقّقها في العام 1990. وأنشأ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمباركة من الأمير آنذاك الشيخ عبدالله السالم الصباح، المغفور له بإذن الله تعالى، والذي سخّر موارده لتنمية الأقطار العربية.

وفي 16 مايو 1976 زار الشيخ جابر دولة الإمارات العربية المتحدة لعقد مباحثات مع المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بشأن إنشاء مجلس التعاون الخليجي، والذي رأى النور في أبوظبي بعد ذلك بخمس سنوات بعد أن تلاقت إرادات قادة الخليج.

شهدت فترة حكمه أحداثاً جساماً على الصعيدين الداخلي والإقليمي، فموقفه من الحرب العراقية الإيرانية ودعمه اللامحدود للعراق كاد يودي بحياته عندما تعرّض في 25 مايو 1985 لمحاولة اغتيال باءت بالفشل نفّذها متشددون موالون لإيران عن طريق سيارة مفخخة.. وبعد خمس سنوات كانت حياته هدفاً لحليف وشقيق الأمس، إذ اجتاحت القوات العراقية في ليل 2 أغسطس 1990 الكويت واحتلتها لسبعة شهور قبل تحريرها في حرب كونية دامت 40 يوماً.

نضال حمدان

يرون أنه نجح.. وينشدون تعزيز المسيرة بتعميق المواطنة الخليجية

أبناء الإمارات ينظرون بتقدير لمنجزات العقـــــ

يأمل المواطنون الإماراتيون أن تخرج القمة الجديدة لمجلس التعاون الخليجي بقرارات تزيد من لحمة التكامل الخليجي، وأن تؤسس قمة اليوم في أبوظبي انطلاق مرحلة جديدة من العمل الخليجي المشترك لتحقيق طموحات وآمال المواطنين وتردف النجاحات السابقة الهادفة إلى تحقيق التنمية ورفاهية شعوب المجلس.

«البيان» استطلعت آراء عدد من القياديين ومن هم في موقع المسؤولية للتعرف على ما يريده الإماراتيون من مجلس التعاون، وكيف يقيّمون مسيرته خلال العقود الثلاثة الماضية.

وفي هذا الإطار، يشيد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي بالانجازات التي حققها مجلس التعاون، ويعربون عن آمالهم وطموحاتهم في أن يواصل تحقيق المزيد من الانجازات على مختلف الصعد والمستويات وفي كافة المجالات والقطاعات في المرحلة المقبلة للإسراع بوتيرة التنمية ومواجهة التحديات التي تواجهها دول المجلس. وفي ما يلي بعض الاستطلاعات التي تعبر عن نبض المواطن الإماراتي.

يقول النائب الأول للمجلس الوطني الاتحادي أحمد شبيب الظاهري إن فكرة مجلس التعاون قامت على العمل والمصالح المشتركة. ويتابع أن المجلس، ومنذ الاجتماع الأول للمجلس في شهر مايو من العام 1981 بدعوة كريمة من المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، حقق الكثير على المستوى التنظيمي والتشريعي والاقتصادي، وأعرب عن الأمل في أن يتم تفعيل القرارات الصادرة عنه في ما يخص تفعيل العمل الخليجي المشترك.

ويرى الظاهري أن المجلس نجح على مدار السنوات الماضية في أن يشكل رؤى خليجية واضحة تجاه مختلف القضايا، وبات يحظى بالاحترام في المحافل الإقليمية والدولية. ويشير إلى أن التأثير المعنوي للمجلس أكبر من الفائدة المادية في مسيرة المجلس حتى الآن، حيث أن الشعور بأن «هناك عملاً ومصيراً وهدفاً مشتركاً يعطي الاطمئنان ويحقق المرجو من العمل الخليجي المشترك»، ويشدد على أن «ما تحقق على الجانب المادي كثير رغم عدم شعور الفرد أو المؤسسات بها إلا أنها تعود بالنفع والفائدة الكبيرة على السوق الخليجي ككل بشمل ملموس مثل الاتحادي الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتفاقيات الأمنية والدفاع المشترك، بالإضافة إلى التنسيق في المجالات السياسية والاجتماعية.

ومن جانبه، يقول عضو المجلس الوطني الاتحادي محمد عبدالله الزعابي إن هناك «آمالاً كبيرة معلّقة على القمة دول مجلس التعاون التي تحتضنها أبوظبي نظراً لأنها تعقد في ظروف إقليمية ودولية ومستجدات بالغة الحساسية نتيجة تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية»، معتبراً أن القمة تعد «منعطفاً لتطوير العلاقات بين دول المجلس.. وإعطائها زخما للارتقاء بمسيرة مجلس التعاون للأفضل، وهي بمثابة لبنة جديدة في الصرح الخليجي لتحقيق طموحات وآمال شعوب الخليج لتعود بالنفع عليها الأمر الذي يتطلب الخروج بمواقف متوائمة إزاء التحديات الراهنة» على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، حيث سيناقش القادة كل ما يستجد من أحداث على المستويين الإقليمي والدولي بهدف تعزيز التنسيق والتشاور للوصول إلى مواقف خليجية موحدة حيالها. ويشير إلى أن هناك العديد من الموضوعات والقضايا التي تهم دول المجلس على الصعيد العربية والإسلامي منها عملية السلام في المنطقة والتطورات على الساحة الفلسطينية والأوضاع في العراق والعلاقات الخليجية الإيرانية خاصة أزمة برنامجها النووي، وكذلك مسألة الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وضرورة إنهاء هذا الخلاف أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

ويؤكد الزعابي على أهمية قمة أبوظبي في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي الذي يحتاج إلى المزيد من الجهد والعمل والتنسيق لمواجهة التغيرات والتحديات التي تواجهها دول العالم والتي تحتاج إلى تضافر جهود دول المجلس من أجل التغلب عليها والتعامل مع مختلف القضايا ككتلة واحدة بدا من التعامل معها كدول متفرقة خاصة. ويضيف أن كثيرا من الأعمال والبرامج الخليجية وجدت طريقها إلى التنفيذ والتحقق من قبل الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي إما على المستوى الاقتصادي أو على المستويات التكاملية الأخرى وهو ما تحقق خلال فترة زمنية تقترب من أربعة عقود حتى الآن، مشيراً إلى إن التكامل الاقتصادي الذي يعد أحد أهم أهداف المجلس لا يزال يحتاج إلى مزيد من الجهد والعمل والتنسيق رغم من تشابه التركيبة الاقتصادية لدول المجلس التي تعتمد أكثرها على مصدر وحيد للدخل وهو النفط إلا أن ما تم انجازه على صعيد ذلك التكامل يظل برأي كثير من المراقبين دون المستوى المأمول، على أنه لا يمكن إغفال إنجازات مهمة تمت في برنامج الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس منها السعي لتوحيد السياسات الكلية الاقتصادية وربط البنى الأساسية وايجاد عدد من المؤسسات الاقتصادية المشتركة.

أحمد الظاهري:
ما تحقق كثير والنفع والفائدة كبيرة

محمد الزعابي:
آمال كبيرة على القمة فالظروف معقدة وبالغة الحساسية

علي المطروشي:
نتائج كبيرة على الصعيد الاقتصادي

علي الحمراني:
المطالبة بتفعيل لجان المجلس وربط الدول اقتصاديا

تعزيز الترابط

وفي الإطار ذاته، يقول عضو المجلس الوطني الاتحادي علي ماجد المطروشي إن مجلس التعاون استطاع تحقيق نتائج كبيرة نسبيا على الصعيد الاقتصادي ما كانت له إسهاماته في تعزيز ترابط دول المجلس اقتصادياً، مشيراً إلى أن من أهم ملامح هذه النتائج إقامة منطقة تجارة حرة الأمر الذي أدى إلى مزيد من تنقل المواطنين والبضائع والخدمات عبر الحدود والمواءمة بين بعض القوانين والإجراءات والسياسات، بالإضافة إلى تفعيل التبادل التجاري والإعفاء من الضرائب وتنقل مواطني دول المجلس بين دوله ببطاقة الهوية.

ويعرب المطروشي عن أمله في تحقيق المزيد من التكامل الحقيقي بين دول المجلس خلال المرحلة المقبلة وان يتم تنفيذ المشاريع والقرارات والاتفاقيات الصادرة عن القمم السابقة للمجلس في كافة القطاعات حتى يشعر أبناء دول المجلس بها وتساهم في رفاهيتهم وتحسين مستوى معيشتهم. ويشير في هذا الصدد على أن هناك آمالاً وطموحات كبيرة معقودة على القمة الحادية والثلاثون في أبوظبي وعلى رأسها الاستمرار في العمل المشترك والمحافظة عليه وتطويره لتحقيق الأهداف المرجوة منه في اقرب وقت ممكن، ومنها تحقيق الربط الكهربائي بين دول المجلس الذي دخل مراحله الأخيرة وتنفيذ مشروع القطار الخليجي، وربط الأسواق المالية الخليجية ببعضها البعض، وتفعيل التنسيق في المجال المالي من خلال مجالس محافظي المصارف المركزية.

نموذج يحتذى

ويقول مدير عام وزارة الصحة د. سالم الدرمكي إن الجهود التي يقوم بها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون للنهوض بواقع الخدمات الصحية في دول مجلس التعاون أصبحت واضحة وملموسة، وأضحت نموذجا يحتذي، مؤكدا أن إنشاء المكتب قبل أكثر من ثلاثة عقود ساهم بتعزيز التعاون والتنسيق في تطوير مستوى الخدمات الصحية التي تقدم للمواطنين في كافة الدول الأعضاء، كما ساهم في تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المحلية والإقليمية والدولية مما أسهم في تعزيز مسيرة الخدمات الصحية وتحقيق رؤية وتطلعات قادة دول مجلس التعاون الخليجي.

ويضيف الدرمكي أن تطور الخدمات الصحية في كافة دول المجلس والوصول بها إلى المستويات العالمية يعتبر من أولويات قادة دول مجلس التعاون، إذ أن الاستثمار في بناء الإنسان الخليجي يعتبر الركيزة الأساسية لعملية التنمية المستدامة التي تشهدها مختلف دول المنطقة، لافتاً إلى أنه لا يخفى على أحد أن مجلس التعاون الخليجي يعمل على توحيد السياسات والإجراءات التي تقوم بها كل دوله من أجل الحفاظ على صحة أفرادها وسلامة مجتمعها.

ويوضح: «نعمل جميعا على تفعيل القرارات الموحدة في شأن الكثير من الموضوعات التي تمثل تحدياً جماعياً لنا في دول المجلس مثل الشراء الموحد للأدوية واللجان الموحدة لمكافحة الأمراض المختلفة إلى جانب الموضوعات المتعلقة بالرعاية الصحية الأولية وتطويرها».

ويوضح المدير التنفيذي للممارسات الطبية والتراخيص في وزارة الصحة رئيس اللجنة الخليجية لنقل الدم السابق أمين حسين الأميري أن سياسة الشراء الموحد للأدوية والمستلزمات الطبية التي انتهجتها دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر من انجح مظاهر التكامل والتعاون بين دول المجلس حيث حققت العديد من المزايا والايجابيات كما تميزت في تأمين احتياجات الدول الأعضاء من أجود الأصناف وزيادة عدد المناقصات إلى 13 بعد أن كانت ثلاث مناقصات.

ويشدد أميري على أن توحيد الجهود والإجراءات والأنظمة له أهمية قصوى وخاصة في ما يتعلق بالدواء للحصول على دواء آمن وفعال من خلل توحيد التسجيل للشركات الدوائية والمستحضرات وبأسعار منافسة ومعقولة ولتحقيق هذه الرسالة فلقد تم تشكيل الشركات الدوائية ومنتجاتها والتأكد من أن هذه الشركات تطبق أسس التصنيع الدوائي الجيد وكذلك للتأكد من جودة الدواء وسلامته بعد التسويق.

أقل من الطموح

من جانبه، يؤكد مدير عام دائرة البلدية والتخطيط في عجمان علي بن عبدالله الحمراني أهمية تفعيل آلية عمل اللجان المنبثقة من مجلس التعاون الخليجي، وضرورة ربط شعوب المنطقة اقتصاديا لتحقيق الوحدة الحقيقية بين دول مجلس التعاون الخليجي، مشيراً إلى أهمية المجلس في تعزيز مسيرة التعاون ودعم العلاقات بين شعوب المنطقة، وان ما أنجز في هذا الجانب اقل من طموح أبناء دول المجلس الذين يطمحون إلى وجود لجان فاعلة وقوانين أكثر سلاسة في مجالات الاستثمارات المشتركة وجود اقتصاد مشترك.

ويذكّر الحمراني بأن تكوين الاتحاد

ـــود الثلاثة.. ويراهنون على قمة اليوم

جلسة عمل مغلقة للقادة خلال قمتهم الاستثنائية قبل شهور

الأوروبي بدأ اقتصادياً ثم تحول سياسياً، مشيراً إلى أهمية الاقتصاد في تعزيز مسيرة المجلس وضرورة وجود مصالح اقتصادية مشتركة بين شعوب المنطقة وأهمية توفير وسائل النقل المشترك مثل القطارات مؤكداً أهمية التواصل بين أبناء المنطقة والربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون. ويشير إلى أن شعوب دول مجلس التعاون تتطلع الكثير في قمة أبوظبي وذلك باتخاذ قرارات تصب في مصلحة العمل المشترك وتعزيز الترابط والوحدة في ظل وجود التحالفات والتكتلات في العالم ولاسيما الوحدة الاقتصادية المشتركة التي تودي إلى تحقيق الوحدة السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ويطالب مدير عام دائرة البلدية والتخطيط في عجمان بأهمية تفعيل عمل الجان المنبثقة من مجلس التعاون الخليجي وذلك بان تقوم اللجان ببلورة طموحات وأمال أبناء المنطقة ورفعها إلى القيادات السياسية لأخذ القرارات المناسبة التي تودي إلى تعميق العلاقات المشتركة والتعاون الأخوي بين الشعوب إضافة إلى إيجاد قوانين تشجع الاقتصاد الحر والمتنقل بين دول المنطقة وان يكون لكل أبناء المنطقة مصلحة اقتصادية في أي دولة من دول المجلس.

وحدة تزداد قوة

وفي السياق، يؤكد عضو المجلس التنفيذي رئيس دائرة الموارد البشرية لإمارة الشارقة طارق بن خادم على أن وحدتنا الخليجية تزداد قوة عاماً بعد الآخر من خلال العقيدة والدين الإسلامي الذي يجمعنا ويربطنا برباطه المتين، مشيراً إلى أننا نتأمل من هذه القمة مزيداً من الوحدة الوطنية والوحدة الخليجية في كل مجالات الحياة، والتي من شأنها توفير الحياة الكريمة للمواطن الخليجي.

وقال بن خادم بمناسبة انعقاد القمة الخليجية في أبوظبي: «إننا نؤيد كافة قرارات قمم مجلس التعاون الخليجي السابقة والتي طالما اتخذت لصالح المواطن الخليجي في جميع مجالات الحياة، حيث أن هذه القرارات اتخذت بعد مشاورة أصحاب الجلالة والملوك قادة دول المجلس التي تحرص دائما على مصلحة مواطني دولهم». وأضاف أنه «من الملاحظ بين أبناء دول مجلس التعاون الخليجي وأنا واحد منهم أن كل اجتماع مجلس قمة التعاون الخليجي يعتبر أفضل من الاجتماع الذي يليه، وذلك من خلال جملة القرارات والاتفاقيات التي تتم على هامش هذه الاجتماعات».

ويوضح رئيس دائرة الموارد البشرية في الشارقة أن اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي لم يتأثر رغم الأزمة العالمية الأخيرة التي ضربت العديد من الدول الكبرى «بسبب قوة اقتصاد دول الخليج العربي، وحنكة حكام ورؤساء دولنا الفتية، والقيادة السيادية والرشيدة لحكامنا الكرام والتي تعمل دائما لمصلحة أبنائها المواطنين».

كما يدعو طارق بن خادم لوضع نظم متماثلة في المجالات الاقتصادية، والمالية، والتعليمية، والثقافية، والاجتماعية، والصحية والمواصلات، وحركة السفر والنقل، والشؤون التجارية، والشؤون القانونية والتشريعية، مشيراً إلى أن تجربة الدول الأوروبية في هذا المجال أكدت على أهمية التركيز على الجوانب الاقتصادية ومن ثم التطرق إلى السياسية، مركزاً على أن تشابك المصالح الاقتصادية جدار قوي من الصعب أن يتم هدمه، هو أهم ضمان لاستمرار التواصل، والتلاحم بين الدول وبين الشعوب «ومن هنا فإن التأكيد على أهمية التركيز على السوق المشتركة، وخلق آليات للتكامل الاقتصادي يأتي في مقدمة الأولويات».

نتطلع إلى المزيد

من جانبه، يأمل مدير عام بلدية الشارقة المهندس سلطان عبد الله المعلا أن يؤدي اجتماع دول مجلس التعاون في أبوظبي في انطلاق مرحلة جديدة من العمل الخليجي المشترك، لتحقيق طموحات وآمال المواطنين في جميع الأقطار الخليجية، مؤكداً على أن العمل الخليجي المشترك حقق الكثير من النجاحات بفضل السياسة الحكيمة والرشيدة التي تتبعها القيادات في البلدان الخليجية وحرصها على تنمية ورفاهية شعوبها. ويضيف المعلا أن دول المجلس مرت على مدار أكثر من 25 عاماً بظروف وتحديات محلية وإقليمية وعالمية على مختلف المستويات والمجالات ازدادت وتيرتها مع مطلع الألفية الثالثة والتي تمثلت في العولمة والانفتاح الإعلامي والانفجار المعرفي والمعلوماتي، والتكتلات الاقتصادية والأحادية السياسية والثقافية وغيرها. ويقول إن دول المجلس نجحت «في مواجهة التحديات التي تواجه الخليج العربي خلال السنوات الماضية، لذا فإن النتائج اللاحقة يجب أن تؤكد على أهمية خلق إنسان قادر على مواجهة التحديات ومواصلة سلسة النجاحات التي حققتها القيادة الرشيدة، بالإضافة إلى غرس القيم والمفاهيم التي تساعد في تحقيق التقدم على كافة المستويات وخلق مواطناً صالحاً ومنتجاً». ويرى المعلا أن القطاعين العام والخاص يجب أن يلعبا دوراً كبيراً في نجاح مسيرة العمل الخليجي المشترك باعتبارهما شركاء أساسيين في المشروعات التنموية، لذا فان المرحلة المقبلة تستلزم ضرورة مشاركة الجميع في كافة المجالات والعمل على إيجاد الصيغة المناسبة للنهوض بالعمل المشترك لتلبية طموحات المواطن الخليجي بترجمة قرارات المجلس الأعلى إلى واقع عملي».

علاقات خاصة وسمات مشتركة

أما مدير عام دائرة البلدية والتخطيط >>

استراتيجيات

شؤون الثقافة.. خطة للتنمية

أولت دول مجلس التعاون اهتماماً خاصاً بالعمل الثقافي المشترك، وحققت في هذا المجال العديد من الإنجازات من بينها إقرار خطة التنمية الثقافية.

وخضعت هذه الخطة التي تعكس مرئيات المجلس الأعلى تمت مراجعة هذه الخطة وأعيدت صياغتها على شكل مشروع إستراتيجية ثقافية في مايو 2008. وهي تنتظر المجلس الأعلى للمصادقة عليها إيذاناً ببدء العمل بها.

كذلك تم إصدار دليل موحد للأدباء، وإعداد دليل للمختصين في مجال الآثار إلى جانب إقرار الاتفاق الموحد في مجال التنقيب عن الآثار كصيغة استرشادية وإعداد نظام نموذجي للآثار في دول المجلس، وكذلك تشكيل فرق مشتركة للتنقيب والمسح في مجال الآثار، وإقامة معرض دوري مشترك للآثار.

وأقرت قيادات المجلس النظام الموحد لحماية حقوق المؤلف كنظام استرشادي. كما تمت إقامة العديد من الفعاليات ضمن العمل الثقافي المشترك في عدد من مجالات الفن والأدب والشعر والمسرح، بالإضافة إلى المهرجانات والمعارض الخارجية.

مجلس التعاون يقوم على أسس تقارب عميقـــــ

في أم القيوين د. مصبح راشد حميد فيشدد على أن منطلقات مجلس التعاون الخليجي وأهدافه جاءت واضحة في ديباجة النظام الأساسي التي شددت على ما يربط بين دوله من علاقات خاصة، وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة، أساسها العقيدة الإسلامية وإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، لافتا إلى أن تشكيل مجلس التعاون الخليجي لم يكن قرار وليد اللحظة بل تجسيداً مؤسسياً لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي.

ويضيف أن دول مجلس التعاون تتميز بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية التي تحتضن سكان هذه المنطقة، ويسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطاً بين سكان هذه المنطقة وتجانساً في الهوية والقيم، لافتاً إلى أن مجلس التعاون يمثل ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية، كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية، بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي الشامل.

ويوضح د. مصبح راشد أن مجلس التعاون حقق انجازات وأهدافا عديدة، متمنيا أن تحقيق القمة المقبلة والتي سيتم عقدها في أبوظبي التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها وتوثيق الروابط بين شعوبها ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات وفي الشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

أثمرت العديد من الانجازات

من جانبه، يعتبر مدير المركز الثقافي في أم القيوين أكد عبدالله بوعصيبة أن مسيرة مجلس التعاون الخليجي في السنوات التي خلت أثمرت العديد من الانجازات في كافة المجالات، وذلك بفضل من الله سبحانه وتعالى، ثم بفضل وإصرار وعزيمة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المضي قدماً في دعم وتفعيل هذه المسيرة المباركة، لافتا إلى أن مواطني دول التعاون يأملون من القمة الـ 31 التي تحتضنها أبوظبي اليوم وغداً أن «تحقق الكثير من الطموحات والآمال راجين من القادة حفظهم الله ورعاهم من خلال لقاءاتهم ومشاوراتهم المستمرة على إرساء وتثبيت قواعد كيان مجلس التعاون، وتقوية دعائمه لتحقيق طموحات وتطلعات مواطنيه، وتعميق مسيرة مجلس التعاون الخيرة داخل وجدان المواطن الخليجي والعمل على زيادة التعاون والتنسيق في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والصحية والاجتماعية والتعليمية والبيئية والرياضية وغيرها». ويوضح أن كافة شعوب دول المنطقة يأملون في قمة أبوظبي المقبلة أن تحقق المواطنة الاقتصادية ودورها في تعميق المواطنة الخليجية ومعالجة العقبات والعثرات التي تعترض ما صدر من قرارات، وأن تحقق وحدة خليجية في كافة الميادين تعود بالخير والنماء لشعوبها. ويضيف بوعصيبة أنه في المجال السياسي حققت دول مجلس التعاون انجازات عديدة في مواقفها تجاه القضايا الإقليمية والدولية من خلال انتهاجها مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واعتماد مبدأ الحل السلمي لفض النزاعات الأمر الذي اكسب المجلس قدراً كبيراً من الاحترام والمصداقية على المستوى الدولي كمنظمة فاعلة تنتهج سياسة متوازنة تجاه مختلف القضايا حفاظاً على الأمن والسلم الإقليمي والدولي. ويشدد على أن العصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات الاقتصادية والدفاع المشترك ولا وجود للكيانات الضعيفة الهشة. وبالمناسبة، يقول عضو المجلس الوطني الاتحادي د. عبيد علي بن بطي المهيري إنه بعد مضي ما يقارب 30 عاما على قيام مجلس التعاون تحقق الكثير من التقارب والتعاون بين دول الخليج العربية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية، وما كان ليتحقق شيء لولا الجهد الدؤوب والمخلص والرغبة الصادقة من قبل القادة السياسيين لهذه الدول والمخلصين من أبنائها. ويضيف المهيري أن «ما تحقق يرضي الكثير من التطلعات والطموحات إلا أن الرغبة في المزيد من التقارب والتعاون يبقى الطموح الأعلى لأبناء المنطقة»، ويتابع القول إن «الاستقرار السياسي والاقتصادي شكّل عامل أساس في النمو والتقدم والتحضر والازدهار.. ولكن لم تغفل الجوانب الأخرى بل شهدت تقاربا وتعاونا ملحوظا واتفاقيات مشتركة عززت من اللحمة الخليجية ولكن في ظل الأوضاع السائدة وفي ظل التكتلات الإقليمية والدولية تظل آمال وطموحات أبناء المنطقة لمزيد من التلاحم والاندماج». وفي التفاصيل، يؤكد أن التعاون المشترك في مجال التعليم قطع شوطا لابأس به إلا أن «مزيداً من التعاون مطلوب وخاصة في مجال تطوير التعليم المهني والتقني وفي مجالات البحوث العلمية مثل إنشاء مراكز بحوث علمية» والتي جاءت مضمنة في النظام الأساسي للمجلس حيث ان البحث العلمي لا يكاد يذكر في وطننا العربي ولا يوجد هناك اهتمام كبير في هذا المجال ونحن نعلم جيدا أن الشعوب يقاس تقدمها بمدى تقدمها في مجالات البحث العلمي، مشيراً إلى أن دولاً كثيرة أعطت الكثير من الاهتمام وركزت جهودها البشرية والمادية للدفع بالتعليم والبحث العلمي إلى أولويات اهتماماتها فحققت قفزات حضارية واستطاعت من خلال ذلك تسيّد البحث العلمي والإنتاج الفكري إضافة إلى التقدم الصناعي والتقني. وضع هذا الأمر موضع الاهتمام سيعزز من تطور وتقدم مجتمعاتنا لتحقيق نهضة علمية وثقافية سيعود خيرها على الجميع . ليظل التعليم هاجسنا الأهم وتطوير منظومة التعليم مسعانا الأكيد لتنمية مواردنا البشرية وتعزيز مكانة الإنسان. ويتابع المهيري القول: «أما الهاجس الآخر فيتمثل في البيئة والمحافظة عليها وأيضا المحافظة على مواردنا الطبيعية، وبالذات المياه وكيفية المحافظة على هذا العنصر الهام فالمياه قيمة لا يمكن أن تغفل في أي من التوجهات والاستراتيجيات المستقبلية. ضمن هذا الإطار يمكن إضافة الأمن الغذائي، حيث يمثل هذا الموضوع أهمية قصوى فهو يشكل في ذاته أمنا قوميا ووطنيا، حيث إننا لم

مصبح راشد

طارق بن خادم

أرقام

1993

بدء الحديث عن مبدأ الدفاع الجماعي، وأقرّ القادة في قمة الرياض من العام 1993 توصيات تطوير «درع الجزيرة»، والمجالات العسكرية الأخرى.

2006

في أغسطس من العام 2006 دخلت اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأميركية ومملكة البحرين حيز التنفيذ بعدما أثارت جدلاً .

30

في القمة الـ 30 المنعقدة في الكويت في 2009 أقر القادة مبدأ المساواة بين مواطني دول المجلس في مجال التعليم الفني.

ـة وقواعد راسخة.. وترابط أسري

نشهد توجها واضحا في هذا الأمر وبالتالي يجب إيلاؤه أهمية كبيرة حيث يمثل حلقة مهمة في التخطيط للمستقبل.

ويشدد على أن هذه القضايا «ليس فيها مجال للخلاف أو الاجتهاد وإنما هي قضايا مصيرية يتفق عليها الجميع لذا يجب علينا الآن وضع الخطط المستقبلية بشكل واضح ومدروس وتحديد القضايا الأساسية والأولويات»، ويستطرد قائلاً: «أنا واثق تمام الثقة بأن أماننا تعطى أهمية كبرى».

سلطان المعلا

أمين الأميري

سالم الدرمكي

علي المهيري

عبد الله بوعصيبة

فريق العمل:

أسامة أحمد – فهمي عبدالعزيز
عصام عوض – مصطفى خليفة
ممدوح عبد الحميد – أحمد جمال

استراتيجيات

شؤون الزراعة.. سعي للأمن الغذائي

أقرت السياسة الزراعية المشتركة المعدلة من المجلس الأعلى في العام 1996.

وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس وفق إستراتيجية موحدة تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة وتوفير الأمن الغذائي من مصادر وطنية، وزيادة الإنتاج وتشجيع المشاريع المشتركة بمساهمة من القطاع الخاص.

ولتحقيق هذه الغايات أقر القادة آلية لتسهيل انسياب السلع الزراعية والحيوانية المستوردة لدول المجلس بالاتفاق مع لجنة الاتحاد الجمركي.

كما وافقت دول المجلس على استخدام نظام المعلومات الجغرافية (اGس) في مجال الثروة الحيوانية وخصوصاً في مسح وتقصي الأمراض والأوبئة. فضلاً عن وضع عدد من القوانين الإلزامية، مثل: نظام الحجز الزراعي، ونظام الحجر البيطري، ونظام المبيدات، ونظام الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية.

وإلى جانب هذه القوانين التنظيمية، أقر المجلس النظام الموحد لاستغلال وحماية الثروة المائية الحية. ونظام تسجيل العقاقير البيطرية. والنظام الموحد لاستغلال وحماية الثروة المائية الحية. ونظام الغابات والمراعي.

وتم إنشاء العديد من المشاريع المشتركة التي ساهمت في تطوير العمل الخليجي المشترك وساهم في بعضها القطاع الخاص.

وفي سبيل تكوين قوة قرار تساهم في صوغ القرارات العالمية انضمّت دول المجلس كمجموعة واحدة في عضوية المجموعة الدولية للبحوث الزراعية.

+2%

قيم التضخم الداخلة في تحديد معيار التقارب الاقتصادي الخاص بالعملة الموحدة.. وهو ألا يزيد معدل التضخم على المتوسط المرجح زائداً 2 ٪.

2008

علقت مفاوضات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي بسبب تمسك الجانب الأوروبي بآراء متشددة في ما يتعلق برسوم الصادرات، وشروط حمائية.

رأي

دول مجلس التعاون في منتصف المسافة

عندما تكون طموحاتنا أكبر من الإمكانيات المتاحة فإننا نعذر أنفسنا عن عدم تحقيق كل طموحاتنا، ولكن عندما تكون إمكانياتنا تفوق طموحاتنا فهنا يكون العذر غير مقبول.

ومجلس التعاون الخليجي منذ ثلاث عقود وهو يسير بخطى مترددة أحيانا نحو تحقيق أكبر قدر من طموحات المواطن الخليجي.

د. محمد العبودي

إن عالمنا اليوم عالم تكتلات فرضها الواقع فرضاً على شعوب العالم. والدول التي تختار غير ذلك تصبح كالطير الذي يغرد خارج السرب ويقع مستقبله بين مخالب النسور. وخير مثل على ذلك روسيا، التي ورغم اعتبارها القوة العظمى الثانية في العالم، إلا أنها لا تستطيع اليوم العيش خارج إطار التنسيق مع الدول الغربية..

ولنا في الدول الغربية عبرة، فهذه الدول شعرت منذ زمن طويل بأهمية الاندماج بين الدول المتقاربة على الأقل جغرافيا. ورأت في اتحادها قوة دافعة أوصلتها إلى ما هي عليه الآن من التنسيق والتعاون المتبادل ثم الاندماج الكلي. وبينها دول تنازلت بمحض إرادتها عن الكثير من المصالح الخاصة في سبيل المصلحة العامة، كما حدث لألمانيا واليونان مثلاً. ولم يكن اندماج الدول الـ 27 في ما بينها أمرا سهلاً، إذ واجهت عقبات اقتصادية واجتماعية ولغوية وثقافية وصناعية وتاريخية غير أنها وضعت تلك الاعتبارات في جهة ومستقبلها في جهة أخرى.

ونحن نفتخر هنا في دولة الإمارات بأننا سبقنا العديد من دول العالم في اختيار الاتحاد والقوة بديلاً عن التفرقة والضعف. وبحمد الله نجح اتحاد الإمارات على مدى 40 عاماً، وأثبت بأن الوحدة هي المصير، والاتحاد هو المستقبل.

ولم يكن طموح ابناء الإمارات يقف عند هذا الحد، فقد كانوا يأملون بأن يكبر هذا الاتحاد ليصبح أوسع وأشمل. فتحقق نصف حلمهم بقيام مجلس التعاون الخليجي. وبقي نصف حلمهم في انتظار التحقيق. فابن الإمارات، ومثله كل خليجي، ما زال ينتظر أن يسافر دون حدود ودون جواز سفر أو هوية ويتعامل بنفس العملة وتربطه شبكة طرق سريعة كما هو الحال في دول العالم الأخرى.

إن تاريخ وعادات وثقافات دول مجلس التعاون متشابهة إلى حد التطابق. فلماذا لا يربطنا ما يربط الغرب ببعضه؟ ولماذا لا تكون لدينا عملة واحدة؟ فأي عذر وأي سبب يجبرنا على الاختلاف منه على الاتفاق؟

فلماذا اضطر للمرور على ستة نقاط تفتيش حتى انتقل بين دولتين كليهما عضوين في مجلس التعاون الخليجي؟ ولا يطلب مني ذلك عندما أتنقل بين 27 دولة مختلفة في أوروبا؟

بكل تأكيد هناك عقبات لاتزال تقف عائقا في تحقيق الاندماج الكلي. غير أن تلك لا بد وأن تزول في يوم من الأيام. فالمنطقة والعالم في حالة تغير مستمر، وفيه الكثير من التحديات.. وإن أي تردد في تطبيق مبادئ التعاون الخليجي قد يؤخر قطار التنمية في هذا الجزء الحيوي من العالم، وقد يعيده إلى ما كانت عليه المنطقة قبل 30 سنة مضت.

التفاؤل بالنتائج.. موقف رجال الأعمال والاقتصاد في الإمارات

اتفقت رؤية رجال الاقتصاد والمال والأعمال في الإمارات على التفاؤل حيال النتائج المتوخاة من القمة الجديدة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي، وما هو متوقع خلال الفترة المقبلة، متوقعين انطلاقة جديدة وتذليلاً لبعض العقبات أمام تحقيق التكامل الممهّد للاندماج.. مراهنين على ما تم إنجازه خلال العقود الثلاثة الماضية.. واستناد مجلس التعاون إلى أسس واقعية مكّنته طوال الـ 30 سنة الماضية من الصمود أمام التحديات.

ويؤكد الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية محمد عبيد المزروعي على أن قمة دول مجلس التعاون الحادية والثلاثين ستشهد انطلاقة جديدة لمسيرة المجلس في كافة المجالات خصوصا الاقتصادية منها، بعد النجاحات الهامة التي تحققت خلال المرحلة الماضية.

ويقول المزروعي إن ما حققته مسيرة التعاون على مدى ثلاثة عقود يدعو إلى التفاؤل والأمل، مؤكداً على أن ما يجمع بين دول المجلس وشعوبها من مودة وتقارب وتعاون يكون كفيلا بأن يزيد من صلابة البيت الخليجي، ويدعم مسيرة المجلس نحو تحقيق أهدافه رغم بعض المعوقات. ويركّز على الدور الكبير الذي يلعبه العامل الاقتصادي، فيقول إن التنسيق والتكامل والترابط الاقتصادي بين الدول الأعضاء يشكل محوراً أساسياً من محاور العمل المشترك في إطار مجلس التعاون بهدف تحقيق التكامل بين دوله التي أسهم التجانس بينها في تمكين مجلس التعاون من تبني مواقف موحدة تجاه القضايا الاقتصادية والسياسية في المنطقة والعالم الأمر الذي أعطى المجلس قدراً كبيراً من المصداقية كمنظمة دولية فاعلة في هذه المنطقة الحيوية للعالم بأسره، مشيراً إلى ان مسيرة العمل المشترك شملت قطاعات الاقتصاد وشؤون الإنسان والبيئة والتعليم والثقافة والإعلام والصحة والشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية والموارد البشرية حيث خطت دول مجلس التعاون خطوات جادة ومدروسة في جميع هذه المجالات.

ويضير إلى أنه انطلاقاً من حرص المجلس الأعلى لمجلس التعاون على تعزيز دور المواطن في تفعيل المسيرة أقر المجلس إنشاء هيئة استشارية من مواطني دوله ذوي الخبرة والكفاءة تتولى إبداء الرأي في ما يحيله المجلس الأعلى إليها من أمور، موضحاً أن قد مت رؤيتها في كثير من مسارات العمل المشترك لمجلس التعاون مركزة على القضايا التي من شأنها تعزيز العمل الخليجي وازدهار المواطن الخليجي.

أسس واقعية

من جانبه، يقول مدير عام وزارة المالية يونس خوري إن قيام مجلس التعاون انطلق من أسس واقعية تدرك تمام الإدراك مكانة المنطقة الإستراتيجية والتاريخية والدور الذي ينبغي أن تضطلع به دول المجلس لخدمة الاستقرار والسلام العالميين وتعزيز روح التضامن والتنمية في الوطن العربي.

ويضيف خوري أن مجلس التعاون أسهم بشكل كبير في تعميق روابط التعاون والتآزر بين دوله وشعوبه، والسعي لتحقيق التكامل في ما بينها في مختلف الميادين وتنسيق مواقفها مع كافة دول العالم بما يحقق مصالحها ومنفعة شعوبها وحرصها على تحقيق الاستقرار والرفاه لشعوبها. ويتابع القول: «رغم الانجازات العديدة والهامة التي تحققت منذ انطلاق مسيرة مجلس التعاون الا ان ابرز هذه الانجازات قيام السوق الخليجية المشتركة الذي يعود بالنفع على جميع مواطني دول المجلس ويسمح للجميع بالاستفادة من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي وفتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم ورفع الكفاءة في الإنتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالإضافة إلى تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية».

ويقول مدير عام وزارة المالية إن قرار قيام السوق الخليجية جاء استجابة لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل والإقامة والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية والتأمين الاجتماعي والتقاعد وممارسة المهن والحرف ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية وتملك العقار وتنقل رؤوس الأموال والمعاملة الضريبية وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. ويعرب عن ارتياحه لهذه الخطوة واعتزازه بالدور الذي لعبته وزارة المالية في تحقيق هذا النجاح باعتبارها ممثلة الدولة في لجنة التعاون المالي والاقتصادي والمعنية بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة والتنسيق مع بقية الجهات لاستكمال الخطوات اللازمة لقيام السوق الخليجية المشتركة.

وينوه خوري إلى أن قيام السوق الخليجية أدى إلى زيادة سرعة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى التشغيل والإنتاج وجذب الاستثمارات وزيادة ازدهار الأوضاع الاقتصادية للدول الأعضاء، معربا عن اعتقاده بأن هذه الخطوة الهامة ستتيح تطبيق المفهوم الحقيقي لفكرة المواطنة الخليجية بشكل عملي بالإضافة إلى كونها تمثل بداية مرحلة جديدة لتفعيل التكامل الاقتصادي الخليجي تؤسس لإقامة اقتصاد خليجي قوي.

ويعرب عن أمله في التوصل قريباً إلى إيجاد السبل الكفيلة بإزالة النقاط الجمركية بين دول المجلس لتسهيل الحركة التجارية بدول المجلس من خلال نقطة واحدة، مشيراً إلى أنه نظراً لاختلاف القوانين والأنظمة والتشريعات بين دول المجلس فإنه من الصعب تغيير الممارسات إلا عبر التوعية للمسؤولين في القطاعات التنفيذية، ويشدد على ذلك بالقول: «لذلك لابد من وجود آلية فاعلة لمعالجة المشكلات». ويؤكد على ضرورة وجود آلية متابعة فاعلة لإزالة المعوقات أمام تطبيق السوق الموحدة على أن تتم الآلية على مستويين: الأول سياسي، والثاني فني إداري، من خلال العمل على تحقيق توافق في القوانين الاقتصادية والتجارية لدول المجلس بصورة خاصة في المواد الأساسية ما

محمد المزروعي

يونس خوري

محمد بدري

محمد المزروعي: القمة انطلاقة جديدة لمسيرة التعاون

يونس خوري: السوق الخليجية المشتركة استجابة لتطلعات المواطنين

محمد بدري: طموحات الخليجيين أكبر ويتطلعون إلى مزيد

مسلم بن حم: دولنا وضعت القواعد لكيان إقليمي ناجح

ناصر النويس: المجلس وجد ليبقى تجربة فريدة وصرحاً للبناء

أرقام

1990
السماح للمواطنين الخليجيين بمزاولة تجارة الجملة في اي دولة عضو في المجلس.. والسماح بالقروض من البنوك وصناديق التنمية.

%45
زيادة المتملكين الخليجيين للعقارات في 2005 و2008.

4
يعقد المجلس الوزاري الذي يتألف من وزراء الخارجية أربعة اجتماعات كل عام (اجتماع كل ثلاثة شهور) ما لم يتطلب الأمر اجتماعاً استثنائياً .

%75
زيادة تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية ما بين 2005 و2008.

خليفة في حوار جانبي مع محمد بن زايد في قمة 2005

يساعد على الوضوح والشفافية لدى المستثمرين والسعي للتقارب والتجانس في الرؤى والأفكار بين المسؤولين عن الاقتصاد في دول المجلس عبر الدورات والندوات والتدريب.

ويختتم خوري تعليقه بالتشديد على ضرورة إصدار قوانين للاستثمار متقاربة أو متوافقة مع الاهتمام الكبير بإزالة التعقيدات الإجرائية أمام المستثمر الخليجي وتسهيل المعاملات وتعاون الغرف التجارية الخليجية في تحقيق ذلك.

طموحات أكبر

وفي ذات السياق، يؤكد مدير عام هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس (مواصفات) بالوكالة المهندس محمد صالح بدري على المسيرة الحافلة بالنجاحات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدى العقود الثلاثة الماضية في كافة القطاعات الاقتصادية والتنموية.

لكن بدري يستدرك بالقول إنه «إذا كانت الانجازات التي تحققت كبيرة فإن طموحات المواطنين الخليجيين أكبر، ولايزالون يتطلعون الى مزيد من التلاحم والتقارب والذوبان في كيان خليجي واحد يزداد قوة وازدهاراً».

ويشير إلى أن من أهم الخطوات التي اتخذت لحماية المستهلكين المواطنين والمقيمين بدول مجلس التعاون تطبيق مواصفات قياسية خليجية موحدة في العديد من المجالات الحيوية خلال عامي 2011 و2012 خصوصا في مجال المنتجات الغذائية ومنتجات الاستخدام المنزلي والعائلي. وقال إن دول المجلس بصدد استكمال الإجراءات الكفيلة لانجاز الوثائق والأدلة المكملة للمنظومة التشريعية لضبط المنتجات في السوق الخليجية المشتركة لإقرارها تمهيدا للعمل بموجبها وتشمل لائحة مسح السوق ولائحة المسؤولية عن المنتج ودليل نظام التبادل السريع للمعلومات ودليل التعامل في المنافذ الجمركية.

ويشير إلى أن مجلس إدارة هيئة التقييس لدول مجلس التعاون كلفت في اجتماعها الأخير في الرياض اللجنة الخليجية للتحقق من المطابقة بالإسراع في استكمال متطلبات تنفيذ المنظومة التشريعية لضبط المنتجات في السوق الخليجية المشتركة على الأجهزة الكهربائية منخفضة الجهد تمهيدا لتطبيق المواصفات القياسية الخليجية الموحدة للأدوات الكهربائية المنزلية <<

%100

نسبة زيادة أعداد فروع البنوك التجارية الخليجية المصرح لها في دول الأعضاء منذ العام 2005.

1982

وضع نظام العبور الموحد (الترانزيت) للدول الأعضاء.

28

تتكون الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقعت في الرياض في1981/11/11 من 28 مادة تفصيلية ناظمة لأحكامها.

%45

زيادة عدد الشركات المدرجة المفتوحة لتداول الخليجيين.

اعتبارا من العام 2012.

ويضيف مدير عام هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس أن دولة الإمارات تولي اهتماماً كبيراً لدعم ودفع المسيرة الخليجية إلى الأمام بخطوات أكثر تسارعاً إدراكاً من القيادة الرشيدة بأنه لا مكان في عصرنا الحالي للكيانات الصغيرة، وإيمانها بأن مجلس التعاون هو الطريق الصائب لتحقيق رفاهية ورخاء كل شعوب دول المجلس. ويشدد على أن هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس تحرص على المشاركة الفعالة في اجتماعات اللجان الفنية الخليجية في مجالات المواصفات والمقاييس ومنها لجنة المواصفات الغذائية الموحدة في دولة قطر والتي في ضوئها تم اعتماد أكثر من 80 مواصفة غذائية إماراتية جديدة.

سياسة حكيمة

ويؤكد عضو المجلس الاستشاري الوطني رئيس مجلس إدارة مجموعة بم حم الشيخ مسلم بن سالم بن حم على أن قادة دول مجلس التعاون استطاعوا في السنوات الماضية تحقيق إنجازات ضخمة بكل المقاييس وعلى كل المستويات جعلت منطقة الخليج ترتقي إلى مصاف الدول المتقدمة.

ويشير بن حم إلى انه رغم أن عوامل عدة تلعب دوراً في الوصول إلى تلك الدرجة الرفيعة من الرقي والازدهار إلا أن العامل الحاسم والأكبر تأثيراً يتمثل في السياسة الحكيمة لقادة دول المجلس التي ركز على أنها تميّزت بسلامة النهج، واتخاذ القرارات المناسبة في التوقيتات المناسبة مع المحافظة على الاستقلال والسيادة وعلى الأمن والاستقرار، وتوفير الحياة الأفضل للمواطنين بفتح أبواب التقدم والعمل والعيش الهنيء أمامهم، لتتمكن المنطقة من تبوؤ مكانة مرموقة في جميع المحافل.

ويضيف أن دول مجلس التعاون خطت خطوات عدة عززت ورسخت القواعد الأساسية لإقامة كيان إقليمي ناجح مثل توحيد العديد من الأنظمة والقوانين في مجال الأمن والتعليم والصحة والتأمينات والتقاعد والتجارة والزراعة والصناعة والاستثمار وغيرها، حيث نجح مجلس التعاون خلال عمره القصير في إيجاد مجموعة إقليمية متماسكة ومتكاملة إلى حد كبير اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

وقال إن مسيرة مجلس التعاون تلقى كل الدعم والمساندة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، خلال رئاسة سموه للدورة الجديدة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون من منطلق الرغبة الأكيدة في تحقيق كل ما من شأنه الدفع بالمسيرة إلى الأمام وصولاً إلى تكاملها المنشود بالإضافة إلى أن الدعم السخي الذي تلقاه مسيرة العمل الخليجي المشترك على مختلف المسارات من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهو بمثابة الدعم الحقيقي لتحقيق طموحات مواطني دول المجلس.

تجربة فريدة وناجحة

ويرى رئيس مجلس إدارة مجموعة روتانا الفندقية ناصر النويس أن مجلس التعاون تمكّن من تحقيق العديد من الإنجازات السياسية الاستراتيجية في الحفاظ على أمن دوله واستقرارها.

ويعتبر النويس أن قمة قادة المجلس في أبوظبي تشكل منعطفاً مهماً ونقطة تحول في مسيرة المجلس نحو المستقبل، مشيراً إلى أنها تعقد في ظروف مهمة تمر بها منطقة الخليج والعالم أجمع ما يتطلب الخروج بمواقف موحدة لمواجهة التحديات الراهنة على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويشدد النويس على أن المجلس وجد ليبقى تجربة فريدة وناجحة بكل المقاييس في تاريخ المنطقة العربية وصرحاً للبناء والتطور، مشيرا إلى أن دول المجلس استثمرت المال والجهد والوقت من أجل إحداث التنمية الشاملة وأكدت قدرتها على تجاوز العديد من الأزمات

القادة في صورة جماعية في ختام قمة الدوحة 2007

مسلم بن حمر

ناصر النويس

ناصر السويدي

صالح عبد الله

أرقام

7
تنص المادة السابعة من النظام الأساسي للمجلس على جواز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة من أحد الأعضاء يقابلها دعم من عضو ثان.

5000
عدد المواصفات الخليجية حتى 2008.

1988
مصادقة قادة دول المجلس على الاستراتيجية الأمنية الشاملة بعد إقرارها في اجتماع استثنائي لوزراء الداخلية في مسقط في فبراير 1987.

%32
احتياطيات النفط في الدول الأعضاء مقارنة باحتياطيات العالم.

استراتيجيات

شؤون الطاقة.. استراتيجية طوارئ

روعي في الاستراتيجية البترولية بأن تكون أهدافها مواكبة للأهداف الإستراتيجية لخطط التنمية المحلية في الدول الأعضاء وإستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول المجلس، والتي ترتكز بشكل عام على تطوير القوى العاملة وتحسين مستوى المعيشة، وتنويع الاقتصاديات الوطنية، وتوسعة دور القطاع الخاص في الدول الأعضاء، وتقليل الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل القومي فيها.

وفي سبيل التحوط لأي تقلبات، وضعت قيادات دول المجلس خطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية، والتي تهدف إلى تعاون وتضامن الدول الأعضاء عند تعرض أي منها لحالة طوارئ تتسبب في حدوث انقطاع أو عجز في إمكانياتها الذاتية عن تلبية احتياجاتها من استهلاك المنتجات البترولية حتى تتمكن من استعادة إمكانياتها.

ومن بين هذه الإجراءات الناظمة، وُجد نظام الإقراض البترولي، إذ يتم الإقراض على أساس تضامن بين جميع دول المجلس عند حدوث أي ضرر يترتب عليه تعطيل المنشآت الناقلة للصادرات من الموانئ، على أن تكون نسبة الضرر هي 30٪ من الكمية المتوقع أن تقوم الدولة المتضررة بتصديرها والتوقع باستمرار الضرر لمدة شهر على الأقل.

المتغيرات الاقتصادية العديدة التي طرأت على كافة الصعد الخليجية والإقليمية والعالمية خلال السنوات الأخيرة وإعطاء القانون ولائحته التنفيذية قدرا اكبر من المرونة للتعامل مع المتغيرات المتوقعة مستقبلاً.

ويضيف أن هذا التعديل أمر ضروري بعد مرور أكثر من ست سنوات على بدء تنفيذ القانون بشكل إلزامي والهادف إلى اتخاذ التدابير اللازمة ضد الممارسات الضارة في التجارة الدولية والموجهة إليها من غير الدول الأعضاء والتي تتسبب بضرر للصناعة الخليجية.

فصل جديد

من جانبه، يقول مدير معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية في أبوظبي صالح عمر عبدالله ان العقد الثالث يمثل فصلاً جديداً في مسيرة مجلس التعاون من حيث نوعية التفاعلات بين أعضاء المنظومة الخليجية والإنجازات التي تحققت موضحاً الخطوات التحضيرية المهمة التي أسهمت في التهيئة والإعداد لهذه المرحلة الجديدة والمتطورة في العمل الخليجي المشترك التي بدأت فعلياً عندما أقرّت قمة مسقط (2001) الاتفاقية الاقتصادية.

وأوضح أن الإعداد للمرحلة شمل تكليف المجلس الأعلى لهيئته الاستشارية في ديسمبر 1999 بإجراء تقييم لمسيرة التعاون الاقتصادي، ثم تكليف آخر في العام 2003 بتقويم شامل لمسيرة التعاون وإعتماد المجلس الأعلى في العام 2001 للقانون الموحد للجمارك بدول المجلس بصيغته المعدّلة وقراره في العام ذاته بإنشاء هيئة خليجية جديدة ومستقلة للمواصفات والمقاييس في إطار التهيئة لإقامة الإتحاد الجمركي.

ويشير عبدالله الى أن الإعداد للمرحلة الجديدة من التكامل والاندماج لم يقتصر على الجوانب الاقتصادية وإن كان التركيز عليها في هذه الصفحات لسهولة تتبعها وقياسها لارتباطها بمستويات الاندماج المعروفة فهناك قرارات عديدة مهمة في مجالات أخرى أسهمت بشكل أو آخر في الدفع نحو المرحلة الجديدة في مسيرة مجلس التعاون، ويشير بارتياح إلى الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، وتدشين مشروع الربط الكهربائي، وتأسيس هيئة التقييس، وإنشاء الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق.

عبد الفتاح منتصر

والتحديات التي واجهت دول المجلس خلال مسيرتها.

انجازات قياسية

وتوقع مدير التنمية الصناعية في وزارة الاقتصاد ناصر خميس السويدي ان يغلب على قمة أبوظبي الطابع الاقتصادي انطلاقا من إدراك قادة المجلس بأن التقارب والتلاحم الاقتصادي هو محور رئيسي لتدعيم العمل الخليجي المشترك ومن شأنه ان يعزز مسيرة التكامل على كافة الأصعدة.

ويقول السويدي إن مجلس التعاون استطاع تحقيق انجازات قياسية على مدى ثلاثة عقود من الزمان كان يصعب تحقيقها لولا وجود العزيمة والإصرار والقناعة من قبل القادة والمسؤولين في دول مجلس التعاون بأهمية إقامة هذا الصرح الكبير والتكتل الناجح الذي أصبح نموذجا يحتذى في الترابط والتوحد التدريجي. ويشير على سبيل المثال إلى أن دول مجلس التعاون قطعت شوطا كبيرا على طريق تعديل القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول المجلس ولائحته التنفيذية، لافتاً إلى أن الهدف من هذا التعديل مواكبة

رأي

حتى ينجح التكامل الخليجي

إن أجمل ما في مجلس التعاون الخليجي هو قدرته على الصمود في وجه المتغيرات التي كانت ولاتزال تحوم حول المنطقة الخليجية، وثباته كتنظيم وحدوي تعاوني ناجح، عمل على تذليل الكثير من العقبات ونجح في تحقيق العديد من الانجازات.

لم يتخلف المجلس في يوم من الأيام عن الالتزام بعقد قممه الدورية منذ نشأته.. وهذه الديمومة تُكتب لصالح المجلس في ظل قناعة القادة بأهمية استمرار نجاحه. إلا أن هذا المجلس يمر في هذه الفترة بحالة من التراجع في مسيرة تكامله الاقتصادية ومردّها انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة من مشروع الاتحاد النقدي لسبب يعتبر وبكل معنى الكلمة وجيهاً وفي محله. وإن لم يتم إيجاد صيغة تسوية تُعيد الإمارات إلى المشروع النقدي فإن مسيرة التكامل لن يُكتب لها النجاح المنشود لاسيما بعد أن اختار القادة حصان التكامل الاقتصادي ليقود عربة التكامل الخليجي.

د. محمد بن هويدن

لقد كان معالي الأمين العام لمجلس التعاون صادقاً في طرحه عندما ذكر بأن الاتحاد النقدي لن يكتمل إلا بوجود الإمارات؛ فهي ثاني أكبر اقتصاد خليجي ووجودها يمثل ركيزة أساسية للاتحاد النقدي.

إن تحفّظ الإمارات على عدم اختيارها كمقر للمصرف المركزي الخليجي وانسحابها من مشروع الاتحاد النقدي خطوة منطقية وفي محلها، حيث ان التكامل لا يمكن أن يتحقق بين دول منظومة أية منطقة ما إلا مع تحقيق التوازن في توزيع الأدوار، بحيث لا تستأثر دولة ما بجميع أو معظم الأدوار، بل لابد من إشراك كل الأعضاء في منظومة الأدوار التي يقوم عليها التجمع.

ودولة الإمارات عندما انسحبت من هذا المشروع إنما اتخذت ذلك قناعة منها بأن مبدأ التوازن لم يتم تحقيقه في خطوات التكامل، حيث انها الدولة الوحيدة التي لا يوجد على أرضها مركز أو مقر لأي من مؤسسات مجلس التعاون رغم أنها هي أكثر الدول تهيؤاً لاستقبال مثل تلك المؤسسات، إذ ان بها من البنية التحتية ما يضاهي، بل ويفوق، دولاً كثيرة في أرجاء منطقة الشرق الأوسط، ما جعل كبريات المؤسسات والشركات الدولية تتسارع إلى أن تجد موطئ قدم لها على أرضها. فالمعروف أن الإمارات كانت السبّاقة بطلب استضافة المصرف منذ أكثر من خمس سنوات. والمطلوب من منظومة مجلس التعاون العمل بكل جهد نحو إعادة الإمارات إلى مشروع الاتحاد النقدي، إذ ان غيابها لن يكون في صالح التكامل الاقتصادي وبالتالي لن يكون في صالح التكامل الخليجي برمته.

دولة الإمارات ملتزمة بالمجلس، وبشهادة أمينه العام فإنها التزمت بتنفيذ جميع قرارات المجلس، وأنها لم تتوان عن الالتزام بخطوات التكامل الاقتصادي. لذلك فإن الأمل سيظل يحدونا، نحن الخليجيين، في أن يتجاوز القادة هذه العقبة، كما تجاوزوا كافة العقبات في السابق، في سبيل خدمة الصالح العام وتكون كلمتهم مجتمعة على ضرورة استعادة الإمارات إلى مشروع الاتحاد النقدي ولو تطلب الأمر التنازل عن مقر المصرف، فالتنازل في مثل هذه الحالة ليس مؤشر ضعف بل مؤشر قوة على حب المشروع الخليجي.

لن يصبح خليجنا واحداً.. وشعبنا واحداً.. ومصيرنا واحداً إلا بالسير في هذا الطريق.

1985

لجنة الحوار بين دول المجلس ودول السوق الأوروبية المشتركة تجتمع لبحث فرض رسوم جمركية على البتروكيماويات الخليجية .

843

مليار دولار حجم التجارة الخارجية لدول المجلس مع دول العالم، وتستحوذ الإمارات على النصيب الأكبر من هذه التجارة.

عامان على تقرير الإستراتيجية الثقافية ولا تطبيق على أرض الواقع

المثقّفون يشكون العوائق.. ويتطلعون إلى دفعة ن

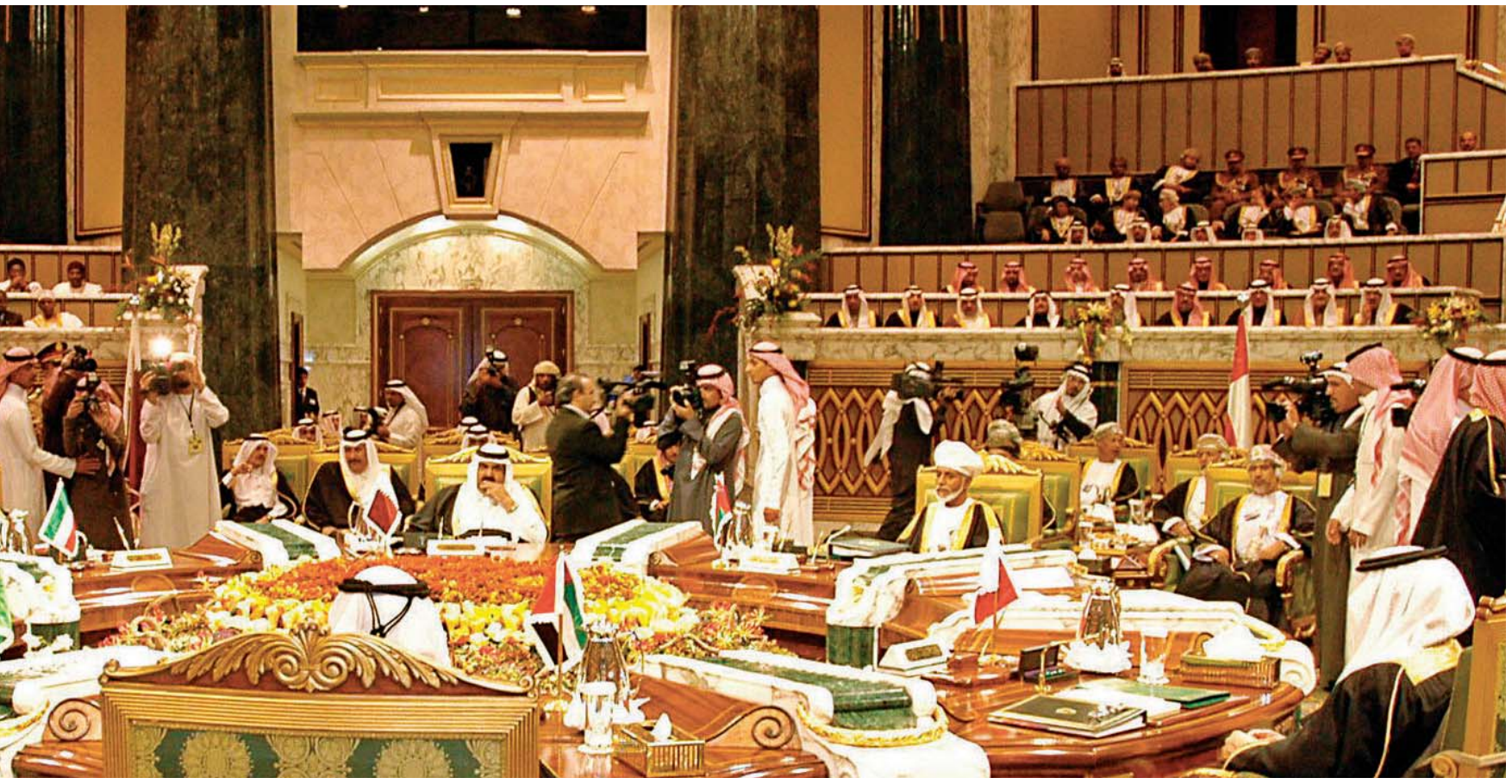

ظل كتاب «الإستراتيجية الثقافية لدول مجلس التعاون الخليجي» الصادر عن الأمانة العامة في الرياض العام 2009 حبراً على ورق.. وبعد مرور عامين على صدوره، لم يتم تطبيق أي بند من بنوده. لماذا؟

هذا سؤال يؤرق المثقفين في دول مجلس التعاون لأن الاستراتيجيات الثقافية في العالم أخذت الصدارة كنوع من الحفاظ على الهوية حتى في زمن العولمة.. فيما مهمات كثيرة تنظر اللجنة الثقافية لمجلس التعاون الخليجي ليس أولها ترسيخ الممارسة الثقافة في بلدان الخليج بل أيضا الانفتاح على الثقافات الأخرى وخاصة القريبة منا والمجاورة مثل: تركيا وإيران والصين والروابط العالمية والمؤسسات الثقافية ذات الاهتمام المشترك. وكذلك السعي للتعريف بثقافات المجلس خارج حدودها من خلال حضورها الثقافي على المستوى العالمي، وإشاعة مبدأ الحوار واحترام الثقافات الأخرى.

لقد توالت الاجتماعات في كل من الرياض ومسقط والكويت بهذا الشأن، لكنها لم تثمر على أرض الواقع..فهل يكفي طبع «دليل الأدباء بدول مجلس التعاون الخليجي» لتفعيل التكامل الثقافي بين دوله؟

أسئلة طرحتها الـ «البيان» على عدد من المثقفين والمسؤولين عن المشهد الثقافي الخليجي.

بلال البدور

المدير التنفيذي في وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع

«يمكن القول، إن الخطط والبرامج المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد الثقافي موجودة إلا أنها لم تر النور أو لم لنقل لم تدخل حيز التطبيق بعد. قبل كل شيء، إن العلاقات الثقافية بين دول المجلس ما هي إلا استمرار وتواصل مع العلاقات الاجتماعية التي تأسست من أجل قيامه. وبالنسبة للثقافة أن يقوم المجلس بإصدار دليل الأدباء في كتاب مستقل يشمل جميع الأدباء الخليجيين الذين هم على قيد الحياة مع عناوينهم وتفاصيل الاتصال بهم ما هو إلا دليل على أن المجلس يرمي إلى إيجاد حلقة تواصل بينهم. كما أن مشاركة دور النشر والمؤسسات الثقافية الخليجية في معارض الكتب في دول مجلس التعاون ما هي إلا نافذة مضيئة في هذا الاتجاه. ربما نسمع منع تداول كتاب معين في هذا المعرض أو ذاك إلا أن هذا الفعل لا يمثل إلا نسبة قليلة لا يمكن أن تشكل ملمحاً ثقافياً أو مؤشراً ما أو

بلال البدور:
العلاقات الثقافية استمرار وتواصل مع العلاقات الاجتماعية

عبد الحميد أحمد:
نشاطات أهلية.. ومشاريع كثيرة لم تر النور

د. شهاب غانم:
وجود مؤسسات مشتركة وفاعلة يرفع من مستوى الحوار الثقافي

عمر عبدالعزيز:
يتجسد التكامل الثقافي في الدراما الإذاعية والتلفزيونية

نجوم الغانم:
ليس المهم اقتراح الخطط والاستراتيجيات بل تطبيقها

تكامل تعطيهم الأولوية

التعاون الخليجي تكشف هذين البعدين اللذين يشكلان رافعة أساسية من روافع العلاقات الثقافية البينية.

عبد الحميد أحمد

أمين عام مؤسسة سلطان بن عويس الثقافية

في الحقيقة إن التكامل الثقافي بين دول مجلس التعاون الخليجي لكن للأسف لم يتحقق شيء من هذا القبيل. منذ عقد أو عقدين بدأت مبادرات جدية نظمتها الأمانة العامة في الكويت والرياض ومسقط ودعت إليه مجموعة من الأدباء والمثقفين لوضع تصوراتهم حول المشاريع الثقافية، ولكنها لا تزال ناقصة أو لم تتحقق. وهناك ندوات ونشاطات ومنظمات أهلية هامة ويمكن لها أن تؤسس الحوار الثقافي المنشود. وهناك مشاريع كثيرة تم اقتراحها ولكنها لم تر النور، بل والأكثر من ذلك أنها تراجعت كلياً أو لم تنجح في إقامتها رغم تواجدها على أجندة مجلس التعاون الخليجي. ومثل هذه المبادرات بحاجة إلى قرارات واستراتيجيات وإشراك المنظمات الأهلية وإيجاد بعض البرامج المشتركة. وكان هناك نشاط مكثف عن مركز التراث في الدوحة ولكنه لم يستمر. نحن نعوّل كثيراً على مسألة التكامل الثقافي بين دول مجلس التعاون الخليجي لأنها ستدفع الثقافة إلى الأمام وتجعلها ذات شأن في المنطقة شأنها شأن مصادر الثروات الأخرى. فثروات الشعوب الروحية لا ثمن لها، فهناك أمم عديدة تعيش على هذا الينبوع. لذا يجب تدارك الأوضاع ووضع استراتيجيات طويلة الأمد لتفعيل هذا التكامل، وهي ستدر بالنفع الوفير على جميع العاملين في الميدان الثقافي على مختلف المستويات.

د. شهاب غانم

شاعر وكاتب ومترجم

حسب علمي أن التكامل في مجال الثقافة يمكن أن يحقق الكثير من النمو والازدهار للأمم. نحن نشهد التكامل في مجالات الاقتصاد والسياسة ولكنه غير فاعل في الميدان الثقافي. وهذا ما يُؤسف له لأن بلدان مجلس التعاون الخليجي يربطها خصائص وملامح يؤهلها أن تكون في جامعة وشاملة وفاعلة.

لماذا يوجد تكامل في مجال الرياضة وهو غائب في ميدان الثقافة على سبيل المقال لا الحصر؟

هذا يثير أكثر من سؤال. والثقافة تطرح هذه الأسئلة وتريد منا الإجابات. نحن نشهد مشكلات تخص الكتاب وتوزيعه على سبيل المثال، ولا أحد قادر أن يضع الحلول لها. إضافة إلى ذلك، فإن وجود مؤسسات مشتركة وفاعلة في بلدان الخليج من شأنه أن يرفع من مستوى الحوار الثقافي الذي يؤسس لبناء ثقافة موحدة وأقصد ثقافة نرى صورتنا عبرها، ويرانا العالم من خلالها. ولا بد من القول أننا يجب أن لا نعتمد كثيراً على المؤسسات الرسمية رغم ضرورتها لأنها ستحد من حرية التفكير والاختلاف. ولعل ازدهار الثقافة في الغرب يأتي من خلال استقلالية هذه المؤسسات الثقافية وعملها الحر. وهذا هو شأن الثقافة التي لا يمكن لها أن تتطور وتنمو بدون هذه الحرية. فكل ما نتمناه هو أن تولد مؤسسات أهلية حرّة تدعم الثقافة بل وتخوض غمارها كما هو الحال في الاستثمارات الأخرى. وهناك دول عديدة تستثمر في الثقافة والموارد البشرية وتحقق المزيد من الانجازات.

نجوم الغانم

شاعرة وكاتبة

ربما لي وجهة نظر خاصة في هذا الموضوع. أعتقد أن عمل المؤسسات الثقافية والتنسيق فيما بينها ضروري للغاية لكن عملها لا يزال متعثراً. ليس المهم اقتراح الخطط والاستراتيجيات بل تطبيقها وانجاز المشاريع الثقافية على أرض الواقع وايجاد علاقة تفاعلية بين المثقفين والمؤسسات الثقافية تقوم على احترام إنتاج المبدع.

وهنا يجب أن ننبه إلى أن الارتباط بالمؤسسات الرسمية قد يؤدي إلى تعطيل العمل الثقافي بسبب بيروقراطيتها وأنظمتها وبنودها التي تصطدم مع المثقف. وهنا يتحمل المدراء والمسؤولون تنفيذ المشاريع الثقافية لأن وجود الاتفاقيات والاقتراحات لوحدها لا يكفي إذا لا يُشفع بالعمل المتواصل واعتبار الثقافة كجزء من الخبز اليومي. ويجب على المؤسسات الثقافية أن تقوم بدورها لا أن تدخل في تفاصيل روتينية من شأنها أن تبطئ من العمل الثقافي بل وتعيقه. لا يكفي أن تقام النشاطات والفعاليات والأمسيات تحت مظلة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بصورة شكلية دون إسهام كبير منها في تحريكها ونشرها. لطالما حلمنا بأن يكون أفق الثقافة الخليجية أكثر رحابة، ويكون الكتاب والمسرحية والفيلم موزعاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي دون إعاقة أو فرض شروط مسبقة. وعلى المؤسسات الثقافية أيضاً أن تقوم بتعريف الأدب والفن الخليجيين وتزيد من تفاعل الجمهور معه.

شاكر نوري

لا بد من الإشارة إلى أن الثقافة ليست معطى يرتبط بـ «الأنتلجنسيا»، فقط ولكنه معطى يرتبط بكل أشكال إعادة إنتاج الحياة المادية والروحية ويجب التوضيح إلى أن هناك التباسا تعريفيا لمفهوم الثقافة في الإطار العربي. والنقطة الثانية المتعلقة بالتكامل الثقافي تتجسد على وجه أخص في الدراما الإذاعية والتلفزيونية الحاملة بطبيعتها لوسائل ثقافية ومجتمعية وفنية. كما تتجسد في الملتقيات والمهرجانات والمؤتمرات من ضمنها المهرجانات الرياضية التي تحمل في طياتها وتضاعيفها متغيراً ثقافياً أساسياً في العالم العربي ودول مجلس التعاون.

لا ننسى عالم الوسائط المتعددة التفاعلي حد الاحتياط مما يوفر بيئة إبداع جدلية تجمع ما بين التناغم والتصادم فيما تكشف جوانب هامة من المتغير الحياتي والاقتصادي في المجتمعات الخليجية مما لا يمكن بسطه بهذه العجالة. وإلى ذلك يمكن الحديث عن تبلور بيئة معرفية علمية ذات طابع عربي وعالمي، معززاً ذلك بالبعد العروبي المرتبط بخصوصية المنطقة الثقافية والدينية من جهة والبعد العالمي المرتبط بموضوعية وحيوية العولمة الثقافية. أعتقد جازماً أن مجلس مقياساً. وأعتقد أننا في الإمارات أسعد حظاً بفضل وجود معرضين هامين للكتاب في كل من الشارقة وأبوظبي. وتشارك غالبية المؤسسات الثقافية فيهما مما يولد تواصلاً ثقافياً كبيراً. ويمكن السعي إلى النشر المشترك كبادرة تطبيقية أولى بدلاً من انتظار قيام معارض الكتب. وهناك أكثر من وسيلة لتفعيل التكامل الثقافي في مجلس التعاون، ولكن يجب الاعتراف أن هناك عوائق عديدة يجب حلّها على الصعيد السياسي والاقتصادي أولاً. وما يُؤسف له أن الشأن الثقافي يأتي ملحقاً بهذين الميدانين بينما يجب أن يتصدره ويكون للمثقفين رأي بما يجري في مجتمعاتنا».

عمر عبد العزيز

رئيس قسم الدورات والبحوث في دائرة الثقافة والإعلام في الشارقة

لا شك أن هناك جوانب ايجابية في التكامل الثقافي بين دول مجلس التعاون لأن كل أشكال التعاون البيني في إطار المجلس له انعكاسات هامة في الحياة. وخاصة إذا ما عرفنا إن البيئة الجغرافية والبيئة السياسية العامة تتناغم إلى حد ما في إطار دول المجلس لأن هناك عوامل عديدة تسّهل العناصر والتواشج التفاعلي بينها. وهنا

رأي

قمة التعاون في دولة الاتحاد

يستوقفنا في هذا الشهر يومان مهمان جديران بالتوقف أمام كل منهما. الأول، هو الثاني من ديسمبر وهو «يوم اتحادي» بالغ الأهمية في تاريخ الدولة، حيث يمثل الذكري التاسعة والثلاثين لإعلان ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

والثاني، هو السادس من ديسمبر، وهو «يوم تعاوني» كبير الأهمية في تاريخ المنطقة، حيث تنعقد قمة مجلس التعاون الخليجي في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة.

ممدوح طه

وما يجمع بين قيمة دولة الاتحاد وضرورتها وقمة التعاون وأهميتها أكثر من جامع مشترك، حيث رائد الفكرة الاتحادية واحد، والأرض التي نبتت فيها واحدة، وهذا ما يفرض علينا أن تكون وقفتنا مع هذين اليومين وقفة إكبار لهذا الرائد التاريخي، ووقفة اعتزاز بهذه الأرض التي نبتت فيها الفكرة التي انطلقت من أبوظبي إلى الإمارات، ومن الإمارات إلى دول الخليج العربية.

من هنا لا يمكن الحديث عن أي من هذين الحدثين التاريخيين دون الحديث عن القائد والرائد الشيخ زايد طيب الله ثراه، الذي بادر بوعيه التاريخي بالعمل مع إخوانه حكام الإمارات لتأسيس دولة الاتحاد، وبادر برؤيته الاستراتيجية بالعمل مع إخوانه قادة دول الخليج لتأسيس مجلس التعاون.. خصوصاً أن نجاحه في تأسيس الصرح الوطني الأول كان هو المقدمة الضرورية لنجاحه في السعي لبناء الصرح الخليجي الثاني.

رحل هذا القائد التاريخي عن عالمنا إلى رحاب ربه بعد أن ترك للتاريخ العربي صفحات مضيئة من الإنجازات التاريخية الكبرى التي شكلت تحولات مشهودة وطنياً وإقليمياً وعربياً انطلاقاً من فكره الوحدوي النابع من قيمه الإسلامية الداعية إلى التوحيد، ومن وطنيته الدافعة إلى الاتحاد، ومن عروبته المتطلعة إلى الوحدة. ونتيجة للروابط التاريخية بين أبناء الشعب العربي الواحد في الخليج، واستجابة لتطلعات بناء المستقبل الواحد، وحلاً للمعادلات الإقليمية التي فرضت نفسها عليهم، التقت إرادة قادة دول الخليج العربية أول قمة لهم في مدينة أبوظبي عاصمة الاتحاد مع إرادة شعبهم في السعي لبناء الاتحاد الخليجي العربي بإعلان قيام مجلس التعاون لأقطار الخليج العربية سيراً على الطريق من التعاون إلى التكامل ومن التكامل إلى الاتحاد.

وفي هذه القمة الخليجية العربية برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، يستمر السير على ذات الخط الاتحادي، ويجري استكمال البنيان ومواصلته على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية، وصولاً إلى المواطنة الخليجية العربية الكاملة، آملين بمزيد من التعاون ومزيد من التكامل وصولاً إلى الاتحاد الخليجي الشامل ليكون نموذجاً للاتحاد العربي الشامل في عصر الاتحادات الكبرى وليس الكيانات الصغرى.

عزز مبدأ المشاركة ومنحهم الكثير.. ونهضة في البنية التحتية الرياضية

توحيد كلمة الشباب الخليجي في المحافل القاري

الإمارات تحتفل بكأس خليجي 18

عندما انطلق مجلس التعاون لدول الخليج العربي في العام 1981، شدد في بيانه التأسيسي على أهمية تنمية دور الشباب وتعميق انتمائه الوطني والقومي والإسلامي، وزيادة وعيه والمساهمة في تطوير إعداده البدني والنفسي ليأخذ دوره الأساسي في بناء وتطوير وحماية المجتمعات العربية الخليجية.

وهكذا كانت الإدارة العامة لشؤون رعاية الشباب والرياضة واحدة من أهم الإدارات في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأخذت هذه الإدارة على عاتقها العمل على تأسيس اللجان التنظيمية للألعاب الرياضية المختلفة بحيث لاتقتصر لقاءات وتجمعات ومشاركات الفرق الرياضية للأندية والمنتخبات على بطولة واحدة أو لعبة معينة، مثل دورة كأس الخليج العربي لكرة القدم، وإنما أخذت اللجان التنظيمية تهتم بتنظيم وإدارة والإشراف على بطولات الألعاب المختلفة.

كذلك الاهتمام بتنمية الوعي الثقافي أسوة بالوعي الرياضي وعلى قاعدة العقل السليم في الجسم السليم، وربط الحاضر بالماضي لزرع الوعي الثقافي الأصيل والاهتمام بالذاكرة الشعبية باعتبارها ذاكرة الأوطان والشعوب الخليجية، ولذا كان الحرص حاضرا بالاهتمام بالرياضات التراثية الأصيلة، والتي تعكس ماضي الآباء والأجداد. وتعزيز مبدأ المشاركة قبل الفوز، باعتباره مبدأ أولمبيا أصيلا من شأنه أن يخفف التعصب الرياضي، وتقديم مبدأ المشاركة على هدف الفوز رغم أهمية المنافسة الأخوية. وعملت على تعميم وإشاعة الروح الأخوية الخليجية الشبابية والرياضية في كافة المحافل مما يقرب من أبناء الشعوب الخليجية ويساهم في تحقيق أهداف وغايات العمل الرياضي النافع والعمل الشبابي المرتبط بالوعي والحرص على الإعداد الجيد والزرع الجيد لبلوغ الحصاد المنشود.

وأدى تأطير العمل الشبابي والرياضي الخليجي من خلال اللجان التنظيمية الرياضية إلى المزيد من النتائج الفعالة والنتائج المثمرة سواء في البطولات والدورات المحلية أم الإقليمية أم العربية والدولية، وكان من أبرز ملامح ونتائج هذا التأطير:

أولا: توحيد المواقف والاتجاهات الرياضية والشبابية والخليجية في المشاركات والمحافل الإقليمية والدولية.

ثانيا: حدوث طفرة نوعية وكمية في البنية التحتية الرياضية في كافة دول مجلس التعاون، وذلك ضمن حرص كل دولة على إنجاح البطولات التي تستضيفها وعلى سبيل المثال لا الحصر، شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة في تلك الفترة بناء وتشييد العديد من المرافق الرياضية، مزودة بأحدث الوسائل المتطورة، فضلا عن القفزة الهائلة في مضامير الخيول وفي ملاعب التنس والمسابح وغيرها.

ثالثا: حدوث نقلة نوعية في المستويات الفنية واستقدام أمهر المدربين وأفضل الأدوات الرياضية والأجهزة الطبية.

رابعا: تقارب المستويات الفنية الخليجية والقضاء على الظاهرة السابقة والمتمثلة في وجود ثلاثة مستويات فنية في الألعاب الرياضية ومع زوال هذه الفجوة الرياضية أصبحت المستويات الفنية الرياضية متقاربة والتنافس شديدا والنتائج غير محسومة سلفا وتوزعت الألقاب، وتحولت المشاركات إلى مشاركات وفوز بالنسبة لجميع الأندية والمنتخبات.

تطور

ويشدد الأمين العام للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في الدولة إبراهيم عبدالملك على أن «الحركة الرياضية في الخليج تطورت كثيرا خلال السنوات الماضية منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي». ويتابع القول إن «هذا التطور شغل معظم دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك الأمر نابع من اهتمام القيادات السياسية بقطاع الشباب والرياضة، وانعكس ببناء البنية التحتية القوية، وتوفير كل مقومات النجاح لقطاع الشباب والرياضة والدعم المادي القوي، والسعي لاستضافة الأحداث العالمية».

ويشدد عبدالملك على أن السعي لاستضافة الأحداث العالمية ودعم السياسة لاستضافة الأحداث الرياضية الداخلية لدورة كأس الخليج أدت إلى مزيد من الاهتمام والدعم وتوفير البيئة الملائمة للمنشآت الرياضية والدعم المادي والمعنوي مما انعكس بالإيجاب وأدى إلى تطوير الحركة الرياضية والشبابية خلال العقود الثلاثة الماضية. ويتابع القول: نلمس من خلال المشاركات الخارجية للرياضة الخليجية على مختلف الصعد، نلمس حضورها القوي على الساحة التنافسية في المحافل العربية والإقليمية والقارية والدولية، ومثال حي على ذلك ما لمسناه مؤخرا في دورة الألعاب الآسيوية في غوانزهو. وهو ما يعكس مدى ما وصلت إليه الرياضة الخليجية من تطور والمدة الزمنية التي تعتبر قصيرة بمدد القياس الزمني للحركة الرياضية بدول العالم. وأنهى حديثه بالقول إنه «بفضل دعم القيادة السياسية واهتمامها المطلق بالشباب، وفرت متطلبات الحركة الرياضية وبناء قاعدة رياضية صلبة».

دفعة قوية

ويؤكد رئيس اتحاد الإمارات العربية المتحدة لألعاب القوى أحمد الكمالي أن مجلس التعاون كعلامة له دفعة قوية للرياضة الخليجية بدليل المنشآت الرياضية الكبيرة، مضيفاً أن هناك طفرة واضحة من ناحية النتائج والإمكانيات ونوعية المسابقات واللاعبين وتقييم الموازنات، مشيرا إلى تضاعف أرقام الموازنات التي تقدم لدعم الرياضة في مقارنة بين الماضي قبل قيام مجلس التعاون الخليجي، ومن بعد انطلاق المجلس. ويتابع القول إن هناك توجهاً عاماً من قبل دول الخليج لدعم الرياضة من نواحي مختلفة، وأصبحت الرياضة واحدة من الخطوط العريضة التي أعطيت حقها في الرعاية والاهتمام. ويشير إلى أهمية الاهتمام بالألعاب الفردية في دول مجلس التعاون لأنها «تثبت يوما بعد يوم قدرتها على تحقيق النتائج العالمية»، ويضيف: نأمل بإنشاء المزيد من المنشآت الخاصة لمزاولة الألعاب الفردية، ونتمنى إنشاء صالة رياضية بمعنى صالة مضمار رياضي لاسيما وأن هذه الصالة ستعمل على صنع المزيد من (النجوم).

أثر إيجابي

ويعلق رئيس اتحاد الإمارات العربية المتحدة للكرة الطائرة عامر علي على الانعكاس الإيجابي لمجلس التعاون الخليجي على الرياضة الخليجية بالقول: للمجلس تأثير كبير في الرياضة الخليجية، وعمدت دول الخليج إلى

أرقام

2007
احتضنت الرياض الجولة الاولى من الاجتماعات مع خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية للبحث في تفاصيل البرنامج النووي الخليجي.

1983
إقامة منطقة تجارة حرة خليجية كتوطئة لإزالة الحواجز الجمركية .

2117
كيلومتراً طول سكة القطار الخليجي الذي يتوقع إنجازه في العام 2017، والذي تقدر تكلفته المبدئية بنحو 25 مليار دولار.

150
متراً مكعباً متوسط نصيب الفرد الخليجي من المياه العذبة سنوياً.

ـــــة والدولية

أحمد الكمالي:
أصبحت الرياضة واحدة من الخطوط العريضة التي أعطيت حقها في الرعاية

تطبيق جانب مهم من خلال استضافة البطولات التي ارتقت بها الرياضة الخليجية، ولم تتوقف هذه البطولات على رياضات يمارسها الرجال فقط، بل الاهتمام بالمرأة أيضا. ويضيف أنه أصبح لدول الخليج دور بارز في تنظيم الأحداث الرياضية قارية كانت أم دولية، وذلك من خلال استضافة الأحداث العالمية، مما كان له الأثر الإيجابي على الرياضة الخليجية، ويستطرد القول: «كما كان للتنسيق بين الاتحادات الرياضية في دول مجلس التعاون دور مهم في نجاح الرياضة الخليجية. فبات الرقي والتطور من سمات الرياضة الخليجية».

ويشدد علي على الدور المؤثر الذي

إبراهيم عبدالملك:
الحركة الرياضية في الخليج تطورت كثيرا

لعبه القادة السياسيون لتطور الحركة الرياضية والشبابية الخليجية، من خلال الدعم اللامحدود الذي تلقاه الرياضة من قيادات الدول الخليجية، وبدعم الاتحادات الرياضية لاستضافة الأحداث العالمية، ودعم مختلف الرياضات. كما أشار إلى الاهتمام الذي حظيت به المرأة ودخولها مضمار الرياضة، وكذلك ذوي الاحتياجات الخاصة.

في مقدمة الاهتمامات

ويرى رئيس لجنة التخطيط والتطوير الاستراتيجي في اتحاد الإمارات لكرة القدم عبد الله حسن أن التطور الحاصل في دورات كأس الخليج نقل الكرة الخليجية من الهواية إلى الاحتراف

عامر علي:
دور بارز في تنظيم الأحداث الرياضية قارية كانت أم دولية

فالعالمية، وبالتالي فإن الخطوات التي اتبعت نحو الاحتراف أصبحت تدر دخلا اقتصاديا.

ويستطرد الحديث بالقول إن الحكومات في دول مجلس التعاون وضعت قطاع الشباب والرياضة من أولى اهتماماتها من خلال دعم الحركة الرياضية المدرسية والجامعية. ويعتقد أن أهمية الرياضة تتمثل في «تقويم المجتمع والصحة، كما أكدت الرياضة الخليجية على أهمية دور المرأة، وكان الاهتمام حاضرا بالسماح بمشاركتها وفسح المجال أمامها ليكون لها دور في الحركة الرياضية والشبابية».

ويؤكد رئيس لجنة التخطيط والتطوير الاستراتيجي في اتحاد الإمارات

عبدالله حسن:
قطاع الشباب والرياضة من أولى اهتمامات الحكومات الخليجية

العربية المتحدة لكرة القدم على «من الانعكاسات الإيجابية لمجلس التعاون الخليجي، المساهمة ببلوغ الكوادر الإدارية الخليجية مناصب عالمية وقارية، مما كان لها الأثر في استضافة الدول الخليجية للعديد من الأحداث الرياضية العالمية. واختتم حديثه بالقول: أصبح لدول الخليج العربي دور فعال في الرياضة العالمية من خلال وجود الكوادر الإدارية الخليجية في مناصب بالاتحادات الرياضية العالمية، مما كان له دور فعال في التحدث وتوجيه الرياضة العالمية عند استضافة أحداثها بما يتناسب مع توجهات الرياضة العربية.

عمر جمعة

1985
عقد سفراء دول المجلس في مقر السفارة السعودية بطوكيو اجتماعاً ناقشوا فيه وسائل إيصال الرسالة الثقافية الخليجية إلى الشعب الياباني.

9
عدد القطاعات التي تتشكّل منها الأمانة العامة لمجلس التعاون.

%2
ما يمثله اقتصاد دول المجلس من إجمالي الاقتصاد العالمي.

رأي

مجلس التعاون والتحديات الخارجية

صرح سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، في كلمته الافتتاحية للاجتماع الوزاري لمجلس التعاون الخليجي عن الظروف السياسية الحساسة والمعقدة التي تمر بها المنطقة، مشيرا إلى ان هناك تحديات وأوضاعاً لابد لوزراء الخارجية بدول المجلس متابعتها، لأن الغاية النبيلة والاهداف التي نص عليها النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي هي حماية الأوطان وتكاملها.

د. نسرين مراد

بالإضافة إلى الترتيبات الأمنية، فهناك التحديات التي تأتي من الخارج بهدف الضغط على الدول الخليجية لتغيير سياساتها ومواقفها حول الكثير من القضايا الإقليمية والعربية. ومن جملة هذه التحديات؛ المصطلحات والأفكار التي تتقدم بها أميركا والتي أصبحت اليوم إحدى الدول المجاورة لدول مجلس التعاون بعد احتلالها للعراق، مثل: أسلحة الدمار الشامل، والعقوبات الاقتصادية.. بالاضافة إلى قضايا الإرهاب، ناهيك عن القضايا المصيرية مثل الصراع العربي الإسرائيلي والخلط بين التطبيع والمقاطعة ومفاوضات السلام.

فسياسة الولايات المتحدة في الخليج في التسعينات كانت تتمثل في تحديد إيران والعراق كعدوين لأمن الخليج، وفرض العقوبات الاقتصادية على البلدين وتحطيم القوة العسكرية العراقية.. كما تطالب بإقامة نظام دفاع تعاوني متعدد الأوجه بين الولايات المتحدة ودول منطقة الخليج المهددة، عن طريق الاتفاقيات الأمنية، وتبادل المعلومات العسكرية، وتوسيع مبيعات السلاح والأنظمة الدفاعية. كما أن سياسة أميركا الحالية في الخليج قائمة على أساس ردع العدوان وتأمين تدفق النفط والسيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل، واحتواء إيران عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية، وهذا واضح من الهجوم على إيران ومطالبتها بإخضاع منشآتها العسكرية والنووية للمراقبة الدولية.. وهي خطة تتنافى مع السياسة الأميركية المنتهجة تجاه إسرائيل. ففي حين تتجاهل خطط إسرائيل لتطوير برنامجها النووي.. تحاول أن تقضي على أي برنامج في الدول العربية أو الإسلامية، حتى تبقي على تفوق إسرائيل .

بالإضافة إلى ذلك، فان محاولات أميركا الحالية هي خلق تكتل شرق أوسطي تشترك فيه إسرائيل وتركيا في حماية الشرق الأوسط. والضغوط الأميركية على الدول الخليجية لإنهاء المقاطعة الاقتصادية ضد الكيان الصهيوني وما تسميه السياسة الأميركية بـ «الحل الوسط التاريخي»، معناه أن تدير الولايات المتحدة مصالحها في المنطقة بكفاءة بعيدا عن الصراع العربي الإسرائيلي، ومعناه النزول عند رغبة إسرائيل في فصل موضوع إنهاء الاحتلال عن التطبيع ونتائجه، وتمكين إسرائيل من اللعب بمقدرات الأوطان والشعوب، بإعطائها الشرعية الإقليمية عن طريق الاعتراف بها كشريك فعال في ترتيبات الأمن الشرق أوسطي.

وإذا لم تبدأ دول التعاون في وضع آليات التعامل مع هذه المتغيرات السياسية والاجتماعية وبالتنسيق مع الدول العربية ودول الجوار الجغرافي، فإنها ستفرض علينا في المستقبل، وفي جميع مناحي حياتنا ومستقبلنا.

كي لا يطغى الجانب السياسي على الاهتمامات

الكويتيون يرغبون بقمم متخصصة في الاقتصـــ

سليمان الشاهين

علي الموسى

مها البرجس

عبلة العيسى

سليمان الشاهين: قيمة المجلس تزداد صلابة عندما يتحرك أعضاؤه بصورة موحدة

علي الموسى: المسيرة لم تلب حتى الآن الطموحات ونأمل من قمة أبوظبي قرارات فاعلة

سامي الفرج: المنظومة الخليجية المنظومة الدفاعية الوحيدة في العالم وهذه ميزة هائلة

مها البرجس: الإنجاز الأكبر كان في التركيز على القضايا المرتبطة بحياة المواطنين

عبلة العيسى: هناك جهد إماراتي لاستقطاب العقول.. والمطلوب استراتيجية للتعليم

تتجه أنظار مواطني دول مجلس التعاون الخليجي إلى القمة الـ 31 في العاصمة أبوظبي، أملا في تحقيق طموحات شعوب المنطقة على مختلف المستويات وكافة الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية وغيرها، فيما يدفع الكويتيون نحو إقرار قمم متخصصة في الاقتصاد والتعليم والثقافة والبيئة، كي لا يطغى الجانب السياسي على جدول اعمال القادة وتفقد تلك المجالات الوقت الكافي لمناقشتها، واتخاذ إجراءات فاعلة بشأنها.

«البيان» التقت عدداً من المتخصصين في مختلف المجالات واستعرضت معهم الطموح والرغبات بشأن مسيرة التعاون الخليجي، فكانت كالتالي:

سليمان ماجد الشاهين

رئيس الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى

تعود القمة الخليجية الـ 31 المقرر عقدها في أبوظبي الى ابجدياتها التي انطلقت منها في هذه العاصمة الجميلة للامارات العربية المتحدة الشقيقة حيث شهدت انعقاد المؤتمر الأول الذي تم اعلان مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مايو 1981، والذي جاء من أفكار الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله حيث عبّر لإخوانه قادة الخليج العربي عن فكرة ضرورة قيام مثل هذا الكيان خلال لقاء التأم على هامش مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الاردن في العام 1980، من أجل تقوية أواصر الروابط الأخوية بين دول الخليج، والتي استمرت حتى يومنا هذا لنشهد القمة الـ 31 لهذا المجلس العتيد، والذي أرسى قواعده القادة وفي مقدمتهم الشيخ زايد آل نهيان. وعند الحديث عن المجلس، فالأماني وحدها قد تخدم الخيال، لكن الواقع يفرض أموراً محورية عدة، ومنها على سبيل المثال ضرورة ان يكون هناك توجه جاد لواقع الخليج العربي في ما يخص كيفية معالجة تسابق ايران لتطوير مفاعلاتها النووية، واقحام هذه المنطقة ويلات هذا السلاح المدمر وتجاربه، اذ أنه في الوقت الذي تنشغل فيه الكتل الدولية على هذا المستجد لابد ان يكون بالمقابل رأي واضح وثابت ومتناسق تماماً مع التوجهات الدولية في خلق الاماكن الآمنة والنظيفة من مثل هذه الأسلحة المدمرة.

اضافة إلى أن القيمة الحقيقية لهذا المجلس تزداد صلابة عندما يتحرك اعضاؤه بصورة موحدة من اجل التصدي للقضايا الاقليمية والدولية، اذ إن التسابق المستقل لكل دولة في ما يسمى بالمساعي والوساطات قد تحدث فرقعة مثيرة على المستوى المحلي لكنها لن تحقق انجازاً صلباً محمياً بموقف متحد على مستوى مجلس التعاون، ولنا في التكتلات الدولية ودورها الملموس في معالجة قضاياها أو القضايا الاقليمية والدولية خير مثال للنهج في السياسة الدولية. وسأشارك في قمة أبوظبي بصفتي الرئيس الحالي للهيئة الاستشارية لمجلس التعاون الخليجي ومن ثم تنتقل الرئاسة الى دولة الامارات العربية المتحدة. والهيئة كانت أيضاً من المعطيات الرائعة لأفكار القادة، ومنهم الشيخ جابر رحمه الله منذ العام 1984 حتى تحقق الحلم خلال القمة الـ 18 التي عقدت في الكويت العام 1997، وجوهرها هو امتداد مجلس التعاون امتداداً أفقياً من خلال هيئة تتبع مباشرة القادة. ويبقى الأمل في المجلس النيابي الموحد وذلك وفق الأسس الديمقراطية وآمل ان نقترب من هذا الافق عندما تتهيأ الظروف بإذن الله.

ونأمل ان يقر القادة ما تم الاتفاق عليه في اجتماع الهيئة السابق مع وزراء الخارجية الذي عقد في الكويت من توصيات وعلى رأسها استقلالية الهيئة اداريا وفنيا وماليا.

علي الموسى

وزير التخطيط السابق

إن المسيرة الطويلة لمجلس التعاون الخليجي لم تلب حتى الآن طموحات المواطن الخليجي بإيجاد تكتل اقتصادي متكامل، وكلنا امل في تأتي القمة الجدية الالتي تستضيفها أبوظبي بقرارات فاعلة يمكن تنفيذها على أرض الواقع، فلابد ان نخرج عن المجاملة لأن المواطن بدأ يشعر باليأس من عدم وجود أشياء ملموسة برغم التشابه بين اقتصادات دول المنطقة، بل وفي اهدافها.

كما ان العالم اليوم اصبح عالم تنافس، وبدأت تتشكل فيه الكتل الاقتصادية الكبيرة ادراكاً منها لأهمية مثل هذا المحرك على مختلف المجالات بما فيها السياسية، ونحن في الخليج لم يتعدّ عدد سكاننا 35 مليوناً، كما لاتوجد لدينا صعوبات اقتصادية.. فمن باب أولى ايجاد كتلة اقتصادية قادرة على مواجهة الكتل العالمية ومنافستها من ناحية، وكذلك الوقوف الى جانب بعض البعض عند الازمات الاقتصادية من ناحية أخرى، كما حدث لليونان على سبيل المثال في أزمتها ووقوف الاتحاد الأوروبي معها.

إضافة الى ان العملة الخليجية التي نسمع بها ولم نرها ليست سببا بل لا بد ان تكون نتيجة لتكتل أشمل وأكبر لا يقف عن توحيد العملة. صحيح ان الاقتصاديات ليست بالمستوى العالمي لكن بشكل او بآخر فإن مالياتنا العامة قوية وبإمكاننا استغلالها أكثر مما هي عليه الآن، ولا بد من استثمارها .

وأتمنى من القمة المقبلة أن تسير وفق نهج يمكننا من انجاز على أرض الواقع بحيث نكون كتلة سياسية اقتصادية يمكنها ان تلبي الطموحات، ولا نكتفي بما تم من قرارات متواضعة.

د. سامي الفرج

رئيس مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية

تكمن أهمية مجلس التعاون الخليجي في أبعاده الاستراتيجية التي قام عليها، إذ إن المنظومة الخليجية تعد المنظومة الدفاعية الوحيدة في العالم وهذه ميزة هائلة أرساها قادة الدول الخليجية، حيث تجلت في أبعاد تلك الدول خلافاتها الحدودية عندما أحسّت بخطر مداهمة استقرارها ووقفت جميعها مع الكويت العام 1990 وارسلت الجيوش لإنهاء مداهمة أمنها واستقرارها، فالمنظومة الخليجية تختلف عن التكتلات الدولية مثل حلف شمال الاطلسي الذي يرتبط بحدود محسومة ومحددة.

فمجلس التعاون ولد قويا وسيبقى كذلك، وان القمة الـ 31 تشكل انطلاقة جديدة تعكس العزم على مواصلة مسيرة التعاون المشترك وتعزيز وتطوير

أرقام

646

حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون بلغ 646 مليار ريال خلال 2009 مقابل 443 مليار ريال في 2006.

90000

الف طن مقدار الانتاج الإماراتي من الاسماك بحسب أرقام العام 2006، وهو ما يمثل 25,4٪ من حجم الانتاج الخليجي.

325

مادة يتكوّن منها النظام (القانون) الموحّد للإجراءات المدنية (المرافعات) الذي أقر في العام 2001 كنظام استرشادي يمدد كل أربع سنوات.

ـاد والتعليم والثقافة والبيئة

خليفة مع عبد الله بن عبد العزيز وصباح الأحمد في افتتاح القمة الـ 30 في الكويت

سامي الفرج

خالد العنزي

ورغم التباطؤ الكبير لمجمل الانجازات على مختلف المستويات بالنظر الى التاريخ الطويل أولاً، وما يجمع دول التعاون من روابط ثانياً، إلا ان هذا المجلس يبقى ركيزة أساسية من ركائز دعم وحدة المنطقة، وإضافة كبيرة للعمل العربي المشترك بشكل عام، خاصة وأن الانجاز الأكبر لمجلس التعاون كان في التركيز على القضايا التي تمس مواطني دوله في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية والتعليمية وهي مجالات لها ارتباط وثيق بحياة المواطنين. وندعو القادة إلى أن يولوا في اجتماعهم اليوم وغداً في أبوظبي أهمية خاصة للثقافة، بل ونتمنى ان تكون هناك قمة ثقافية خليجية تعزز مفهوم التعاون الثقافي لدى المواطن الخليجي، وتساهم في تغذية النشء خاصة بعد الاضمحلال الذي شهده هذا الجانب نتيجة تسارع وتيرة الحياة، وأدى الى فقدان الهوية وضياع اللغة العربية. وأعتقد ان هناك وعياً كبيراً بضرورة دعم المجال الثقافي وغيرها من المجالات التي تحقق التنمية البشرية لاسيما في السنوات الاخيرة، والحيلولة دون سيطرة او هيمنة الملف السياسي على الملفات الاخرى التي تصب في استثمار الانسان الخليجي.

عبلة العيسى

مديرة التطوير والتنمية في وزارة التربية

ان قضية التعليم قضية محورية ولا بد من الاهتمام بها لأنها تعنى بالاستثمار البشري، وللأسف، إن القمم الخليجية لم تتطرق الى قضايا التعليم بشكل مباشر، الأمر الذي أصابنا بعدم القدرة على مجاراة العالم من حيث العلوم والتكنولوجيا، وبالتأكيد نحن هنا لا نعمم ذلك على جميع الدول الخليجية فهناك محاولات اماراتية لإستقطاب العقول والخبراء والمهتمين بالعلوم، لكن المطلوب ان يكون ذلك هدفا للمنظومة الخليجية ككل عبر خطط استراتيجية تساهم في بناء المواطن، عبر التركيز والاهتمام في التعليم بجميع مراحله.

ونأمل ان يكون تركيز القادة في قمتهم المقبلة على قضايا التعليم، وأيضا التأكيد على الهوية الخليجية والعربية وتأصيل لغتنا العربية والاهتمام بها، وإعادة صياغة المناهج في المدارس والمعاهد عبر اعادة تقييم شمولية، ونحن هنا نتكلم عن المبنى والمنهج والادارة دون عزل اي عنصر من هذه العناصر لأنها تشكل المثلث للتعليم السليم، اضافة الى مكملات التربية من خلال الاهتمام بالمراكز الثقافية والاعلام الحكومي الذي لا بد أن يتماشى مع ماهو موجود بالمناهج التربوية خاصة وان هويتنا باتت في خطر بل تكاد تكون ممسوحة بالكامل، وما نتمناه هو إيجاد لجنة عليا تستطيع استثمار الشباب الواعي الراغب في الانجاز، إضافة إلى خلق بيئات لاستكشاف العقول المبدعة.

د. خالد العنزي

مدير الاعلام في الهيئة العامة للبيئة

نتابع بإهتمام بالغ ما ستسفر عنه هذه القمة على كافة الصعد، لأن الاجتماع سيكون انطلاقة جديدة ونقلة نوعية للعمل الخليجي المشترك على اساس الدفع نحو تعزيز الشراكة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والتنموية والتربوية، ونحن نطمح ان يكون اهتمام اكثر في المجال البيئي، والتنمية المستدامة.

ورغم تولي الهيئة الرقابة على الانشطة والاجراءات والممارسات المعنية بحماية البيئة ووضع الاطار العام لبرنامج التثقيف البيئي عبر تعزيز وتطوير التعاون بين اجهزة البيئة الخليجية للوصول الى التنسيق الكامل بينها، إلا ان هناك رغبة كبيرة من المتخصصين لعقد قمة بيئية متخصصة، خاصة وأن المنطقة شهدت العديد من الويلات والحروب، أو على الأقل تشكيل لجنة عليا متخصصة، تعطي تقريراً دورياً عن حال المنطقة والمشكلات التي تعانيها والحلول المقترحة.

العمل الجماعي بما يلبي متطلبات المرحلة المقبلة، وعليه لابد من اتخاذ مواقف سياسية تفوق الاهتمام بأية نواح أخرى في ظل التوتر المتصاعد الذي تشهده المنطقة، لأن الامن والاستقرار في المنطقة يعدان من الثوابت التي يسعى الجميع لإرسائها، الامر الذي يجعل القمة الخليجية مهمة ومحط انظار شعوب المنطقة. واتمنى من القمة الـ 31 أن تتبنى مواقف معلنة لا سيما من الخطر الايراني على الأمن والاستقرار في الخليج، خاصة بعد تدخلها الواضح في العراق ولبنان، واعتقد ان القمة ستستغني هذه المرة عن الخطابات الدبلوماسية وستصيب العظم، لأن التركيز بدأ يتمحور حول الأمن القومي لمنطقة الخليج.

مها البرجس

أمين سر جمعية الخريجين الكويتية

نبارك لمواطني مجلس التعاون الخليجي هذا الجمع المبارك الذي يصب في مصلحة ابناء المنطقة، ونستذكر هنا بالفخر والعزة القادة الذين أرسوا دعائم هذه المنظومة، اضافة الى اخوانهم الحاليين أطال الله في أعمارهم الذين يكملون هذه المسيرة المباركة.

الكويت – بدر سالم

1805

المواصفات القياسية الخليجية التي صدرت عن هيئة التقييس لدول الخليج، منها 1203 لائحات فنية إلزامية و602 مواصفة قياسية اختيارية.

1976

تم إنشاء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية كمنظمة إقليمية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية.

33400

توقعت وزارة الطاقة الإمارتية نمو الطلب على استهلاك الطاقة في الدولة ليبلغ 33400 ميغاواط بحلول العام 2020.

تباينت الرؤى حيال تقييم المسيرة والانجازات

السعوديون يطلبون المزيد من التفعيل للعمـــ

يبدي السعوديون، الذين استطلعت «البيان» آراءهم، الكثير من علامات التعجب والاستفسار حيال منجزات المسيرة التعاونية الخليجية.. فمع إقرار غالبيتهم بما تحقق من منجزات، إلاّ أن آراءهم تتباين حيال المستوى، وحيال طبيعة القرارات والقوانين المتخذة، وحيال تعثر التنفيذ.

ومع ذلك، يقر السعوديون بأن المرحلة حساسة جداً، وبأن المنطقة متخمة بالتحديات، ويشددون على ضرورة خروج المجلس بمواقف موحدة وبرؤى متجانسة حيال العديد من الملفات الساخنة، سواء منها المتعلق بمسيرة التكامل الخليجي، أو بمسائل سياسية وأمنية ملحة يخشى أن يكون تداعيات ضارة على منطقة الخليج.

وفي هذا السياق، يتوقع عضو مجلس الشورى السعودي د. محمد الزلفى في حوار مع «البيان» أن يكون دور الانعقاد الحالي لقمة مجلس التعاون مهماً وحاسماً، لأن منطقة الخليج تمر بتحديات كبيرة.. فيما يحاول قادتها أن يجنبوها الكثير من التوترات، التي يرى أنها تؤثر بشكل أو بآخر في دول المنظومة الخليجية التي لن تكون في منأى عن ما يحدث في المناطق المجاورة لها مثل: إيران، واليمن، وخطر تنظيم القاعدة، ومشكلة لبنان، والسودان.

ويقول إن «منطقة الخليج محاطة بالمشاكل»، وهي لها تداعيات على الاستقرار في دول المجلس.

ومن جانب ثان يقول الزلفى إن هناك مسائل حيوية لدول مجلس التعاون تتطلب المزيد من الدعم من قبل القيادات، ويضرب على ذلك مثلاً بـ: الوضع الاقتصادي وتطوير التعليم والصحة». ويضيف القول إن «المواطن الخليجي يتطلع لمزيد من تحقيق الطموحات... مثل التوصل لاتفاقية حول العملة الخليجية الموحدة، والاتفاقيات الجمركية، وحرية التنقل والتملك بالكامل بين دول التعاون، وإيجاد فرص عمل لمواطنيها بإعطائهم الأولوية».

ويشدد على أهمية التنسيق في مجال التعليم، حيث يرى أن «مستقبل هذه المنطقة سيكون من خلال التعليم».

ويستطرد بالقول إنه «يجب النظر إلى مستقبل الأجيال القادمة فالاعتماد على ورادات البترول فقط ليس كافياً بضمان مستقبل الدول».

ويقترح الزلفى على قادة التعاون إيجاد برلمان لدول مجلس التعاون يشارك فيه أصحاب الفكر والأدب والعلماء بتقديم المشورة والمساعدة على رسم سياسة المنطقة، وينتقد المجلس الاستشاري الملحق بمجلس التعاون، لأنه يرى انه بلا فاعلية أو دور على الساحة «بينما بالبرلمان سيحقق الشمول وسيكون ممثلاً لصوت المواطن العادي».

ويشير إلى أن بعض المراقبين يجدون أن مجلس التعاون غير فعال، حيث لا يريد المواطن اجتماعات شكلية بل أكثر من ذلك. ويتابع القول إن على المجلس أن يستجيب للهواجس التي تقلق المواطن سواء على مستوى دول الجوار أم على المستوى الإقليمي، داعياً إلى أن يخرج المجلس بقرارات تخدم المواطنين، وأن يسعى لأن يكون هناك دور أكبر لشعوب التعاون في المشهد الدولي وفي مجلس الأمن وامتلاك ادوات الضغط في عملية صنع القرارات الدولية، لا أن يكتفي فقط بكونه نادياً يجتمع فيه الأغنياء.

ويضيف الزلفى أن على دول المجلس العمل تصحيح وجهة النظر غير الواقعية عن أوضاعها حيث لديها عمالة مستوردة كبيرة بينما هناك بطالة بين ابنائها، ويشدد على توزيع الثروات بطريقة عادلة، وعلى الاستجابة لمطالب الشباب وتطلعاتهم، مبدياً قلقاً من أن يفقد الشباب ثقتهم في المجلس.

ليس في مستوى الطموح

من ناحيته، يقول المحلل السياسي السعودي د. تركي الحمد إن مجلس التعاون الخليجي ومنذ تأسس قبل ما يقارب الـ30 عاما لم يكن بمستوى طموحات المواطن الخليجي، مطالبا بالعودة إلى بنود مجلس التعاون وما تنص عليه وصولا إلى وحدتها.

ويشير د. الحمد إلى أن بمرور الوقت «تراجعت الآمال وبدأت النزعات تطفو على السطح»، وأصبح وجود مجلس التعاون يميل إلى الرمز فقط باعطاء احساس لمواطني التعاون بأنهم ينتمون إلى وطن متجانس، موضحاً أن الطموح المبني عليه كان ضعيفاً فلم يحقق على سبيل المثال التعرفة الجمركية التي طال الحديث عنها، وكذلك بخصوص العملة الموحدة التي لم تتحقق بعد، ويشير إلى وجود بعض الصراعات الداخلية التي يعبّر عنها بالقول: «لا اعتقد أن تحل بوقت قصير ما يؤدي إلى شعور عام بالإحباط عند المواطن الخليجي التي تقلصت مع الوقت توقعاته بفاعلية المجلس».

ويعزو الجمود في قرارات المجلس إلى غياب النظرة المستقبلية، وآليات التنفيذ. ويتابعل القول: «على مدار 30 عاما لم نلحظ أي انجاز ذو ثقل قام به المجلس»، ويستدرك بالقول: «لذا يجب خلق آلية عمل لتحقيق الأهداف والآراء والعمل على إبعاد نقاط الخلاف مثل الحساسيات بين الكبير والصغير... والمبالغة في الاستحواذ على القرار والسيادة»، مشيرا إلى تغير الظروف بين الحاضر ومرحلة التأسيس مع هيمنة العولمة والانترنت ووسائل الاتصال.

ويدعو الحمد إلى وحدة فيدرالية بين الدول الأعضاء ونبذ الخلافات التي تعيق ذلك.. ويردف قائلا إن «المنطقة مشتعلة... والوحدة الخليجية من الممكن أن تساهم في حمايتها وبالتالي زيادة قوتها»، راجياً القيادات الخليجية البعد عن المصالح الضيقة التي تعيق إقامة وحدة وتعاون حقيقي.

تطلع إلى انجاز أشمل

بدوره، يقول رئيس تحرير صحيفة «الرياض» تركي السديري: «اعتدنا في دول الخليج وفي سائر الوطن العربي أن نعقد آمالاً كبيرة على القمم التي تعقد بشكل سنوي.. وكانت البداية مع الجامعة العربية وما تمثله من تجمع عربي، وتصورنا انها ستمثل حكومة قومية واحدة ستتوجه لتطوير الوطن العربي بداية من القضاء على الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل وضخ الاستثمارات »، ويضيف أنه منذ نصف قرن تقريبا لم تقدم تلك الجامعة أي جديد له أثر إيجابي ملموس وفعال على كافة المجتمعات العربية «وحتى لم يكن لها دور فعال أو توجيهي حازم في حل بعض الإشكالات العربية».

ويتابع السديري القول إنه «عند قيام قمة مجلس التعاون توجهنا لها لأسباب عدة من أبرزها أنها تضم دولاً ذات تقارب في العادات والتقاليد .. ومتداخلة

استراتيجيات

حزام دفاع مشترك

حظي التعاون العسكري باهتمام كبير من قبل أصحاب الجلالة والسمو، انطلاقاً من تأكيد دول المجلس بأن أي اعتداء على أي دولة من دول المجلس هو اعتداء عليها كلها وأن أي خطر يتهدد إحداها إنما يتهددها جميعاً، وأن أمن المنطقة مسؤولية شعوبها ودولها وأن المجلس يعبّر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن نفسها. وتستند هذه الفلسفة إلى مبدأ الكل في واحد.

ومن ابرز الانجازات المتعلقة بهذا المجال وافق عليه المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثامنة عشرة حول مشروعي ربط دول المجلس بشبكة اتصالات مؤمنة للأغراض العسكرية والتغطية الرادارية والإنذار المبكر.. في إطار مشروع حزام التعاون.

صورة عائلية تجمع زعماء الخليج مع أعضاء الهيئة الاستشارية التابعة للمجلس الأعلى

أرقام

%6.4
نمو حقّقته اقتصادات دول المجلس في 2008.

1
في ضوء ارتفاع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج في 2009 التريليون دولار .

843
مليار دولار حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الإمارات.

2800
دولار متوسط نصيب الفرد الخليجي من الناتج المحلي الاسمي.. وهو بما يزيد على ثلاثة أمثال متوسط دخل الفرد على مستوى العالم.

ـل الخليجي المشترك

محمد الزلفى: على المجلس أن يستجيب لهواجس المواطن.. ونريد برلماناً خليجياً

تركي الحمد: المنطقة مشتعلة.. والوحدة الخليجية ممكن أن تساهم في حمايتها

تركي السديري: نتطلع لما هو أفضل وأشمل لتطوير حياة المواطن

مضاوي الحسون: لاأعرف استراتيجية مجلس التعاون.. لا بدّ أن نطلع عليها

في مصالحها بالاستثمار والتزاوج والعمل والتعليم.. كذلك هناك تماثل في نوعية الحكومات مما يقلل فرص الترصد والتدخل في الشؤون الداخلية بين دول التعاون». ويضيف أنه لتلك الأسباب سيطر الأمل الكبير على نفوس الخليجيين بأن تكون قمة الخليج دائما سلطة عليا تعمل على خلق التقارب السريع بين الدول الأعضاء».

ويتابع القول إن دول الخليج تملك الثروة ولكن عليها أن تسعى لتطوير وسائل الاستثمار والحياة للمواطن، مشيرا إلى أن قمم التعاون «أحدثت بعض الايجابيات التي لا يمكن إنكارها حيث لم يحدث أن تطاولت دولة من الدول الأعضاء على أخرى»، لكنه يشدد على: «أننا نتطلع لما هو أفضل وأكبر واشمل»، مبيّناً أن هناك فروقا زمنية تحدث في العالم، وأن «هناك فجوة وقتية بين العالم الذي يتقدم باستمرار وما نحن عليه ويجب إلحاق به»، مؤكدا توفر الإمكانات المادية وبساطة التكوين الاجتماعي التي تجعل من السهولة إلحاق بالركب المتطور من العالم.

10٪ من الطموحات

أما سيدة الأعمال السعودية المرموقة مضاوي الحسون فتقول إنها وكثير من الخليجيين ينتظرون من مجلس التعاون أفعالاً. ومع أنها لا تنكر أن المجلس حقق خلال الـ 30 عاماً الماضية بعض الانجازات، كالتنقل بين الدول الأعضاء بالهوية الشخصية، وإعطاء المواطنين الخليجيين حق الملكية العقارية والتجارية، إلاّ أنها تقدر ما انجز بـ 10 في المئة فقط من «الوعود» التي خرجت بها القمم الثلاثين.

وتقول الحسون، التي تشغل عضوية عدد من مجالس الأعمال السعودية، إن المجلس يجب ان يعيش على أرض الواقع.. وأن يطرح ملفات ووعوداً قابلة للتنفيذ ... وأن يبتعد عن المجاملات».

وعندما عرضت عليها «البيان» عدداً من المقررات والقوانين التي أقرتها القمم المتعاقبة في مجالات شتى بعضها يعرفه العامة وكثير منها يعرفه اهل الاختصاص، طالبت مضاوي الحسون القمة الخليجية بانشاء جهاز إعلامي يطلع الناس، عبر وسائل الاتصال الحديثة أو القديمة كالندوات واللقاءات بما أنجز، ويتيح للمواطن العادي قناة للمتابعة والاستفسار عما اتخذ وكيف يمكن أن يستفيد منه».

وتضيف القول: «هم يعملون.. ونحن لانطلع.. المواطن كفاية عليه همومه اليومية...نريد اطلاع الناس على المنجزات».

وتتساءل الحسون: «لاأعرف استراتيجية مجلس التعاون.. لا بدّ أن نطلع (كمواطنين) عليها.. نريد خطة توعوية بالانجازات».

هاديا نزال

%0.6

يمثل عدد السكان في دول المجلس والبالغ عددهم نحو 38 مليون نسمة ما نسبته 0,6 في المئة فقط من إجمالي عدد السكان في العالم.

282

مليار دولار فائض الحساب الجاري لموازين مدفوعات دول المجلس، مقابل 200 مليار في العام 2007.

رأي

مجلس التعاون أمام أسئلة المواطن

عند الحديث عن واقع مجلس التعاون الخليجي لا يمكن لأي مراقب أن يتجاهل حالة الإحباط الشامل لدى مواطني دول المجلس فيما أُنجز على الأرض.

ما يهم المواطن في هذه المنطقة المهمة من العالم هو ما تحقق على الأرض. والسؤال الذي يطرح كثيراً هو: ما الذي تحقق لمواطني دول المجلس بعد 30 سنة من قيام هذا المشروع؟

د. سليمان الهتلان

من حق الناس هنا أن تسأل عن تلك الوعود التي قيلت وتقال منذ مراحل التأسيس الأولى للمجلس.. أين العملة الخليجية الموحدة؟ ماذا عن تسهيلات التبادل التجاري بين دول المجلس؟ متى يسافر مواطن المجلس ببطاقة الهوية أو حتى برخصة القيادة؟ ومتى تكون أولوية التوظيف، بعد مواطن الدولة نفسها، لمواطني دول المجلس؟ وأسئلة أخرى تصب كلها في السؤال الأكبر: أي فائدة تحققت لمواطني دول المجلس من مجلسهم بعد ثلاثة عقود من قيامه؟

هذا من جانب، أما على الجانب السياسي فطبيعي أن نسأل: أي مشروع سياسي مشترك لدول المنطقة اليوم؟ هل من رؤية سياسية إقليمية ودولية مشتركة يقوم على أساسها التعامل الدولي وبالتالي تتشكل كتلة سياسية (مدعومة بثقل اقتصادي قوي) لخدمة أجندات سياسية لدول المجلس؟

ليس الغرض من طرح هذه الأسئلة أن نشكك في حسن نوايا صانعي القرار الخليجي ولا التقليل من أهمية المجلس، ولكن الغرض هنا أن نسأل الأسئلة التي تطرح في أغلب حواراتنا كلما جاء الحديث عن منجزات مجلس التعاون.

هذه الحالة الشائعة من الإحباط ربما كانت «صافرة إنذار» أخيرة لصناع السياسات في بلداننا للحذر من التمادي في تجاهل الأسئلة المهمة التي يطرحها مواطنوهم إزاء ما لم يتحقق من وعود التعاون وأسباب التأخير في تنفيذ المشاريع المهمة بين دول المجلس، ناهيك عن الأسئلة الأخرى حيال دور المجلس في صياغة رؤية سياسية خليجية مشتركة تجاه القضايا الإقليمية والعالمية.

مواطن المنطقة لم يعد ذلك الإنسان البسيط ذي المدارك السياسية المحدودة، ولم يعد ذلك الجيل الذي آمن بأن «الشيوخ أبخص»، بل بات قارئاً حذقاً للمشهد المحلي والإقليمي، وتمكن من أدوات اتصال جديدة يعبر من خلالها عن حنقه وإحباطه وطموحاته. ولهذا، فبقدر احتفائنا بانعقاد القمة الجديدة ما زلنا نأمل أن تتأكد القناعة في أن قوة المجلس هي في ما يتحقق لمواطني دوله من مشاريع جادة وعملية تحقق مزيداً من المنافع لاقتصادهم وأمنهم ومستقبلهم.

حقاً.. لا نتمنى لمجلس التعاون الخليجي أن ينتهي به المطاف إلى ما انتهت إليه جامعة الدول العربية من حالة بات المواطن العربي نفسه أول من يسخر بها و بقممها. فالفرص والتحديات أمام مجلس التعاون أكبر.. وربما أكثر إلحاحاً!

الجواز والعملة والسوق المشتركة تتقدّم اهتمامات البحرينيين

فعاليات بحرينية تنشد جيشاً موحداً لمواجهة التهديدات

دعت فعاليات بحرينية تحدثت إلى «البيان» بمناسبة انعقاد القمة الـ 31 للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي إلى ضرورة إيجاد كيان خليجي موحد سياسياً سواء كان فيدرالياً أو كونفيدرالياً يعطي دفعاً لتحرك خليجي قوي على المستوى الدولي خارجيا بشكل جماعي، وأكدت على أن جواز السفر والعملة والسوق الخليجية المشتركة على رأس مطالب الشعوب التي تتطلع لإقرارها بأسرع وقت.

وتطالب هذه الفعاليات بتطوير قوات درع الجزيرة إلى جيش نظامي خليجي موحد من أجل حماية دول مجلس التعاون من الاخطار التي تتربص شراً بها، والمطامع التي تحيط بها.

وتؤكد الفعاليات البحرينية التي التقتها «البيان» على أهمية دعم رؤية ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في تفعيل دور مجلس التعاون، والتي تهدف إلى تعزيز المواطنة الخليجية والدفاع والاقتصاد وآلية الشورى وحقوق الإنسان، وتؤكد تطلعها من قمة أبوظبي أن يتم الموافقة على هذه الرؤية التي اعتبروا أنها ستسهم حتماً في تحقيق تطلعات الشعب الخليجي.

ويشدد عضو كتلة المستقلين النيابية البحرينية النائب حسن الدوسري على أن شعوب الخليج تتطلع إلى الكثير من الانجازات من قادة دول مجلس التعاون في ما يتعلق بمسألة الجواز والعملة الموحدين، مشيراً إلى أن الشعوب على ثقة بقادتها الذي دوما يخرجون بقرارات تعسهم بشكل مباشر وتعود بالفائدة عليهم.

ويركز النائب الدوسري في أمنياته على أن يتم تطوير قوات درع الجزيرة إلى جيش نظامي خليجي موحد.

حسن الدوسري:
إزالة العوائق عند التنقل و«معاملة خليجية»

كما يطالب بإزالة العوائق التي تقف في طريق تنقل المواطنين بين أقطار المجلس، وأن يعاملوا معاملة واحدة دون تفرقة، وان يكون «المواطن الخليجي هو الأساس وعدم وجود فئوية وانتماء لبلد فالكل خليجيون وان تكون المعاملة في كل شيء بالمثل»، وهذا ما أقرته البحرين أخيراً بمعاملة الخليجي معاملة البحريني في ديوان الخدمة.

ويتمنى الدوسري على قادة دول التعاون أن يقرّوا مقترح ورؤية الملك حمد بن عيسى آل خليفة التي تهدف إلى تفعيل دور المجلس في مختلف المجالات.

محسن البكري:
المواطن الخليجي يريد اندماجاً أكبر تحت مسمى اتحاد

منظومة واحدة

من جانبه، يوضح رئيس مجلس بلدي المحافظة الجنوبية محسن البكري أن مسيرة دول مجلس التعاون تسير بوتيرة جيدة وحقّقت الكثير من الانجازات أهمها أنه كمنظومة لايزال قائماً مقارنة بغيره من الاتحادات والمنظومات، بالإضافة إلى أن وجود درع الجزيرة.

ويضيف البكري أن حرية التنقل بين مواطني دول المجلس بالهوية يعتبر أحد الانجازات التي سهلت على المواطنين في حرية التنقل، وغيرها من المشاريع الاقتصادية المشتركة التي تعود بالفائدة على اقتصاديات الدول الخليجية. وأكد على أن من أهم التطلعات التي ينشدها المواطن الخليجي هو الاندماج الأكبر سياسياً بين دول المجلس تحت مسمى اتحاد، سواء كان فيدراليا أو كونفيدراليا، يكون هو الواجهة السياسية للمنظومة الخليجية.. في ما يتعلق بالسياسات الخارجية، في حين تتمتع الدول بأنظمتها القائمة وقوانينها المعمول بها كما هو حاصل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الهام صالح:
تنقل المواطنين بكل حرية من أكبر المكاسب

ويشدد رئيس بلدي الجنوبية على أن العملة المشتركة تعتبر هي الانجاز الكبير على المستوى الاقتصادي الذي تتطلع له الشعوب الخليجية، متمنياً أن تكون قمة أبوظبي هي المحطة التي يقر فيها هذا الانجاز الذي يعتبر الأبرز إذا ما أقر في هذه القمة.

ويطالب البكري قادة دول مجلس التعاون بأن يدعموا مبادرة الملك حمد بن عيسى الذي دعا فيها إلى تفعيل دور مجلس التعاون وتطويره في كافة الشؤون المتعلقة بمجلس التعاون.

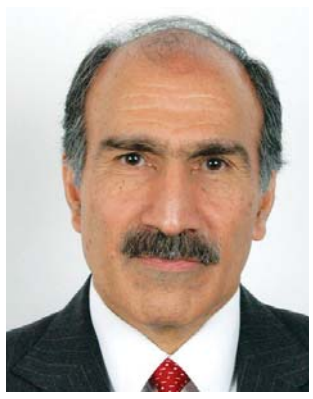

عبدالعزيز أبل:
نريد دعم رؤية الملك حمد في تفعيل منظومة التعاون

إطار سياسي جامع

ويشارك البكري في الرأي النائب السابق د. عبدالعزيز أبل الذي شدد على ضرورة دعم رؤية الملك حمد بن عيسى في تفعيل منظومة مجلس التعاون وتنفيذها خصوصا أن المشتركات كثيرة والمخاطر التي تهدد دول المجلس واحدة، الأمر الذي يحتم على دول

أحمد جمعة:
الحراك مثالي.. لكن هناك فجوة بين الأداء ونظرة المواطنين

أرقام

10
تركز السوق المشتركة على المواطنة الخليجية في المجال الاقتصادي، وهي تشتمل على 10 مسارات.

2002
قرر المجلس الأعلى إنشاء هيئة التقييس.

%85
المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الصادرة كمواصفات خليجية موحدة التي تم اعتمادها في الدولة من قبل هيئة الإمارات للمواصفات.

5560
عدد الخليجيين المستفيدين من مد مظلة الحماية التأمينية.

أحد لقاءات المجلس الوزاري الذي يضع اللمسات الأخيرة على مشاريع القرارات

التعاون أن تنتقل من حالة مجلس تعاون إلى اتحاد فيدرالي يحمي ويؤكد على المصالح المشتركة الواحدة ومواجهة تلك المخاطر كدول مجتمعة في نظامها. ويعتبر أبل أن قمة مجلس التعاون ليست حدثاً جديداً لكن ما ينتج عنها من قرارات هو الجديد. ويطالب بأن يكون بشكل أفضل كأن يتم التنقل ليس بصفته مواطناً لبلده وإنما كمواطن خليجي، وان تكون صفة المواطن الخليجي مفعّلة بشكل اكبر، بالإضافة أهمية وجود نظام تأمين موحد لجميع شعوب الخليج في الأعمال. ويؤكد د. أبل على أهمية وجود إطار سياسي جامع للخليجيين وان يكون هناك اتحاد في ما يتعلق بالتحرك السياسي الخارجي وفي مجال الدفاع والأمن، بالإضافة إلى الاتفاق على الاتحاد النقدي الذي يجب أن يكون هو الشغل الشاغل لدول الخليج.

تلبية تطلعات الشعوب

وفي السياق، يعتبر عضو جمعية الميثاق والكاتب أحمد جمعة على أن الحراك الخليجي سياسيا واقتصاديا يسير بطريق تكاد تكون مثالية من حيث الإجراءات الرسمية. أما في ما يتعلق بنظرة الشعوب فيقول جمعة: «نجد أن هناك نوعاً من القصور في ما يتعلق بالمجلس وهناك فجوة بين أداء المجلس وبين هذه النظرة». ويشدد على ضرورة ردم هذه الفجوة بيم أداء المجلس من خلال تلبيته لبعض متطلبات الشعوب مثل الضريبة الجمركية التي تهم المواطن الخليجي وأخذت سنوات طويلة، أو حتى فيما يتعلق بتنقل المواطن الخليجي بين الدول يجب ان يتم التسهيل له لا أن تضع العراقيل أمامه. ويوضح أن العملة الخليجية من المطالب الرئيسية التي يتطلع لها المواطن الخليجي، لافتاً إلى أن تفعيلها «سيؤدي حتما إلى تحسين المستوى المعيشي لشعوب دول المجلس حيث ان الفارق في العملة بين دول التعاون لا يصب في صالح المواطنين. ويضيف: «كل تلك الملفات إذا ما تم الإسراع فيها سيكون هناك ثقة اكبر ورضا في منظومة مجلس التعاون».

ويشير جمعة إلى أنه يختلف مع من يقول بأن قمم مجلس التعاون متشابهة بدليل أن المجلس منذ تأسيسه وحتى اليوم ينظر إليه من الكثيرين بنظرة حسد لأنه حقق الكثير من الانجازات من خلال تلك القمم أن كانت بطيئة نوعا ما إلا أنها أفضل من غيرها من التجارب الوحدوية التي فشلت. ودعا قادة مجلس التعاون إلى تبني رؤية البحرين في تفعيل دور المجلس من أجل مواكبة المتغيرات العالمية التي تسير بوتيرة سريعة وبالتالي فإن خطوات دول التعاون لا تحتمل السير ببطء في ظل هذه المتغيرات ويجب تحريك المياه الراكدة.

حرية التنقل

من جهتها، تؤكد مديرة الموارد الفنية في الجهاز المركزي للمعلومات في مملكة البحرين الهام صالح على أن وجود مجلس التعاون الخليجي منذ ثمانينات القرن الماضي حتى اليوم لهو دليل حي على الرغبة الجادة للقادة في دول مجلس التعاون على إرساء أسس التعاون والتكامل بينها.

وتضيف الهام صالح: «لا نستطيع تجاوز المكتسبات التي تم تحقيقها في كثير من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية استطيع أن أتطرق للتعاون التقني بين دول المجلس والذي تمثل في العديد من المشاريع وخاصة مشروع بطاقة الهوية الموحدة.

وتضيف: «ولا ننسى أيضا أن تنقل المواطنين بكل حرية إلى جميع دول مجلس التعاون يعتبر من أكبر المكاسب التي حققها مجلس التعاون وفي القريب العاجل سيتمكن مواطنو مجلس التعاون من استخدام بطاقات الهوية الذكية في البوابات الالكترونية حيث تقوم البحرين حاليا ممثلة بالجهاز المركزي للمعلومات وبالتعاون مع هيئة الحكومة الالكترونية والإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة بتجهيز البرامج لتمكين مواطني دولة قطر لاستخدام البوابات الالكترونية في البحرين كمرحلة تجريبية ومن ثم سيتم تعميم التجربة بين دول المجلس».

وتتابع القول: «نحن نتطلع أن تنفذ إرادة القادة والملوك والرؤساء بمعاملة مواطني مجلس التعاون معاملة مواطني الدولة في جميع الدول ونعني مساواة مواطني مجلس التعاون بالتوظيف ومزايا التقاعد والاستثمار والتملك وغيرها».

وأضافت إلهام صالح: «نتمنى أن يتم إنشاء شبكة نقل تربط جميع الدول على مدار الساعة سواء كانت قطاراً أو مترو أنفاق».

المنامة – غازي الغريري

21000

جندي مقاتل في صفوف قوات درع الجزيرة، فيما يتجاوز عديد القوة الـ 30 ألف عسكري من الضباط والجنود.

2002

إعداد لائحة العزل الحراري وتطبيقها على جميع المباني في الخليج.

2001

أكدت الاتفاقية الاقتصادية على تبني سياسات تكاملية في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية كالكهرباء.

1.58

تريليون درهم إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في الدولة.

يأملون أن تكون قمة أبوظبي علامة فارقة على طريق العمل الخليجي

القطريون يعطون الأمن والأوضاع الاقتصادية أولوية الاهتمامات

يؤكد العديد من المراقبين والمحللين السياسيين في قطر على أهمية القمة الحادية والثلاثين لدول مجلس التعاون، والقرارات المتوقع صدورها عن القمة باعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة ركيزة أساسية من ركائز العمل الخليجي المشترك في جميع المجالات.

وعبرت العديد من الفعاليات القطرية، التي استطلعت «البيان» آراءها بمناسبة انعقاد القمة الـ 31، عن الأمل في أن تكون قمة قادة دول التعاون في أبوظبي قمة فارقة في مسيرة مجلس التعاون الخليجي، وقمة الانجازات، بخاصة أن القمة الخليجية ستعقد في أبوظبي بعد مرور 30 عاما على احتضانها أول اجتماع لقادة مجلس التعاون والتي شهدت تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورأوا أن الأوضاع الاقتصادية والقضايا الأمنية سيكون لها نصيب الأسد في أجندة عمل القمة الخليجية.

ويرى نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر وأستاذ العلوم السياسية د. يوسف عبيدان أن هناك الكثير من القضايا التي يجب أن تركز عليها قمة أبوظبي، لكنه يعطي الأولوية إلى هاجس الأمن الذي يحيط بمنطقة الخليج ويهدد مستقبلها، بحسب رأيه، في إطار الصراعات التي تتجاذب المنطقة.

ويشدد عبيدان، الذي يدرّس العلوم السياسية في جامعة قطر، على ضرورة أن خرج قمة أبوظبي بحل للمعضلة الأمنية خاصة ما يتعلق منها بالملف النووي الإيراني ودور إيران في المنطقة في ظل المعطيات الحالية.

في المقابل، يشير د. عبيدان إلى أن هناك مشاريع أقرها مجلس التعاون الخليجي إلا أنها لم تنفذ، كالاتحاد الجمركي، والعملة الموحدة. وفي الصدد يقول: «نعتقد أن القادة في قمة أبوظبي سيتوصّلون لحلول تسمح بتحقيق هذه الانجازات على ارض الواقع بحيث يلمسها المواطن» في دول مجلس التعاون الخليجي. وحيال موقفه كنائب لرئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر لحالة أوضاع حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون، يقول د. عبيدان إن حقوق الإنسان في طليعة اهتمام قادة دول مجلس التعاون، لافتاً إلى إنشاء إدارة لحقوق لإنسان ضمن الإدارات العاملة في الأمانة العامة لمجلس التعاون «ما يدل على اهتمام قادة مجلس التعاون بترسيخ حقوق الإنسان ونشر هذه الثقافة الإنسانية.. وكرد من دول المجلس على الاتهامات التي توجه إليها من المنظمات الدولية بهذا الصدد.

الأمن الغذائي

من جانبه، قال مدير المختبر المركزي في وزارة الصحة القطرية د. محمد سيف الكواري إن طموحات أبناء دول مجلس التعاون الخليجي تواكب قمة أبوظبي التي ينظر إليها بعين الأمل لتحقيق أمانيهم وطموحاتهم.

وأضاف الكواري القول: «شخصياً وبحكم موقعي انظر لهذه القمة من منظور اقتصادي ومنظور بيئي، إذ ان هناك صلة وثيقة بين الاقتصاد والبيئة يجب على دول مجلس التعاون مراعاتها»، مشيراً إلى ضرورة أن تبادر القمة إلى تشجيع الاستثمار وتشجيع التجارة البينية بين دول مجلس التعاون، وإزالة العوائق في هذا الصدد، وسن قوانين وتشريعات تضمن بقاء المنتجات والسلع الغذائية سليمة. واعتبر د. الكواري أن من أولويات قمة أبوظبي الخليجية سن تشريعات وقوانين تساهم في تحقيق الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أصبح الأمن الغذائي هاجساً عالمياً، وبالتالي لا بد من وجود آليات حقيقية تحقق الأمن الغذائي لدول المجلس ولأجياله المقبلة، مشيراً في هذا الصدد الى المشاكل البيئية التي يتعرض لها العالم نتيجة ارتفاع درجات الحرارة ما تسبب في ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً. وتابع القول إنه «آن الأوان لدول مجلس التعاون أن تفكر في سياسة غذائية مشتركة تحقق الأمن الغذائي للأجيال الحالية والمقبلة، وتعتمد على توفير الأراضي الزراعية والتقنيات حديثة وتشجيع القطاع الخاص على المساهم بقوة في هذا المجال». وأعرب د. الكواري عن رضاه عن مستوى التنسيق بين دول مجلس التعاون، وقال: «إننا في دول المجلس بدأنا نلمس آثار التعاون والتنسيق بين دول المجلس في أوطاننا لكن طموحنا كبير ونتطلع أن تكون قمة أبوظبي فاتحة خير في تحقيق طموحات المواطن الخليجي في التكامل الاقتصادي والسياسي».

رفع مستوى المعيشة

وفي محور آخر، يرى الكاتب والمحلل السياسي عيسى آل إسحاق أن إحدى أهم أولويات قمة أبوظبي يجب أن تكون دراسة سبل رفع مستوى المعيشة لأبناء دول مجلس التعاون لمواجهة حالات الفقر والبطالة وغلاء المعيشة التي بات يتعرض لها المواطنون في دول المجلس.

ويقول آل إسحاق إن تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تعتمد اقتصادياتها على البترول يستدعي تعاونها في رفع مستوى المعيشة لمواطنيها وتوحيدها، ويعتبر أن بداية تحقيق ذلك تكون في البدء بتوطين الوظائف، وإعطاء الأولوية للمواطن الخليجي في شغلها بدلا مما هو حاصل الآن «حيث نشهد ارتفاعا كبيرا في أعداد العمالة الأجنبية غير الخليجية وغير العربية وخاصة في وظائف الفئات العليا والتي تتقاضى أجورا تفوق بأضعاف الأجور التي يتقاضاها الموظفين من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي. بحيث صار من السهل القول ان ثمة طبقة أجنبية غنية تعيش في دول مجلس التعاون على حساب حقوق المواطن الخليجي ورفاهيته». وفي الجانب السياسي، يطالب آل إسحاق القمة بضرورة أن تضع ضمن الأولويات تفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار سواء على المستوى الوطني في دول المجلس أو على مستوى دول مجلس التعاون. ويقول بهذا الصدد إن المواطن في دول الخليج «أصبح ناضجاً ونال تعليماً عالياً وأن من حقه أن يشارك في صنع القرار من خلال المؤسسات الدستورية في دول مجلس التعاون أو من خلال مؤسسات القمة الخليجية.

استمرارية

وفي جانب آخر، يعلّق رئيس احتفالية الدوحة عاصمة للثقافة العربية 2010 القاص والكاتب جمال فايز السعيد على قمة مجلس التعاون بالقول: «أنا أشعر بالسعادة بسبب استمرارية مسيرة مجلس التعاون الخليجي منذ ولادته في ثمانينيات القرن الماضي وبسبب انتظام عقد القمم الخليجية منذ ذلك التاريخ سواء على مستوى المجلس الأعلى أو على مستوى القيادات التنفيذية واهتمام أصحاب الملوك والأمراء بكيان مجلس التعاون وقيمته وأهميته».

ويضيف السعيد: «وبينما نلحظ تعثر المجالس العربية الأخرى للأسف الشديد فإننا كخليجيين نفخر باستمرار دوران عجلة كيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، وهو يرى أن «التروي» في بناء الكيان الخليجي التكاملي المنشود «أفضل من التعجل والتلهف على سرعة قطف ثماره التي قد تأتي بنتائج عكسية» لا تكون في صالح الكيان ذاته. ويعتبر أن هذا التروي قد يفيد في بعض النواحي

محمد الكواري

عيسى آل اسحاق

جمال فايز

محمد الكواري: سن تشريعات تساهم في تحقيق الأمن الغذائي

يوسف عبيدان: نتوقع حلاً للمعضلة الأمنية خاصة «النووي الإيراني»

جاسم المالكي: لابدّ من التركيز على تطوير قطاع المواصلات

عيسى آل إسحاق: الأولوية لتوطين الوظائف ومستوى المعيشة

أرقام

61000
عدد متملكي العقار الخليجيين في دول مجلس التعاون غير البلد الأصلي.. منهم 9500 تملّكوا عقارات في 2009.

2006
اعتمد المجلس الأعلى خطة تطوير مناهج التربية الاسلامية.

2011
الموعد المرتقب لاكتمال مشروع الربط الكهربائي بمراحله الثلاث، بربط شبكة دولة الإمارات بشبكة السعودية.

12.6
مليار دولار قيمة فاتورة الواردات الخليجية من الغذاء في 2006.

قمة الدوحة 2007 مواصلة البناء التكاملي

لأسباب طبيعية بحتة خاصة بكل بلد عضو في قضايا مثل: العملة الخليجية الموحدة التي تتطلب مجهوداً كبيراً من كل دولة لتلائم وضع عملتها الوطنية الخاصة بعملة المجلس الموحدة، لكنه يضيف أنه «ليس بالضرورة أن تكون هذه السمة لها الغلبة في كل مجالات الاتفاقات الأخرى فبعضها يتطلّب التعجيل بسبب طبيعة العصر الذي نعيشه وبعضها الآخر لا يتطلب الكثير من الإعداد والتأهيل»، ضارباً مثلاً على ذلك بمشروع ربط دول المجلس بقطار السكك الحديدية والذي وصفه بأنه «مسألة غاية في الأهمية» سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى تبادل البضائع، فهو لايرى أن «مثل هذا المشروع على سبيل المثال يتطلب كل هذا التأخير في ترجمته على ارض الواقع، لأن فائدته جلية على الأفراد شعوب الدول الخليجية وعلى الدول الخليجية الأعضاء على حد سواء».

يوسف عبيدان

تطوير الواقع الثقافي

ويعرّج السعيد على الواقع الثقافي الخليجي فيقول إن هذا الجانب من العمل الخليجي، مقارنة بالانجازات في القطاعات الأخرى وبمعدل الاجتماعات «لايزال دون المستوى.. فهناك تراجعٌ كبير»، ويلفت النظر إلى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقام قديماً (1987) أسبوعاً ثقافياً في اليابان وآخر في فرنسا ومن بعد ذلك لم تعد الأسابيع الثقافية تقم «على رغم أهميتها بما تحمله من دلاله ثقافية رمزية هامة لدول المجلس ككيان متحد ويتنفس الحياة». ويشير إلى أن المجلس منذ وقت قيامه والى الآن «لا توجد له قناة فضائية مرئية ومسموعة باسمه ولا يقيم تظاهرات ثقافية من مسابقات ومهرجانات دولية على رغم أهميتها في تعزيز هذا الجانب في الداخل على مستوى شعوب المنطقة أو على المستوى الدولي.. بينما - على سبيل المثال - لو

جاسم المالكي

نظرنا للجوانب الأخرى فإننا نجد للمجلس حضورا لافتا للانتباه ليصل الى درجة التوحد حيناً والاتفاق حيناً آخر في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية في الملتقيات والمعارض الدولية». ويتساءل السعيد: «لماذا لا نجد مثل هذا في الجانب الثقافي ونحن بالفعل نلتقي فيه إلى حد التماثل.. بل أستطيع الجزم أن بعض ما نراه من حراك ثقافي للمجلس مثل تكريم المبدعين الخليجيين هو في واقع الأمر من جهود دول قامت به بمناسبة احتضانها القمة»، وليست مبادرة جاءت من منظومة مجلس التعاون بذاته.

تطوير شبكة المواصلات

أما نائب رئيس المجلس البلدي القطري المهندس جاسم عبدالله المالكي، فيعتبر أن أولوية قمة مجلس التعاون الحالية يجب أن تركز على تطوير قطاع المواصلات وخاصة السكك الحديدية. وتساءل عن مصير مشروع القطار الذي يفترض أن يربط بين دول مجلس التعاون الخليجي؟

ويرى المالكي ان دول مجلس التعاون «لاتزال تفتقر إلى التكاتف في مجال تبادل الخبرات في مجال المقاولات وإنشاء شركات عملاقة مشتركة في مجال الإنشاء والتعمير»، ويرى أن على دول مجلس التعاون الخليجي أن تستفيد من مواردها الضخمة لإنشاء هذه الشركات الكبيرة التي ستعود فوائدها على دول المجلس مجتمعة. كما يأمل نائب رئيس المجلس البلدي في قطر أن تزداد مجالات التعاون والتنسيق بين دول المجلس في مجال البلديات، ويرى أن التعاون والترابط في هذا المجال دون الطموح.

أما الأولوية الأخرى التي يرى المهندس المالكي أنها ملحة، فتتمثل في تطوير التعاون بين دول المجلس في المجال الزراعي وتوفير المواد الغذائية، إذ يقول إن 85 في المئة من المنتجات الزراعية الغذائية تستوردها دول المجلس من الخارج ما يقتضي على دول المجلس البدء في إعداد استراتيجية موحدة للأمن الغذائي، ويشدد على أن هذه المسألة «أصبحت ملحة أكثر من أي وقت مضى».

الدوحة - أنور الخطيب

%19

نسبة انتاج دول مجلس التعاون من الإنتاج العالمي للنفط والذي يقدر بنحو 16،3 مليون برميل والذي يصدّر منه نحو 13 مليون برميل.

1985

موافقة المجلس الأعلى على استراتيجية التنمية الصناعية.

27

حجم التبادل التجاري بين دول المجلس ارتفع خلال السنة الأولى للاتحاد الجمركي إلى أكثر من 27 مليار دولار.

1984

صدور القرار الخليجي بتمليك العقار أو الأراضي لأبناء «التعاون».

التشديد على ضرورة إزالة حواجز وقيود تعيق العمل المشترك

العُمانيون يرون في قمة أبوظبي نقطة لتعزيز التـ

من القمة التاسعة والعشرين في مسقط

عبد الملك الهنائي

غالب الفوري

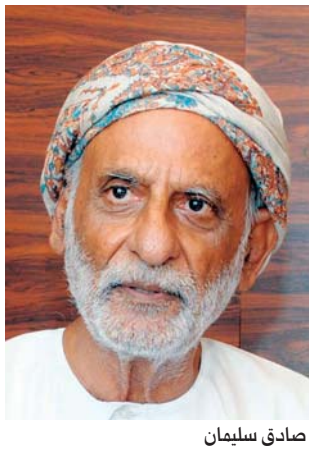

صادق سليمان

محمد بن هديب

أكد مسؤولون عمانيون على الأهمية التي تشكلها قمم مجلس التعاون الخليجية في تعزيز التعاون والتقارب بين دول المنطقة وتحقيق رؤى وتطلعات الشعوب الخليجية، مؤكدين على أن قمة أبوظبي القادمة تشكل نقطة تحول مهمة على طريق تعزيز التكامل، حيث تأتي عقب ثلاثة عقود من العمل الخليجي المشترك، مشددين في الوقت نفسه على ضرورة إزالة الحواجز والقيود التي تعيق التكامل الاقتصادي الحقيقي بين دول الخليج.

ويقول وكيل الشؤون الاقتصادية في وزارة الاقتصاد العمانية الشيخ د. عبد الملك بن عبدالله الهنائي أن مجلس التعاون خطى خطوات كبيرة منذ انطلاقه قبل 30 عاما، وهي فترة زمنية تعد معقولة نسبيا، فقد تحقق الكثير خاصة في ما يتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس تطبيقا لبنود الاتفاقية الاقتصادية التي وقعتها، لتتطور بعد ذلك منطقة التجارة الحرة إلى اتحاد جمركي قد يكون ليس كما ينبغي، بعدها تم وضع خطة لبناء سوق مشتركة، وهي انجازات قد تكون كبيرة قياسا بالإنجازات التي تحققت في مناطق أخرى من العالم.

ويضيف الهنائي أنه «منذ ما يزيد على 11عاما وأنا معني ومتابع للشأن الخليجي.. كان الطموح كبيرا، حتى دخول الاتحاد الجمركي في سنة 2005. وكان التصور اكبر مما تحقق والسبب في ذلك عدم التزام بعض الأعضاء بتطبيق قرارات القمم الاقتصادية وإن طبقتها فتطبيقها يتم ببطء». ويتابع القول «وللتاريخ فإن السلطنة التزمت بتطبيق كافة القرارات التي تمخضت عن القمم الخليجية وصدر بشأنها قرارات تنفيذية، مشيرا إلى وجود عدد من الدول لم تصدر قرارات تنفيذية لبعض القرارات في حين أن دولا أخرى أصدرت قرارات تنفيذية ولكن لم يتم تطبيقها على ارض الواقع ، ومع مرور الزمن وفي ظل وجود بعض التراخي في تطبيق قرارات القمم تظهر للدول مصالح قد تتساءل لماذا نطبق قرارا لا يطبقه غيرنا، مع العلم ان بعض الأعضاء قدموا الكثير من التنازلات لصالح أعضاء آخرين».

مجلس راسخ

ويستطرد المسؤول العماني القول «أنا لا أقول هنا ان مجلس التعاون على وشك أن ينتهي.. مجلس التعاون راسخ

عبد الملك الهنائي: الاتحاد الجمركي يدور في حلقة مفرغة

صادق سليمان: استحداث منصب للسياسات الخارجية لتوحيد المواقف أصبح ضرورياً

محمد بن هديب: ضرورة الإسراع في الخطى لتنفيذ الكثير من مشاريع التقارب

غالب الفوري: المواطن الخليجي ينتظر تحقيق الكثير من تطلعاته

ـكامل

ولكن الطموح والقرارات التي تصدر عن القادة أعلى بكثير عن ما نشاهده على ارض الواقع». لكنه يشير إلى وجود بعض المشاريع التي تمضي بوتيرة بطيئة منها الاتحاد الجمركي. ويقول في ذلك «منذ العام 2007 ونحن ننتقل من مرحلة انتقالية إلى أخرى والاتحاد الجمركي في مجلس التعاون ناقص.. ولايزال شبيها بمنطقة التجارة الحرة، حيث ان التكامل الاقتصادي يبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم ينتقل إلى اتحاد جمركي فاتحاد نقدي ثم اتحاد اقتصادي كامل».

ويتابع القول إن «الجميع كان يطمح عند تأسيس الاتحاد الجمركي الخليجي أن يصبح نموذجا للاتحادات الجمركية في العالم بأسره ولكن ما لاحظناه في السنوات الأخيرة أننا أصبحنا ندور في حلقة مفرغة حول موضوع توزيع الإيرادات الجمركية وموضوع حماية الوكيل المحلي وحماية بعض السلع الوطنية في ظل وجود بعض الدول التي لا تزال تفرض الحماية على الوكيل المحلي، وهذا بدوره يعيق التجارة بين دول المجلس، في حين أن بعض الدول تقوم بحماية سلعها وهذا بحد ذاته يخلق عرقلة في مسيرة عمل دول المجلس».

ويتابع القول «أحب أن أؤكد أن بعض البدائل المطروحة لتوزيع الإيرادات غير مناسبة ولاتخدم مصالح دول المجلس ومع هذا فإننا نأمل أن تكون السنة المقبلة سنة خير وان يصبح الاتحاد الجمركي الخليجي واقعا ملموسا مع ضرورة إيجاد الحلول المناسبة للأمور العالقة بطريقة تخدم مصالح الجميع».

ويتمنى وكيل وزارة الاقتصاد العمانية أن تكون قمة أبوظبي قمة خير في سبيل تحقق الاتحاد الجمركي وصولا إلى التكامل الاقتصادي الخليجي وان تصدر عن القمة قرارات تخدم هذا الشأن وتساهم في إزالة جميع العوائق والحواجز التي تعرقل هذا التكامل مبينا بأن قمم المجلس حققت الكثير ولكن تظل النتائج على ارض الواقع هي دون طموحات القادة ودون طموحات شعوب المنطقة، نحن نعيش في عالم متغير وعالم تحكمه التكتلات الاقتصادية وعليه يجب أن يكون العمل جماعيا فيما بين الدول لتحقيق مصالحها المشتركة.

منسق للسياسات الخارجية

من جانبه، يقول رئيس جمعية الكتاب والأدباء العمانية ورئيس مركز الحوار العربي الأميركي في واشنطن د. صادق جواد سليمان إن قمم مجلس التعاون ساهمت إلى حد مقبول في تحقيق التقارب بين شعوب ودول الخليج، وأضحت هذه المؤسسة ناجحة وفاعلة من حيث انتظامها الدوري وشمولية النظر الذي يمارس ومنهجية التعامل الخليجي المشترك، حيث تسبق هذه القمم اجتماعات متخصصة تصب كلها في الجدول النهائي وهي تنتهج منهجا عصريا ناجعا في التعامل وفق ما يشهده العصر من تطور.

وحول ما أنجزته القمم الخليجية طوال السنوات الماضية يقول سليمان «يبدو أن طموح شعوب الخليج ارفع من سقف ما تم، ولكن نقدر كثيرا للإنجازات التي شهدتها المنطقة واعتقد ان هناك ما يبرر ذلك، الحذر والتأني في بعض الأحيان مطلوب واعتقد أن ما تم طوال الثلاثين عاما الماضية منجزا بحد ذاته».

ويؤكد على ضرورة العمل بين دول الخليج بجهد اكبر عن السابق، معللا ذلك بأن الكفاءات أصبحت متوفرة وتوسيع نطاق التعاون يتطلب المضي بوتيرة أفضل.

كما ينبغي العمل على تكثيف التعاون والتقارب في الكثير من المجالات والمشاريع المشتركة التي تسهم بلا شك في زيادة التقارب والتكامل بين دول الخليج ومواطنيها ولابد من الإسراع في وتيرة تنفيذها حيث ان العالم من حولنا يمضي بوتيرة متسارعة ولابد من مواكبة ذلك.

منسق شؤون خارجية

وطالب رئيس مركز الحوار العربي الأميركي دول مجلس التعاون الخليجي بضرورة العمل على استحداث منصب منسق عام للسياسات الخارجية على غرار المنصب الموجود في الاتحاد الأوروبي، معتبراً أن «هناك الكثير من القضايا الدولية التي تتطلب النظر فيها بشيء من التنسيق والتعامل معها جماعيا وتوحيد المواقف بشكل يعزز الصوت المنسق والانطباع العام، واستحداث منسق عام للسياسات الخارجية الخليجية سيسهم إلى حد كبير في لعب دور اكبر في المستقبل للتكتل الخليجي».

استراتيجية جديدة للتنفيذ

بدوره، يوضح محمد بن خلفان بن هديب، وهو رجل أعمال عماني، أن قمم مجلس التعاون الخليجي وعلى مدار الـ 30 سنة الماضية استطاعت إلى حد ما تحقيق عدد من الانجازات وهي غير خافية على الجميع إلا أن هناك الكثير مما ينقص هذا العمل، لعل أهمه ضرورة الإسراع في تحقيق ما يطمح إليه المواطن الخليجي من تقارب وتكامل.

ويقول «نحن في منطقة تجمع شعوبها الكثير من العوامل المشتركة والتي يفترض أن تسهم في الإسراع في وتيرة تنفيذ الكثير من المشاريع التي تطمح لها هذه الشعوب لتحقيق التكامل المنشود، أرى بأن هناك الكثير مما تحتاج إليه المنطقة حتى نستطيع تحقيق تكامل حقيقي والوصول إلى المواطنة الخليجية، فالدين واحد واللغة واحدة والمصير مشترك وغيرها الكثير».

إنجاز الكثير

وتوقع بن هديب أن تنجز قمة أبوظبي الكثير من المواضيع العالقة او تلك التي تمضي بوتيرة بطيئة، مشددا على ضرورة العمل على إزالة كافة الحواجز والقيود التي تعيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس للوصول إلى تطبيق السوق الخليجية المشتركة والاستفادة من التجربة الأوروبية ونجاحها رغم التباين والاختلاف الكبير فيما بينها.

ووصف محمد خلفان قمة أبوظبي بأنها نقطة تحول مهمة، حيث تأتي بعد 30 عاما من العمل الخليجي المشترك، وهناك الكثير من المواضيع التي، إذا تم تنفيذها، اعتقد أنها ستسهم في تحقيق نوع من التكامل والتقارب بين شعوب المنطقة منها الربط الكهربائي ومشروع السكك الحديدة وغيرها، كما أن على دول المجلس أن تعمل على إعادة صياغة استراتيجية جديدة في ما يخص متابعة سير تنفيذ القرارات التي تنتج عن القمم، وعلى الجميع أن يعي أهمية المرحلة الحالية وضرورة الالتفات إلى الكثير من المواضيع التي باتت تؤرق المواطنين الخليجيين.

مسقط ـ خلفان الرحبي

تتويج مسيرة

ثمّن رئيس تحرير مجلة «عالم الاقتصاد والأعمال» العمانية غالب بن عبدالله الفوري الجهود التي تبذلها دول الخليج مجتمعة في تحقيق رؤى وتطلعات شعوب المنطقة، مضيفا أن قمة مجلس التعاون الخليجي في أبوظبي هي تتويج لمسيرة 30 عاماً من العمل الخليجي المشترك، حيث أسهمت هذه القمم في التقارب الاقتصادي والسياسي بين دول المجلس، كما ساهمت في تحقيق النمو والتطور لجميع الدول الخليجية من خلال العمل المنسق والموحد.

ويضيف أن «هناك الكثير من التحديات التي تواجه دول الخليج منها موضوع التكامل الاقتصادي والجدل المثار حوله في ظل التباطؤ الذي يشهده تطبيق الكثير من المشاريع منها الاتحاد الجمركي والاتحاد النقدي والسوق الخليجية المشتركة وغيرها الكثير من المواضيع التي تفرزها كل مرحلة»، ويضيف أن المواطن الخليجي «يأمل في أن تسهم هذه القمم في تحقيق الكثير من تطلعاته نحو تحقيق اتحاد خليجي واحد». وتوقع بأن تفرز قمة أبوظبي الكثير من النتائج التي ستسهم في تجاوز الكثير من العقبات التي تعترض العمل الخليجي المشترك.

وفي هذا الصدد يقول «لا نريد أن نستبق الأحداث ولكن نأمل أن تتمخض عن قمة أبوظبي نتائج إيجابية تخدم العمل الخليجي المشترك، كما أتمنى أن يتم الإسراع في تنفيذ المشاريع الاقتصادية التكاملية وتمنى الفوري أن تكون قمة أبوظبي، خاصة وأنها تأتي بعد ثلاثة عقود من العمل المشترك، بداية الطريق لقيام الاتحاد الخليجي وأن تنجز الكثير من المواضيع العالقة وتتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

الإمارات.. دار الخليجيين

إعداد: نضال حمدان جرافيك: حسام الحوراني

تعتبر الإمارات الأكثر استجابة لمقررات التعاون الخليجي الاقتصادية والمالية والتجارية.. وقبلة الاستثمار الخليجي في كل المجالات

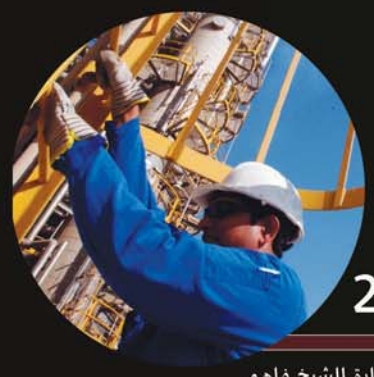

2004_6_20

أصدر وزير الإقتصاد والتجارة الشيخ فاهم القاسمي قرارا يسمح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة الأنشطة الاقتصادية والمهن في الدولة، وأن يعاملوا معاملة المواطن الإماراتي

11

نفّذت الإمارات 11 قرارا من 14 اتخذتها القمم الخليجية

- القانون الموحد للعلامات التجارية
- قانون السماح لمواطني دول المجلس بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن دون تحديد
- اعتماد تنظيم تملك مواطني المجلس للعقار في الدول الأعضاء لغايات السكن والاستثمار
- تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات

تزيد قيمة القروض الممنوحة لمواطني دول المجلس لإقامة مشاريع صناعية في الإمارات، بحسب أرقام العام 2009، على 26 مليون درهم.

تم التصريح لسبعة بنوك تجارية خليجية حتى العام الماضي 2009 بافتتاح فروع لها في مختلف إمارات الدولة.

من بين 153 شركة مساهمة عامة مدرجة في أسواق الإمارات مسموح تداول أسهمها للخليجيين

إجمالي الرخص الاستثمارية لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي في الإمارات بين رخص تجارية وصناعية.

عدد المساهمين الخليجيين في الشركات المدرجة في أسواق الإمارات

إجمالي عدد المتملكين الخليجيين للعقارات في الدولة

5219

يعمل في الحكومة الإماراتية 1932 مواطناً من دول مجلس التعاون الخليجي، و207 مواطنين في القطاعات شبه الحكومية، فضلاً عن 3080 يعملون في القطاع الخاص الإماراتي. وكان هذا الرقم خلال العام 2008 لا يزيد على 2120 موظفاً.

2008

أصدرت الإمارات الكثير من القرارات والتشريعات الهادفة إلى تعزيز دور السوق الخليجية المشتركة منذ بدئها في العام 2008

- قانون التنقل والإقامة
- قانون العمل في القطاعات الحكومية والأهلية
- نظام الضمان والتأمين الاجتماعي
- وقف العمل بالقيود على ممارسة دول التعاون للأنشطة الاقتصادية
- تداول الأسهم

البيان

ملحق خاص يصدر عن جريدة البيان بمناسبة انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي الـ31

المدير التنفيذي رئيس التحرير: طاعن شاهين الاشراف والمتابعة: نضال حمدان
رئيس الإنتاج: إبراهيم الحساوي الإخراج والتصميم: محمد كمال النجمي
التنفيذ: حسن علي الحلبي الإنفوغرافيك: أشرف نبيل الرسوم: فواز أرناؤوط

رأي

قمة الطموح والتحدي

طاعن شاهين

تتجه أنظار شعوب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اليوم إلى أبوظبي، حيث يعقد قادة المجلس قمة جديدة في ظل ظروف إقليمية ودولية مختلفة، تعطي أهمية خاصة لمشاورات القادة وما سيتمخض عنها من مقررات.

وتُسَخِّر دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة كل إمكانياتها لإنجاح هذا التجمع الخليجي، مدركة أهمية الدور الذي تضطلع به، كونها الدولة التي شهدت ميلاد المجلس في العام 1981، حيث لعب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، دوراً محورياً في تأسيسه ووضع لبناته الأولى.

وإذا كانت دول مجلس التعاون بحكمة قادتها ورغبة شعوبها استطاعت أن تتعامل مع الظروف السياسية والاقتصادية التي تفاعلت في محيطها الخارجي خلال الفترة الماضية فإن إطار العمل الجماعي يمنح جهودها المزيد من الفاعلية من أجل معالجة أي آثار باقية لتلك الظروف على محيطها الداخلي خلال الفترة المقبلة.

ولأن مجلس التعاون له أهميته الكبيرة على المستويات العربية والإقليمية والدولية اقتصادياً واستراتيجياً، فإن الأنظار تتجه إليه وإلى المواقف المشتركة التي ستصدر عنه بشأن الملفات المختلفة، خاصة وأن دول المجلس لا تعمل بمعزل عن القوى والدوائر الإقليمية والدولية الأخرى.

لقد استطاع المجلس منذ نشأته، وفي ظل ظروف سياسية صعبة، أن يحافظ على وجوده وكيانه وانتظام اجتماعاته حتى في أحلك الظروف، وأن يطور من آليات عمله ويخطو خطوات مهمة على طريق التكامل بين دوله. صحيح أن ما حقّقه لا يلبي طموحات شعوبه كلّها، إلا أن ما يجمع بين دول المجلس وشعوبها كفيل بأن يزيد من صلابة البيت الخليجي، ويدعم مسيرة المجلس نحو تحقيق أهدافه رغم بعض المعوقات، فالجهد من أجل تحقيق هذه الطموحات لا يتوقف، والحرص على الإطار الخليجي الجامع هو أحد أهم الثوابت التي لا تتزعزع رغم وجود بعض التباينات في وجهات النظر تجاه بعض الملفات ، إضافة إلى أن الإحساس بوحدة المصير والتحدي يزداد ترسخاً وتعمقاً باستمرار.

إن التنسيق والتكامل والترابط الاقتصادي يشكل محوراً أساسياً من محاور العمل المشترك بهدف تحقيق التكامل، ويسهم التجانس في تمكين المجلس من تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية في المنطقة والعالم، الأمر الذي أعطاه قدراً كبيراً من المصداقية كمنظمة دولية فاعلة، بنيت تجربته، كما قال صاحب السمو رئيس الدولة في أحد تصريحاته الصحافية على «التوافق والتأني والتدرج».

لقد صمد مجلس التعاون بينما انهار غيره من التجمعات الأخرى، أو تجمّد خلال السنوات الماضية.. ولذلك فإنه لم يعد أملاً خليجياً فقط، وإنما صار أملاً عربياً أيضاً في التضامن والتكامل. والأكيد أن مسيرة مجلس التعاون الخليجي، وعلى مدى عقودٍ ثلاثة، تقدّم دروساً مهمة للعمل العربي المشترك، أهمها أن ربط الدول العربية بشبكة من المصالح الحقيقية، في أي مجال كان، هو الطريق نحو تحقيق التكامل، وأيضاً المواجهة الفاعلة للتحديات المشتركة.

وكل امنياتنا ان تتكلل مساعي قادتنا في قمة الطموح والتحدي لما هو خير للشعب الخليجي، وتحقيق أهداف أبنائه وآمالهم المشتركة.